

RCHRS

Ramallah Center for Human Rights Studies

مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

تسامح

مجلة فكرية دورية تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان

العدد السابع والخمسون، حزيران ٢٠١٧

رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

مدير التحرير

طلال أبو ركة

مستشارو التحرير

- | | |
|---------------------|-----------------------------|
| د. نها بكر | د. محمد محفوظ |
| أ. ريما نزال | د. عبد الرازق العياري |
| د. الزبير عروس | د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم |
| د. جمال بن دحمان | أ. وفيق هواري |
| د. شرزاد أمين | أ. طلال عوكل |
| د. عبد الحسين شعبان | أ. زياد عثمان |
| د. أحمد البرقاوي | أ. زهير الدبعي |



Ramallah Center for Human Rights Studies
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

ص.ب 2424، رام الله، فلسطين
تلفاكس: 02 2985815
بريد الكتروني rchr@rchr.org
موقع الكتروني www.rchr.org

جميع الحقوق محفوظة

©Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine

بالتعاون مع

Friedrich Naumann
STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

ملاحظة:

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

مونتاغ الكتروني: بلوبل للدعاية والإعلان

المحتويات

5 الافتتاحية ■

دراسات ومقالات ■

9 من أجل مشروع تربوي في مجال القيم الإنسانية الأب رفيق خوري

29 تأسيس الخطاب الديني الإسلامي بين النص والواقع سعاد ولد سليمان

49 المسألة السياسية في خطاب أغنية الراب الجزائرية غنية ضيف

61 خمسون عاماً على هزيمة حزيران ١٩٦٧ زهير الدبعي

79 الواقع الفلسطيني بعد خمسين عام على النكسة وعقد على الانقسام منصور أبو كريم

قوانين وتشريعات ■

موقف القانون الدولي من التغذية القسرية للأسرى
والمعتقلين الفلسطينيين منال خصيب 93

تقارير ■

131 تراجع الحريات الإعلامية في فلسطين شرين خليفة

ثقافة ■

139 المرجعية المعرفية للخطاب الإعلامي الإسرائيلي عماد موسى

تزامنت أحداث و مناسبات عديدة لتكون موضوعاً لافتتاحية هذا العدد من تسامح.. خمسون سنة على إحتلال 1967، وبداية الانهيار العربي الشامل لدرجة أن لا الثورة الفلسطينية المعاصرة، ولا حرب أكتوبر 1973 استطاعت أن تنهض الأمة من كبوتها ومن الإيغال في تخلفها وتراجعها وتوعيتهم.

إلى جانب «اليوبيل الذهبي» لاحتلال 1967، كان موضوع مؤتمر القمة الأمريكي-العربي-الإسلامي في السعودية موضوعاً جذاباً للافتتاحية.. فقد عاد الرئيس ترامب، نجم المؤتمر بلا منازع، إلى بلاده مثقلاً بالصفقات وبالهدايا وبما يبدو أنه اتفاقات وتفاهمات أولى بشائرها النزاع السعودي الإماراتي البحريني المصري مع قطر.. ولوائح الإرهاب التي للصدفة لم تطل أي إسرائيلي.

نزاع الخليج الآن.. حيث لم تستطع مؤسسات مثل مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية أن تنطق بكلمة واحدة من أجل حل الإشكال، أثبتت ضرورة إعادة النظر في جدوى هذه المؤسسات.

حدث آخر لا يقل أهمية عما سبق هو تنازل مصر عن سيادتها على جزيرتي تيران وصنافير للسعودية... وبعيداً عن السجال التاريخي حول أحقية أي من البلدين تعود ملكية الجزر له، إلا أن المستفيد الأول والأوضح هو إسرائيل التي حققت مصلحتها في تدويل ممر تيران البحري، والخاسر الحقيقي هو الأمن الاستراتيجي العربي «المفترض».

إن ما يلفت النظر في هذا الموضوع أن البرلمان المصري قد صوت على أن هذه الجزر تعود للسعودية.. هذا خارج عن العادة والمألوف وكرم الأخلاق. أن يستमित أحد للدفاع عن أن هذه الأرض ليست له.

وإلى الغرب من مصر.. طالبان في الجامعة الجزائرية يقتلان أستاذهما لأنه حاول منعهما من الغش.. أي قيم وصلنا لها.. إن ذلك يستحق وقفة في منتهى الجدية.. هنا كنا محقين عندما أنشأنا مبادرة «مثقفون من أجل التغيير» للعمل على قيم شعوبنا كأولوية على أي شيء آخر.

وإلى الغرب من الجزائر، تستمر الأحداث الاحتجاجية في الريف المغربي.. ونحن ندعو كافة الأطراف هناك إلى حل كل الأمور العالقة بالحوار البناء واحترام حقوق الإنسان والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية.

هذه الصورة القاتمة التي تظهر في عالمنا العربي، دور النخب فيها إجمالاً دوراً سلبياً إما بوقوفها ضد المصلحة الاستراتيجية لشعبها أو باتخاذ موقف اللا معنى.. يقابلها صورة مختلفة تماماً أظهرتها الانتخابات الفرنسية الأخيرة، حيث فاجأ الفرنسيون العالم، وبدون كثير من الضجيج، ومن خلال صناديق الاقتراع، بأن رفضوا استمرار النظام القديم الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية باسم الجمهورية الخامسة، فأطاحوا بنمطية الرئيس التقليدي، وبالأحزاب التاريخية، وراحوا بشيء من الإجماع نحو نمط جديد.. بذلك تعلن الشعوب الحرة أنها تمهل ولا تهمل، وبأن لا أنظمة مقدسة عندها.. وهي لها بالمرصاد.

رئيس التحرير

دراسات
ومقالات

من أجل مشروع تربوي في مجال القيم الإنسانية

الأب رفيق خوري *

إن القيم الإنسانية رصيد إنساني تطوّر عبر الأجيال ليتخذ، في العصور الحديثة، صبغة قانونية عبر الشرائع الدولية المختلفة، كشرعة حقوق الإنسان المتعددة الجوانب التي أصدرتها الأمم المتحدة والهيئات الدولية. ومن الملاحظ أن هذه القيم الإنسانية الكبرى أفرزتها الإنسانية شيئاً فشيئاً في مسيرتها الطويلة، وغالبا عبر المعاناة وفي ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية قاهرة. ولقد أسهم في بلورتها ونموها وتثبيتها مفكرون وتيارات روحية كبرى انبثقت عن الأديان المختلفة، وحركات اجتماعية، وثورات، وأيديولوجيات، على طول التاريخ البشري وفي جميع الثقافات. وبالتالي، ليست هذه القيم حكراً على ثقافة ما أو دين ما أو مساحة ثقافية ما، بل هي نتاج البشرية جمعاء ومُلكها، وتشكّل مشتركاً إنسانياً في عالم اليوم.

بالطبع تغطي القيم الإنسانية قوساً واسعاً، ولا يمكن التوقف عندها كلها. ما يهمنا هنا بشكل خصوصي هو القيم الإنسانية المرتبطة بالعلاقة بالآخر المختلف (كالحوار، والإصغاء، والاحترام المتبادل، والانفتاح على الآخر، وقبول التعددية...). يمكن اعتبار العلاقة بالآخر المختلف من الإشكاليات الكبرى ومن التحديات الحادة والملحة، التي تواجه الإنسان المعاصر والمجتمعات البشرية، بسبب المآسي التي نجمت عنها في مختلف مناطق العالم، ومنها مجتمعاتنا العربية.

إن جميع هذه القيم، ومنها القيم المتصلة بالعلاقة بالآخر، تظلّ حبراً على ورق وأمنيات نظرية وجميلة، ولكن بعيدة المنال، إن لم تجد سبيلها إلى السواد الأعظم من المجتمعات البشرية، من خلال القنوات الاجتماعية بمختلف أنواعها. ومما لا شكّ فيه أن التربية هي القناة الأهم التي تؤمّن انتقال هذه القيم إلى الشرائع الاجتماعية المختلفة. وهنا نقصد بالتربية بمعناها الواسع، والتي تشمل المدرسة بشكل أساسي، ولكنها تمتدّ أيضاً على المرجعيات التربوية المتنوعة، التي تطورت في المجتمعات المعاصرة (الإعلام، المؤسسات الدينية، مؤسسات المجتمع المدني...).

في هذه العجالة، نتناول دور التربية بقنواتها المختلفة في إشاعة قيم العلاقة بالآخر المختلف، مهما كان نوع هذا الاختلاف (ديني أو مذهبي أو طائفي أو عرقي أو قومي...). إن المطلوب هو أن تتضافر جهود المرجعيات التربوية المختلفة بشكل شامل ومتكامل، لخلق إنسان يستوعب هذه القيم الإنسانية، ويحوّلها إلى طريقة تفكير ونهج حياة. بالطبع، لا نستطيع إلا التوقف عند الخطوط العريضة لهذا الدور، لأنه واسع ومتشعب، تاركين التفاصيل للمؤسسات المعنية بتطوير منظومة تربية متكاملة لهذا الغرض.

القيم الإنسانية: من أجل مشروع تربوي

إن التعامل التربوي مع القيم الإنسانية يبدأ، في خطوته الأولى، بلورة مشروع تربوي شامل ومتكامل، بكل مقوماته، على أساس أنه الكفيل بأن ينتقل بالقيم الإنسانية من النصوص إلى النفوس، فيحوّل النصوص إلى برنامج عمل، يُجمع عليه المجتمع ويلتفّ حوله، وتتبنّاه مؤسسات المجتمع المختلفة ومرجعياته التربوية.

وعندما نقول مشروعاً تربوياً شاملاً ومتكاملاً، نعني المشروع الذي يجب على الأسئلة التالية: ماذا نقول؟ (المحتوى)، لمن نقول؟ (المُستهدفون)، ومن يقول؟ (الأشخاص المعول عليهم تنفيذ هذا المشروع)، وكيف نقول؟ (الأدوات والأساليب والطرق التربوية المناسبة)، وأين نقول؟ (المرجعيات التربوية، كالمدرسة والبيت وغيرها). وهذه هي العناصر التي نوجزها في النقاط التالية:

1) **المحتوى:** إن أيّ مشروع تربوي يتطلّب، قبل كل شيء، تحديد التصوّر العام للأفكار والقيم التي يريد المجتمع أن ينقلها إلى جميع فئاته ومكوناته وشرائحه. يشمل هذا التصوّر العام مجموعة الأفكار والتوجهات والقيم، التي أصبحت مشتركاً إنسانياً في عالم اليوم، كي تشكّل المرجعية التي يستلهمها أي عمل تربوي في هذا المجال. لقد قيل إنّ الأفكار هي التي تقود العالم. وهذا صحيح بشكل من الأشكال. صحيح أنّ لهذا التصوّر طابعاً عاماً ومجرداً نوعاً ما، ولكن هذا لا يحدّ من ضرورته وأهميته، على أساس أنّه يشكّل نقطة الانطلاق نحو التنفيذ العملي، والذي بدونه يبقى المشروع التربوي بغير مضمون أو محتوى.

2) **الأهداف:** عندما يتبلور المحتوى الفكري أو التصوّر العام للمشروع التربوي، يُعمل على تحويله إلى أهداف معرفية وسلوكية، فردية واجتماعية، يتمّ استيعابها تدريجياً، لتحوّل شيئاً فشيئاً إلى عادات مكتسبة تُترجم عملياً في التصرف اليومي. ويمكن أن تكون هذه الأهداف قريبة أو متوسطة أو بعيدة المدى، ترافق مختلف مراحل

العملية التربوية.

(3) **الانطلاق من الواقع الملموس:** لا يمكن تحديد الأهداف بدون الاطلاع على الواقع الملموس في المجتمع الذي يتوجّه إليه هذا المشروع، وإلا بقي المشروع يدور في فلك خيالي، منسلخاً عن الواقع الحقيقي. وهذا ما يتطلب دراسة هذا الواقع من الناحية التاريخية والثقافية والنفسية والاجتماعية، كي يكون المشروع مثمراً ومبنيّاً على معطيات واقعية، بأسبابها ونتائجها. عندئذ، يمكن العمل على الانتقال من الواقع الملموس إلى واقع جديد مرجو، عبر خطط تربوية مدروسة، في مجتمع معين في هذه المرحلة من تطوّره ونموّه.

(4) **الأسلوب أو الطرق التربوية:** أي اختيار الموارد المتّاحة، وطرق استعمالها، على أن تظلّ مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمحتوى والأهداف. إن الطرق المستعملة تخلق الظروف والأجواء المؤاتية للوصول بالمحتوى إلى الهدف المطلوب. إذا افتقر المشروع إلى هذه الأدوات، فإنه يظلّ مكبّلاً من غير أن يجد الطريق الفعّال إلى النفس البشرية.

(5) **الموارد البشرية:** ونعني بذلك الأشخاص الذين سيعوّل عليهم تنفيذ هذا المشروع، والذين يجب اختيارهم بعناية. وهذا ما يتطلب التأهيل المستمر لهذه الموارد البشرية، كي تكون مُدرّكة للمحتوى وعلى مستوى تحقيق الأهداف المرجوة، انطلاقاً من الواقع الملموس. إن الأدوات تفرض وجود أشخاص قادرين على استعمالها الاستعمال الصحيح. من هنا، أهمية الموارد البشرية ليصل المشروع إلى أهدافه.

(6) **الأدوات العمليّة:** ونعني بها الأدوات التربوية والوسائل المعتمدة التي توضع بين أيدي العاملين في هذا المجال والتي تساعدهم على تحقيق ما يصبون إليه من أهداف. لقد طوّرت العلوم التربوية مثل هذه الأدوات. يبقى أن تطوّر أدوات مناسبة لهذا المجال بالذات، تتلاءم مع الموضوع والأهداف.

(7) **المُستهدفون:** لقد قيل: إن كنت تريد أن تعلم الجغرافيا لجون، يجب أن تعرف، بالإضافة إلى مادة الجغرافيا، من هو جون. إن أي مشروع تربوي يجب أن يعمل على تحديد الأشخاص أو الشرائح الاجتماعية التي يتوجه إليها المشروع التربوي (أهل، طلاب وطالبات، بالغين...)، بجميع حيثياتها الاجتماعية والثقافية والنفسية، كي لا يتوجه المشروع إلى مُستهدف غامض المعالم وضبابي الملامح، بل إلى مستهدف واقعي وملموس. وقد يتنوّع المُستهدفون، ولكلّ فئة متطلباتها وحاجاتها وظروفها.

وعندما يصل المشروع إلى مراحل التنفيذ، يتحوّل إلى خطة عمل، ومسارات تربوية، ويخضع للتقييم المستمر:

(1) **خطة عمل:** إن المحتوى والأهداف لهذا المشروع يجب أن تتحوّل، لدى تنفيذها، إلى

- خطة عمل مدروسة وقابلة للتطبيق على مراحل، بما فيها من مسؤوليات وموارد بشرية ومادية وأدوات، ومراحل. وتتوّع هذه الخطط بتتوع الشرائح المعنية.
- (2) مسارات تربوية: أي عمليات مدروسة ومنظمة ومتعاقبة، كفيلة بالوصول إلى الهدف المنشود.
- (3) التقييم المستمر: تخضع هذه الخطة وهذه المسارات إلى مراجعة دائمة وتقييم مستمر، للتحقق من حسن سيرها من جميع جوانبها: المحتوى والأهداف الموضوعية ودرجة الوصول إليها، والطرق المستعملة، والأدوات، والموارد البشرية... وما هذا التقييم إلا من أجل التقويم لهذه العملية، فتستبعد العناصر المعطلة وتطوّر العناصر المساعدة.

وهنا، لا يسعنا إلا الإشارة إلى أن تطوير وصياغة مثل هذا المشروع التربوي أصبح ملحا ويشكل أولوية قصوى في مجتمعاتنا العربية بشكل عام، وفي مجتمعنا الفلسطيني بشكل خاص. يعيش المجتمع الفلسطيني فترة بدايات، يعمل فيها الشعب الفلسطيني على بلورة مساره ومسيرته وبناء مجتمع خليق بالدولة الفلسطينية المستقلة التي يسعى الفلسطينيون إلى إرساء قواعدها. وشأنها شأن كل البدايات، من الضروري وضعها على السكة الحقيقية، والقيم الإنسانية واحدة منها، لأنها هي التي ترسم ملامح المجتمع الذي نطمح إليه، وإلا وقعنا في المطبات التي وقعت فيها العديد من المجتمعات العربية. وأما المجتمعات العربية، فإن أحداث السنوات الأخيرة في العالم العربي وضعت هذه المجتمعات في حالة من الفوضى والضياع، بما فيها من طائفية ومذهبية وتعصب ديني وقومي وفتوي. إن مجتمعا فقد بوصلته، بحاجة إلى عملية ترميم شاملة، وبناء مشروع تربوي هو جانب أساسي من هذا الترميم وأداة له. إن وضع مشروع وطني من هذا النوع يصوّب المسار من جهة، ومن جهة أخرى يرسم ملامح مجتمعنا بينما يسير نحو المستقبل، لخيره ولخير البشرية جمعاء. وهو المشروع الذي تعمل جميع مكونات المجتمع على بنائه وتنفيذه.

مع هذا المشروع نتوجه إلى المرجعيات التربوية.

المرجعيات التربوية

من المعروف أن المرجعيتين التربويتين الأساسيتين هما، تقليديا، البيت والمدرسة. ولكن التطوّرات التي طرأت على المجتمعات البشرية -ومنها مجتمعاتنا- أدت إلى تنوّع وتعدّد المرجعيات التربوية، ولم تعد تقتصر على البيت والمدرسة. بعد أن كانت المدرسة -بجانب

البيت- هي التي تستحوذ على العملية التربوية، راحت تنافسها تنافساً شديداً مرجعيات أخرى، كوسائل الإعلام المختلفة، المقروءة والمسموعة والمرئية، التي وصلت إلى كل بيت وإلى كل فرد من أفراد المجتمع، ووسائل الاتصال الاجتماعي التي تطوّرت بشكل رهيب وتعمل هي ايضاً شيئاً فشيئاً على صقل شخصية الفرد من حيث لا يدري، وغيرها من أدوات الاتصال، كالدعايات التجارية في الشوارع والموضات والمسلك العام لدى الناس... إن مشروعاً تربوياً يتصل بالعلاقة بالآخر المختلف لا يمكن أن يتغاضي عن جميع هذه المرجعيات الجديدة، بل يجب أن يدرجها في هذا المشروع التربوي بشكل من الأشكال، إلى جانب المرجعيات التقليدية (كالبيت والمدرسة...)، التي لا تزال تلعب دورها على الرغم من تنافس المرجعيات الأخرى. وبالإضافة إلى هذه المرجعيات التقليدية والجديدة، يجب أن نذكر الكنيسة والجامع، والمؤسسات الدينية المختلفة والجامعة وغيرها.

« البيت والأسرة:

نبدأ بالأسرة أو البيت، الذي يشكّل البيئة الأولى والمرجعية الأساسية في العملية التربوية. ولكن تطوّر المدارس في المجتمعات البشرية انتقص من أهمية هذه البيئة، حيث هيمنت المدرسة على العملية التربوية. وهذا ما جعل البيت -وكذلك المجتمع بشكل عام- يلقي مسؤولية التربية على المدرسة. ونجم عن هذا الواقع خللٌ في المسيرة التربوية. وفي الواقع، كثيراً ما تتشكّى المدرسة من أن الأهل بعيدون عن المشاركة في العملية التربوية وتحمل مسؤوليتها فيها. وهذا ما يجعل الأطفال يسمعون في المدرسة شيئاً، وفي البيت شيئاً آخر، مما يخلق الاضطراب في نفسية الطفل، لأن البيت في واد والمدرسة في واد آخر. وهذا ما يعطي الانطباع، في بعض المرات، أن المدرسة تصبّ الماء في بئر مشقق، لأن البيت يهدم ما يتلقاه الطفل في المدرسة، والعكس صحيح أيضاً.

تأتي أهمية البيت التربوية من أنه الوسيط الحضاري والثقافي الأول والطبيعي بين المجتمع والأطفال. فالبيت ينقل ثقافة المجتمع بكل جوانبها (السلبية والإيجابية) إلى الأطفال، حتى منذ وقت مبكر كما تبين الدراسات ذات الاختصاص. ويتأسس هذا التأثير الحاسم على التلاحم النفسي والاجتماعي بين الأهل وأبنائهم. فما يعيشه الأهل ينتقل عفويّاً إلى الأبناء، وذلك من خلال كلامهم، ولكن، وبشكل أكبر، من خلال تصرفاتهم ومسلكياتهم. إن البذور الأولى لمجموعة القيم، بإيجابياتها وسلبياتها، تُزرع في كيان الأطفال في بيوتهم.

إذا قلنا إن القيم الإنسانية الأساسية تتمحور حول العلاقة بالآخر المختلف، فالسؤال الأساسي هو: ماذا يسمع الأطفال في بيوتهم عن الآخر المختلف؟ وبشكل أعمق وأدقّ:

ماذا يرى ويختبر الطفل من تصرفات ومسلوكيات في بيته عن الآخر المختلف؟ على سبيل المثال، إذا كان هذا التصرف مزدوجاً، أي أمام الآخر المختلف يسمع الطفل أو يرى تصرفاً معيناً، وفي غيابه يسمع أو يرى تصرفاً مختلفاً. ألا يخلق ذلك في نفس الطفل ازدواجية أو وجهنة أو مراعاة ستظهر في تعامله مع الآخر كلما تقدّم به السن؟ وعلى هذا الأساس، قيل إن تربية الطفل تبدأ عشرين سنة قبل مولده، أي بتربية أهله.

من هنا، تأتي أهمية الأطلاع على ما يجري حقيقةً في البيت بشأن هذه القيم الإنسانية، عن طريق دراسات ميدانية تتناول تصرفات الأهل في هذا المجال، لأن هذه التصرفات هي التي ترسخ في نفسية الطفل، لتشكل الرصيد الذي يحمله معه إلى الشارع والحارة والمدرسة. يبدو، في بعض الأحيان، أننا في حلقة مفرغة، حيث نجد المجتمع في واد والبيت في واد آخر والمدرسة في واد ثالث، مما يجعل العملية التربوية عسيرة وشاقة. وما يوحد هذه البيئات الثلاث مشروع تربوي عام يوحد الرؤية، ويتبناه المجتمع، ويعمل على نقله إل المرجعيات التربوية المختلفة.

« المدرسة:

إن المدرسة هي المرجعية الرئيسة الثانية في العملية التربوية. بعد أن يكون الطفل قد تسلّم من بيئته البيئية القيم السائدة في المجتمع من خلال الأجواء السائدة في البيت، يتوجّه إلى المدرسة مع كل هذا الرصيد، بكل سلبياته وإيجابياته. عندئذ تبدأ بالنسبة إليه مسيرة طويلة تحاول فيه المدرسة أن تزرع فيه، لا المواد العلمية فحسب، بل أيضاً القيم الإنسانية.

إن انتقال الطفل من البيت إلى المدرسة يشكّل نقلة نوعية بسبب ما تمتاز به المدرسة. ما يميّز المدرسة عن غيرها من المراجع التربوية (كالبيت، مثلاً)، هو أنها تحتضن الطالب لفترة طويلة من حياته (12 سنة) ولفترة طويلة من نهاره (ست ساعات وأكثر)، وترافقه عبر المراحل الدراسية المتعاقبة وعبر مراحل عمره المختلفة، بطريقة تدريجية تصقله شيئاً فشيئاً، في جميع أوجه حياته. بالإضافة إلى ذلك، تتميز المدرسة عن غيرها من المراجع التربوية بمنهجها المتنوع وطريقتها المتدرجة، وبالعاملين فيها (إدارة وأساتذة...)، وبرامج متنوعة، صفية وغير صفية. وكل هذا يجعل من المدرسة مكاناً تربوياً بامتياز، لأنها مؤسسة تربوية متكاملة.

وهنا أيضاً، السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل لمدارسنا (الحكومية والخاصة) مشروع تربوي في مجال القيم المرتبطة بالآخر المختلف؟ وما هو هذا المشروع؟ وما هي أدواته؟

وما هي موارده المادية والبشرية؟ وما هي وسائله؟ ... وهنا، لا بدّ من القول إنه لا يكفي أن تضع مدرسة ما مشروعاً خاصاً بها في هذا المجال (وهذا حاصل في بعض المدارس)، لأن المدرسة جزء من شبكة مدرسية واسعة، تشرف عليها الوزارات المختصة. وعليه، من الضروري أن تطوّر الهيئات الحكومية المعنية مشروعاً تربوياً رسمياً تعمل كل المدارس على تطبيقه بطريقتها الخاصة ووسائلها ومواردها. وإلا، فإننا ننته في المشاريع التربوية الكثيرة والمتضاربة، والتي تضع الاضطراب في الطلاب والمجتمع.

كيف تساهم المدرسة في زرع القيم المتصلة بالعلاقة بالأخر المختلف؟

- (1) أولاً، من خلال الأجواء العامّة السائدة في المدرسة والتي تطوّر المدرسة وتساهم فيها جميع مكوّنات المدرسة (من إدارة وأساتذة... حتى عامل التنظيفات)، لأن المدرسة بيئة وأجواء قبل أن تكون بناءً ونظاماً. وهذا ما يتطلّب إدارة رشيدة وواعية تعمل على تثبيت هذه الأجواء.
- (2) ومن ثم الهيئة التدريسية، التي تلعب دوراً محورياً. وهنا لا بدّ من القول إن جميع الأساتذة يساهمون في ترسيخ القيم الإنسانية، مهما كانت المادة التي يدرّسونها. فمعلم الرياضيات، على سبيل المثال، يساهم في ذلك من خلال العلاقات التربوية بين الأستاذ والطلاب، وبين الطلاب أنفسهم تحت إشراف الأستاذ. يمكن أن يساهم هذا التعامل على إرساء قيم الاحترام المتبادل والإصغاء وحرية التفكير من دون جرح الآخر والنقد البناء، وغير ذلك من القيم. وهذا ما يتطلّب تأهيل الهيئة التعليمية، لا في موادهم الخاصة فحسب، بل أيضاً في الطرق التربوية التي تساهم في إشاعة الأجواء التربوية المناسبة في مجال القيم الإنسانية، وسنعود إلى ذلك لاحقاً. وهذا ليس بديهياً، بل بحاجة إلى تدريب نظري وعملي، يساعد الأستاذ على التحكم بشبكة العلاقات في الصف، لتوجيهها في ضوء القيم الإنسانية المرجوة.
- (3) وأخيراً، المواد التدريسية. وهنا نعني أولاً جميع المواد المدرسية. فكل مادة تضع الطلاب والأساتذة في شبكة علاقات تصقل شيئاً فشيئاً شخصية الطالب. ولكن، من المتعارف عليه أن هنالك مواداً تلعب تقليدياً دوراً محورياً في مجال القيم الإنسانية، وهي مادة التاريخ والتربية الوطنية أو المدنية والتربية الدينية، وهذا أيضاً من سنعود إليه لاحقاً.

« الجامع والكنيسة:

إن الشعور الديني متجذّر في الإنسان الشرقي، ويؤثر في تصرفاته ومسلكياته في مختلف مجالات الحياة، الخاصة والعامّة، كما ويؤثر في علاقته بالله وبنفسه. من هنا، تأتي أهمية رجل الدين، في الإسلام والمسيحية واليهودية. إن الإنسان الشرقي المتدين يحيط

رجل الدين بهالة و قدسية خصوصية، ويعتبر كلمته كلمة موثوقة، ويتلقفها كما هي. وهذا ما يدعوننا إلى التوقف عند الخطاب الديني في المنابر الدينية، خصوصا في الجامع والكنيسة. والسؤال هنا هو: ما هي نوعية الخطاب الديني الذي يسمعه المؤمن في كنيسته أو في جامعته؟ هل هو إقصائي أو استيعابي؟ تشويهي أو موضوعي؟ هل هو عدائي أو ودود؟ هل يدعو إلى التلاقي أم إلى التنافر؟... ربّ خطاب يسمعه المؤمن في الكنيسة يؤدّي إلى حرق جامع، وربّ خطاب يسمعه المؤمن في الجامع يؤدّي إلى حرق كنيسة. وهذا ما يدعو إلى أنسنة الخطاب الديني، كي يكون قناة من قنوات نقل القيم الإنسانية إلى المجتمع.

للخطاب الديني أصول وأدبيات. وهو، في حدّ ذاته، يوجّه إلى الإيمان بالله وإلى محبة جميع خلّاقه البشر. وأمّا إذا تحوّل إلى تهجّم وتشويه، فهو يلحق الضرر بالمجتمع. إن مثل هذا الخطاب يتلقفه الشارع ليحوّله عفويًا إلى تعصّب دينيٍّ أعمى¹، يتنافى مع القيم الإنسانية التي تسعى إليها البشرية، وتزرع في المؤمنين التنافر والعداء المتبادل. إن مثل هذا الخطاب يهيئ الظروف النفسية والاجتماعية لتصفية الآخر والتخلّص منه معنويًا أو جسديًا.

« الجامعة:

للأسف الشديد، لا يزال النظام التعليمي في المراحل التعليمية السابقة للجامعة يعتمد على التلقين والحفظ غيبيا، على الرغم من الجهود التي تُبذل في هذا المجال. وهذا ما لا يساعد على التفكير والتحليل. أما الجامعة، فهي، على الأقل مبدئيًا، المكان الذي يتدرّب فيه الطالب على التحليل العلمي، والتفكير الموضوعي، وتفكيك الخطابات السائدة ونقدها نقدًا بناءً، والعمل على إعداد جيل من الشباب القادر، ليس فقط على فهم العالم، بل على تغييره، وفق كلمة كارل ماركس المعروفة.

إن الجامعة هي المكان الذي يمكن أن يطور رؤية تسامحية للمجتمع، وذلك على أكثر من مستوى: على مستوى المساقات الجامعية، وطرق التدريس، ومسؤولية الاستاذ الجامعي، والمناخ الجامعي².

1) على مستوى المساقات الجامعية، «بإمكان الجامعة مواجهة خطر التعصّب في مناهجها ودعم قيم التسامح وذلك عن طريق تعليم التسامح باستخدام مدخل ثقافيٍّ للأديان، بحيث يساعد ذلك على احترام الاختلاف وتقوية الاجتماع والحوار. من الضروري احترام عقيدة الطلاب وتهيئة الفرصة للحوار فيما بينهم... كما يمكن إدخال التسامح والسلام كموضوع منفصل موزّع خلال المنهج الدراسي أو

تدريسه في صورة مُقرّر مستقلّ بهدف إثراء فكرة الطالب عن مفهوم السلام والتسامح». وهنا يمكن أن نشير إلى مساق الديانات في جامعة بيت لحم، الذي يتضمن مدخلا إلى المسيحية والإسلام، يقوم به معا أستاذ مسيحي وأستاذ مسلم. وعلى ما يقوله القائمون، فهذا المساق مردود إيجابي كبير، إذ يساهم في تطوير علاقات المودة، التي تتأسس على المعرفة الموضوعية، في جو من الاحترام المتبادل³. وعلى مستوى طرق التدريس، «هنالك من يعتقد أن ثمره التعليم ليست كتابا، ولكن تكوين الإنسان، وأن حجر الزاوية في التعليم الجامعي ليس تدريس الحقائق العظمى وإنما تدريس الحقائق بصورة عظيمة... على المعلمين تطوير نقديّ لممارستهم التربوية. إن لطريقة التدريس أهمية في تقديم الآخر في صورة ممارسات تعليمية داخل قاعات الدرس، حيث إن إيمان المعلم بهذه القيم ينعكس على تعاملاته مع طلابه وعلى سلوكياته التي تظهر مدى التناقض بين أقواله وسلوكياته داخل المحاضرة وخارجها».

(3) أمّا الاستاذ الجامعي، فإنه يلعب دورا محوريا في هذا المجال: «يمتثل الأستاذ في الجامعة أهمية قصوى في ترسيخ القيم وتنمية الوعي في مجال حقوق الإنسان وقبول الآخر. إن الأستاذ هو محور العمل الجامعي، وهذا يعني أن تأثيراته الإيجابية والسلبية تفوق تأثيرات المناهج الدراسية، والأستاذ يمكن أن يساهم في تفعيل الوظيفة القيمية للجامعة وتوجيهها نحو دعم قيم حقوق الإنسان كالحرية، التسامح، العدل، من خلال استخدام تخصصه لدعم قيمه الإنسانية وما يرتبط بها». وهذا ما يتطلب أن يكون الأستاذ قدوة وقائدا للرأي، فيستخدم «قدرته على توظيف وسيلة الاتصال الشخصي، بهدف خلق الإدراك وتعميق الوعي بحقوق الإنسان، عدا عن ذلك كون الأستاذ الجامعي باحثا يمكن أن يوظف قدراته البحثية في خدمة حقوق الإنسان».

(4) ومن ثمّ المناخ الجامعي العام، وما له من تأثير على ترسيخ القيم الإنسانية، «بعيدا عن التفرقة والعنصرية والطائفية». إن الجامعة هي مكان لحرية الفكر، ففي إطارها يتمّ النقاش والجدل وتبادل الأفكار واستخراج وجهات النظر، وفي الجامعات تبدأ الأسئلة والشكوك وتثور محاولة البحث عن أجوبة وبراہين، وفي الجامعة تتأكد حقيقة أن الفكر لا يُحسم بالعنف أو إخفاء الصوت الآخر، الفكر يُحسم بالفكر، ومساحة الحوار تتسع، والحوار يجب أن يتجه أولا وقبل كل شيء بإقرار حق الآخر في التعبير والنقاش».

«بالمجمل، يمكن القول إن التعليم الجامعي مرتبط بإشكالية الحوار بين الثقافات، بل تعتبر الجامعات الشريك الطبيعي في الحوار الثقافي».

« المؤسسات الدينية:

نعني هنا بالمؤسسات الدينية تلك المؤسسات التي تعمل على تهيئة وتنشئة رجال الدين من مختلف الديانات. من المعروف أن الديانات تمتلك مؤسسات متعددة لهذا الغرض (كليات الشريعة، المعاهد الاكليريكية، اي المعاهد التي تُعدّ رجال الدين المسيحيين). إذا تذكّرنا أهمية الشعور الديني لدى الإنسان الشرقي، وكيف يؤثّر على تصرفاته ومسلكياته ومواقفه تجاه الآخر المختلف، وإذا ما تذكّرنا أهمية الخطاب الديني ونوعيته، يمكن أن نتصوّر أهمية تأهيل رجال الدين لكي يكونوا قادرين على التعامل مع التعددية الدينية في المجتمع. إن رجل الدين هو الوسيط بين الرؤية الدينية والجمهور الواسع. فهو الذي يضمن وصول الدين إلى الشارع في معانيه الأصلية والأصلية. والسؤال هو: ماذا يتلقّى شيوخ المستقبل وكهنة المستقبل حول المختلف دينياً، والمختلف بشكل عام؟ هل هو مضمون معرفي حقيقي وموضوعي؟ وهذا ما يدعو القائمين على هذه المعاهد إلى تطوير رؤية تتصف الآخر دينياً، عندما يتمّ تقديمه بشكل موضوعي، كما يرى هو نفسه، وليس كما نفهمه نحن. فإذا ما أتيح للمسيحيين، مثلاً، أن يسمعوا ما يقوله المسلمون عن أنفسهم، وللمسلمين أن يسمعوا ما يقوله المسيحيون عن أنفسهم، حينئذ تحصل المعرفة الحقيقية والموضوعية المتبادلة، بعيداً عن المساجلات التي تشوّه الآخر. وهذه هي المعرفة التي من شأنها أن تهدم الجدران التي تعزل أبناء الديانات المختلفة بعضهم عن بعض، وأن تخلق الأجواء الملائمة للتواصل والتعاون ومتابعة السعي نحو الهدف المشترك.

وهنا أشير إلى المعهد الإكليريكي في بيت جالا، التابع للبطريركية اللاتينية، الذي يتضمن مساقاً حول الديانات غير المسيحية، ومنها الإسلام، والذي دُعي للقيام به استاذ مسلم، كي يسمع الطلاب ما يقوله المسلمون عن أنفسهم، مما يطور لدى الطلاب معرفة بالإسلام كما يراه المسلم، وليس كما يراه المسيحي. إن الجهل المتبادل هو عدو التلاقي بين الفئات المختلفة، لأن الناس أعداء ما جهلوا.

« وسائل الإعلام ووسائل الاتصال الاجتماعي:

أصبح من البديهيّ في عالم اليوم الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في صقل الرأي العام وتوجيهه، كما أصبح من البديهيّ التأكيد على أن وسائل الإعلام اليوم لا تكثف بنقل المعلومة، بل تعمل على توجيه الرأي العام وتعبئته. وهنا، لا بد من الإشارة إلى الفوضى العارمة التي تهيمن على هذا القطاع على مستوى العالم بشكل عام، وعلى مستوى العالم العربي بشكل خصوصي، حيث تتكاثر الفضائيات من كل حذب وصوب، وبعضها يحمل فكراً إقصائياً للآخر من أي نوع كان. تدخل الفضائيات كل بيت، وتعرض «بضاعتها» على المتلقين. وكثيراً ما تستقطب هذه الفضائيات جهات متعددة تريد أن تفرض

أيديولوجيتها على الجمهور الواسع. وهذا ما يدعو، قبل كل شيء، تنشئة المتلقي على التعامل مع هذه الوسائل الإعلامية بروح نقدية، كي لا يفقد حريته وتقييمه الموضوعي لما تعرضه، وإلا فإنه يصبح ضحية لها، بدل أن يكون ممسكا بخيوطها، فيتخذ منها موقفاً حرّاً ومسؤولاً وحقيقياً. إن تنشئة المتلقي على قراءة وسائل الإعلام ضرورة قصوى كي يكون قادراً على التعامل النقدي معها. أمّا من ناحية وسائل الإعلام نفسها، فيجب تطوير رؤية عامة لهوية ووظيفة هذه الوسائل، كي تكون وسيلة من وسائل نقل القيم الإنسانية الأصيلة إلى الرأي العام بدل أن تعمل على تضليله.

بالإضافة إلى وسائل الإعلام المتنوعة المعروفة، تطوّرت، في السنوات الأخيرة وبشكل واسع، وسائل الاتصال الاجتماعي، حيث يستطيع أي امرئ أن يدلي برأيه حول أي موضوع من المواضيع. وهذا جيد بحد ذاته. ولكننا نرى أن هذه الوسائل تتحوّل بسهولة إلى معاجم شتائم، مما يخلق التناظر بين الناس. إذا أردنا أن تكون هذه الوسائل قناة من قنوات نشر القيم الإنسانية بين الناس، فمن الضروري أولاً تحصين المتلقي، كي يكون قادراً على تقييم هذه الوسائل تقييماً علمياً ونقدياً، وفهمها وإدراك خلفياتها، كي لا يكون ضحية لها. ومن ناحية أخرى، يجب العمل على أن يتأسس الخطاب في هذه الوسائل على قيم العيش المشترك. إن غزو وسائل الاتصال الاجتماعي جديد على الساحة العالمية، ولم تتوصل هذه المجتمعات بعد إلى ضبط هذه الوسائل، كي لا تكون منصّة لإشاعة ثقافة الإقصاء. وهذا ما يتطلب العمل على هذه الوسائل، كي تكون أدوات عيش مشترك، بدل أن تكون منبراً للفكر الهدام الذي يمزق المجتمعات ويضعها في عداء لبعضها البعض. كيف؟ ... السؤال لا يزال مطروحاً ولم يجد الجواب الشافي عليه.

« الدساتير والقوانين:

تعمل الأمم على صياغة أهدافها وهويتها وطموحاتها في الدساتير التي تتبناها والتي تعكس صورة هذه المجتمعات. من هنا أهميتها. ولكن الخطر يكمن في أن هذه الدساتير، في كثير من الأحيان، مثالية، ولعلها تتوجه أولاً إلى الخارج، لكي تعطي أحسن صورة عن المجتمع الذي تنبثق عنه، من غير أن تعكس الواقع الاجتماعي الحقيقي في هذه المجتمعات. فهذه الدساتير تتضمن مجموعة من القيم، كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، وقيم التسامح والحوار والتلاقي، بينما يشير الواقع الحقيقي في المجتمع إلى عكس ذلك. وهذا ما يتطلب شيئاً أساسياً، وهو أن تتحوّل القيم المذكورة في الدساتير إلى مشروع تربوي يعمل على نقل هذه القيم إلى الشرائح المختلفة من المجتمع، وإلا فإنها تظلّ نصوصاً جميلة أو حبراً على ورق. فدستور رواندا، على سبيل المثال، قد يكون دستوراً جميلاً في النص، ولكنه لم يمنع حرباً قبليّة طاحنة حصدت الملايين من الضحايا.

والدساتير تُترجم في القوانين التي تسنها الدول. لا يكفي أن نطوّر دساتير جميلة، بل أن نعمل على إسنادها بالقوانين الملزمة التي تحول دون التعدي على الآخر، أو تشويهه، أو شيطنته، وما إلى ذلك. عندئذ، تصبح الدساتير موجّهة حقيقياً للرأي العام، إذ تعمل على نقل هذه القيم إلى الناس في واقعهم الحقيقي والملموس.

مستلزمات

نتوقف عند بعض جوانب المشروع التربوي في مجال العلاقة بالآخر المختلف، بغية إيضاح بعض الجوانب التي قد نكون قد أشرنا إليها بشكل سريع والتي من شأنها أن تضع المشروع التربوي في إطاره الصحيح. إن المشروع التربوي هو ثمرة حوار واسع وتفاعل حقيقي في المجتمع، على كل مستوياته وفي جميع منابره ومؤسساته، لكي يكون ثمرة اجماع في المجتمع وشبه عقد اجتماعي يتوافق عليه المجتمع. وعليه، فإن مثل هذا المشروع يستدعي مجموعة من المستلزمات التي نذكر بعضها.

« دراسات ميدانية:

إذا أردنا للمشروع التربوي أن يكون واقعياً وحقيقياً، بعيداً عن المثاليات واليوتوبيا، فمن الضروري أن يستند إلى معرفة حقيقية لما يجري في المجتمع. إن القيم الإنسانية لا تُعاش في الغيوم أو في الفضاء الخارجي، بل في مجتمع معين، له تاريخه، وحيثياته، وتراثه، ورواسبه، وخلفياته الثقافية والاجتماعية، وأنماط معينة من المسلكيات والتصرفات. ومن المهم أن ينطلق المشروع التربوي المتصل بالقيم الإنسانية من هذا الواقع كما هو، وإلا فإنه يتعامل مع مُستهدف غامض لا نعرفه، وبالتالي لا يخاطب أحداً. تهدف مثل هذه الدراسات الميدانية إلى رصد ما يحصل حقيقةً في المجتمع بخصوص قيم العلاقة بالآخر المخلف (ماذا يجري في البيت؟ في المدرسة؟ في المجتمع؟...).

تقع مسؤولية هذه الدراسات على عاتق الجامعات والمؤسسات التربوية والمراكز المدنية والعلمية ومراكز البحث المختلفة. إننا بحاجة إلى دراسات يقوم بها علماء الاجتماع والنفس والتاريخ ومختصين بالعلوم التربوية وغيرها، تستطلع بطريقة علمية وميدانية ما يجري في المجتمع بشأن القيم الإنسانية المتعددة (كالمواطنة، والتعددية، وقبول الآخر، والديمقراطية...). يستند القائمون على المشروع التربوي إلى هذه الدراسات، كي يجدوا الوسائل التربوية المناسبة لمواجهة هذا الواقع الملموس، والاستجابة لمتطلباته.

« العوامل النفسية والاجتماعية:

إن المسلكيات البشرية نتاج آليات اجتماعية ونفسية متوارثة. وهذه الآليات يمكن أن

تكون واعية أو غير واعية، ولكنها، في كل الأحوال، تتحكّم بتصرفاتنا ومسلّياتنا، من حيث ندري أو لا ندري. وهذه الآليات تأخذ مجراها في النفس البشرية لدى وقوع أي حادث بسيط في المجتمع. على سبيل المثال، يكفي أن يجري جدال بين تاجر وزبون حول سعر سلعة ما. وإذا كان أحد الطرفين مسيحياً والآخر مسلماً، يمكن أن يتحوّل النقاش إلى فتنة طائفية، بكلمة من هنا وكلمة من هناك، وسريعا ما نجد أنفسنا بين فريقين متقابلين، وفي حالة فتنة طائفية، تعمل فيها العصبية الدينية المتوارثة فعلا.

وعلى سبيل المثال أيضا، كيف يمكن أن نتعامل مع التعددية في مجتمعاتنا العربية من غير أن نأخذ بعين الإعتبار العقلية العائلية والعشائرية والقبلية التي ترمي جذورها العميقة في مجتمعاتنا العربية؟ وهذا ما يندرج على جميع القيم الإنسانية والاجتماعية. في النفس البشرية، آليات العنف والأفكار المسبقة والمسلّمات الاجتماعية والدينية، والذاكرة الاجتماعية، ومختلف وسائل الدفاع النفسية والاجتماعية، التي تظهر على السطح لمجرد وجودنا أمام الآخر المختلف. وهذه الآليات كامنة ودفينة في قلب الإنسان، ولو بشكل غير واع، وتتحكّم بافعالنا وردود فعلنا ومواقفنا. ما لم نعري هذه الآليات، ونكسر منطقتها ومجراها، يظلّ من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن يكون تعاملنا مع القيم الإنسانية تعاملًا صحيحًا وسليماً.

لن تتمكن من التقدّم في مجال القيم الإنسانية بدون تلك العملية التي تسعى إلى تنقية ذاتنا الداخلية وشفائها. إنّ الحقّ وحده يحرّر. إن الماضي قدما في العملية التربوية المتصلة بالقيم الإنسانية لا يمكن أن يتمّ بدون كشف هذه الآليات وتفكيكها وكسر مفعولها، واستبدالها بآليات أخرى إيجابية يمكن أن تسهل تطوير القيم الإنسانية في النفس البشرية.

« دور الدين:

إن أي مشروع تربوي في مجال القيم الإنسانية لا يمكن أن يتبلور ما لم يأخذ بالحسبان المشاعر الدينية ودورها في تشكيل الشخصية الإنسانية، خصوصا في الشرق. ما دور الدين في هذا المجال؟ السؤال مشروع، لا بل مصيري وحاسم، إذا تذكرنا ما يلعبه الدين من دور متزايد في تحديد هوية الفئات والشعوب في العقود الأخيرة، في منطقتنا وفي مختلف أرجاء العالم وفي مختلف الديانات. ولم يكن هذا الدور إيجابيا في بعض الأحيان.

من الواضح أن الديانات لعبت دورا أساسيا في التاريخ البشري. وهو دور إيجابي وغني

في المقام الأول. لقد أثرت الدياناتُ العائلةُ البشرية بتراثٍ روحي هائل، كان ولا يزال نبعًا ينهل منه الأفراد والشعوب والمجتمعات. على المقلب الآخر، لا بدّ من القول إن الديانات لعبت أيضا دوراً سلبياً، حيث إنها كانت، في كثير من الأحيان، سبباً للحروب والافتتال بكل أنواعها وأشكالها. إن شوارع التاريخ معبّدة بجثث الأبرياء التي خلفتها الحروب الدينية. وهذا ما يدعو إلى التفكير مجدداً في دور الديانات اليوم في المسيرة البشرية، انطلاقاً من خبرات الماضي الإيجابية والسلبية. وبالتالي، على الديانات أن تراجع دورها، لما فيه خير الإنسان والبشرية بشكل عام ومجتمعنا بشكل خصوصي.

إن قناعتنا الراسخة هي أن جميع الديانات لها من الرصيد الروحي في تراثاتها المتنوعة ما هو كفيلاً بتطوير منظومة فكرية وروحية تخلق أجواء تجعل القيم الإنسانية أكثر يسراً وفاعلية. كل ما هنالك هو ضرورة الكشف عن هذا التراث، وإبرازه، وتفعيله، وتطويره وإشاعته، كي يساهم مساهمة حاسمة في مستقبل البشرية.

وهنا، يجب أن نميز تمييزاً واضحاً بين النص والتفسير. تعتبر الأديان النص مقدّساً، لأنّه وحي من الله، وبالتالي لا يمكن المساس به. ولكن التفسير ليس كذلك. فهو غير مقدّس، بل محاولات بشرية لفهم النص. عندما يتعلق الموضوع بالتفسير، من الضروري أن نتذكر أنّه تفسير إنسان (وهو ليس نبياً ولا مُرسلاً). وهو تفسير يرتبط بشخصية المفسر نفسه (خلفيته الثقافية، منظومته الفكرية...)، كما يرتبط بالبيئة التي يعيش فيها، سواء أكانت ثقافية أو اقتصادية أو سياسية، والتي تنعكس على تفسيره. إن تفسيراً، على سبيل المثال، من القرن الحادي عشر، قد يصلح لهذا القرن، ولكنه لا يصلح حتماً للقرن الحادي والعشرين، لأنّ الظروف تغيرت، وهي المتغيرات التي لا يستطيع المفسّر إلا أن يأخذها بعين الاعتبار. إن المفسر يمكن أن يحوّل النص إلى نقمة على القارئ، علماً بأن هذا النص أراد الله لسعادة البشرية ونعمة لها.

لا يمكن أن نتصور أن الله أوحى ذاته للبشرية للافتتال، بل أوحى الله ذاته رحمةً للعالمين، واتصل بالبشر وحاوهم، لكي يكونوا قادرين على محاوره بعضهم البعض. فوحي الله للإنسان وتعامله معه ومحاورته له لا تهدف، ولا يمكن أن تهدف، إلى زرع الفارقة بين الإنسان والإنسان. إنّ وحي الله نعمة للإنسان، ويجب ألا يحوّل الإنسان إلى نقمة. والله، إذا ما دخل في تعاريج النفس البشرية، وإذا ما قبله الإنسان بتواضع وخشية، لا يمكن إلا أن يحرّر النفس البشريّة من أهوائها ونزواتها ونزعاتها البدائيّة، ويحوّل طاقاتها من نزوات عمياء إلى قوّة محرّرة. عندئذ يتحوّل الإنسان إلى طاقة لبناء حضارة الحبّ التي لا بديل لها إن أردنا بناء جماعة إنسانيّة منسجمة متناغمة، على

المستوى المحلي والإقليمي والدولي. في هذا الجو من الصفاء الروحي، يمكن أن نواجه جميع المظاهر السلبية التي نكتشفها فيها وفي مجتمعاتنا. وإلا فإننا سنتخبط في شباك أنفسنا فنتعرقل ونعرقل، ونموت ونميت.

« المناهج المدرسية:

تلعب المناهج المدرسية دوراً أساسياً في العملية التربوية. فهي من أهم الأدوات المتوفرة بين أيدي الطلاب والأساتذة⁴. توضع المناهج المدرسية بحسب رؤية الإنسان الذي نريد أن نكونه والمجتمع الذي نريد أن نعيش فيه. وهي في الواقع أداة فعالة جداً لتحقيق الهدف، ولإعداد الرجال والنساء لمستقبل نختاره لأنفسنا.

وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن أصواتا كثيرة، ومنذ عقود، تنادي بمراجعة المناهج المدرسية في العالم العربي وفي بلادنا، كي تكون على مستوى القيم الإنسانية التي يطمح إليها المجتمع. والمناهج المدرسية المعنية هي جميع هذه المناهج، لأنها، بشكل أو بآخر، يمكن ان ترتبط بالقيم الإنسانية، ولكن، بشكل خصوصي، مادة التاريخ والتربية المدنية أو الوطنية والتربية الدينية، لأنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالقيم الإنسانية.

إذا كان المجتمع يتكوّن من فئات متعددة، فمن غير الممكن أن تطور مع هذه الفئات علاقة إيجابية إذا عُيِّت تماماً من المناهج المدرسية. فكيف يمكن أن تطور المجتمع علاقة إيجابية مع السامري والمسيحي، على سبيل المثال، إذا كانت المناهج التربوية (كالتاريخ والتربية المدنية أو الوطنية والمناهج الدينية) تغيّبهم تماماً، ولا تذكر شيئاً عن تاريخهم، ومعتقداتهم، وطقوسهم، ومساهماتهم في الحياة الوطنية، بطريقة موضوعية وإيجابية؟ وهنا لا بد من الإشارة إلى ما يطلق عليه اسم «الأقليات» في المجتمع. والحقيقة أن هذه الكلمة غير ملائمة. فالأقلية قد توحى أن المنتمين إليها غرباء عن مجتمعهم، وكأنهم فئات سقطت في المجتمع من غير أن نعرف كيف ومن أين. إن الكلمة المناسبة هي كلمة «مكونات». إن أي فئة من فئات المجتمع هي مكون من مكونات المجتمع. وبالتالي، تشكل جانباً من جوانب هويته. من الضروري أن تشعر «الأقليات» أنها مكونات، لها ما لها وعليها ما عليها في المجتمع.

من المفروض أن تساعد المناهج على تربية الإنسان، والمواطن، والمؤمن.

1) أولاً، الإنسان قبل كل شيء. المناهج التربوية هي أداة فعالة لتكوين الإنسان الذي نريد. والإنسان الذي يجب أن نُعدّه في مناهجنا التربوية، هو إنسان يعرف نفسه أولاً، ويعرف كامل تراثه، الديني والإنساني، ويعرف مجتمعه وتقاليده وشخصيته

ويتمسك بها، ويعرف في الوقت نفسه أنه جزء من مجتمع كبير وعليه أن يواجهه من غير خوف ولا ضعف ولا انغلاق. إن الإنسان بقوة «الإنسانية» التي فيه، يمكن أن يحول دون كل طاقة شر، بقدر ما يمكنه أن يتعاون مع كل طاقة خير، هذا إذا عرف وافترض أن غيره ليس كله شرًا، وأن الخير ليس كله حكرًا علينا، بل يمكن أن يكون في غيرنا أيضًا.

(2) وثانيًا، المواطن. تعني المواطنة المساواة الكاملة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، بعيداً عن أي تمييز ينشأ بسبب المعتقد الديني أو السياسي أو اللون والعرق والجنس، حيث إن لا أحد أفضل من غيره إلا بولائه لوطنه وخدمته له، وذلك بعيداً عن كل هوى وأناية وانتهازية وفساد، وهذا ما يولد انتماء حقيقياً يسعى إلى الخير العام والمصلحة الوطنية الحقيقية.

(3) وثالثاً، المؤمن. التربية الدينية من أهم عناصر تكوين الإنسان في بلداننا وفي مجتمعنا. والتربية الدينية هي تربية إنسان مؤمن، أي مؤمن بالله ومؤمن بالإنسان خليقته، فيعرف المؤمن نفسه إنساناً مثل غيره من الناس، خليفةً لله الواحد، مثل كل إنسان، فيكون قادراً على أن يقدر كل هبة في الإنسانية بطاقة الإنسانية التي فيه، بدل أن يكون دياناً لغيره أو مُبعداً له بسبب دينه. إذا رسخت التربية الدينية الأساس الإنساني في المؤمن، يمكن أن تصنع منه مؤمناً صالحاً، بحسب مقتضيات دينه، قادراً على قبول واحترام كل إنسان، ولو كان مختلفاً في دينه.

« التّاهيل:

إن المناهج وحدها لا تكفي. فالمناهج المدرسية هي الفرس، وبحاجة إلى فارس. والفارس هو المربي. ولا يمكن أن تؤدي المناهج إلى النتائج المرجوة بدون مقدرة المربي على التعامل معها. وهذا ما يطرح مسألة التّاهيل. صحيح أنّ الطالب هو في قلب العملية التربوية. ولكنّ المربي (كالأب والأم في البيت، والمعلم في المدرسة، ورجل الدين في المحافل الدينية...) يلعب دوراً محورياً في هذه العملية، لأنه هو الذي يمسك بخيوطها لتوجيهها التوجيه الصحيح.

والملاحظة الأولى بشأن المربي هو أنه ابن مجتمعه، يتفاعل فيه ما يتفاعل في المجتمع. وهذا ما قد ينعكس على أدائه التربوي، فيغرس في طلابه ما غرسه المجتمع في نفسه هو أولاً. إذا ترك المربي على سجيته، فإنه لن يتمكن من القيام بمسؤوليته التربوية على شكل صحيح، في مجال التربية على القيم الإنسانية. فإذا كان متسلطاً، على سبيل المثال، فكيف يمكن أن يربي طلابه على معاني الديمقراطية واحترام الآخر؟

وهذا ما يستدعي تأهيل المربي كي يتمكن من القيام بمسؤولياته خير قيام. وهذا التأهيل يتم على مستويين. الأول، هو بناء المربي نفسه من الداخل، بحيث يكتسب شخصية متكاملة، إنسانية وروحية، ترتفع إلى مستوى القيم الإنسانية. فاقد الشيء لا يعطيه. إن لم تكن هذه القيم راسخة فيه في العمق وجانباً من شخصيته، فإنه لن يتمكن من مساعدة طلابه على تقبل هذه القيم وتعميقها في نفوسهم. الحرّ وحده يحرّر. فإذا كان المربي نفسه تكبله تلك السلبيات التي تعطل مسار القيم الإنسانية، فإنه لا يستطيع أن يحرّر طلابه منها. فالضحية لا تُنشئ إلا الضحايا. وبذلك نكون قد دخلنا في حلقة مفرغة تدور حول نفسها، من غير إمكانية فتح ثغرة حقيقية تستطيع القيم الإنسانية أن تنفذ من خلالها إلى النفوس.

أما المستوى الثاني، فهو تزويد المربي بالأدوات العلمية والتربوية الكفيلة بأن تساعد على زرع القيم الإنسانية في نفوس الطلاب. كثيراً ما يلجأ المعلم إلى لغة الوعظ والإرشاد. ولكن هذا الأسلوب لا يؤدي إلا إلى فرض بنية فوقية في نفس الطالب، ما تعتم أن تزول أمام أول هبة ريح، لتحل محلها القيم السائدة في المجتمع. إن الأساليب التربوية الحقيقية هي التي لا تخاطب القشرة الخارجية لشخصية المتربي، بل تعمل على الولوج إلى الطبقات الداخلية من كيانه، لتعمل على شفائها من الداخل. إن التربية فن وتقنية يتدرّب المتعلّم عليهما. وهي فن لا يرتبط حتماً بالدرجات العلمية التي يمتلكها المربي، بل ترتبط بشخصية المربي وغنى إنسانيته. ما نلاحظه هو أن المربي، عندما يفتقر إلى تلك الأدوات، فإنه يعجز عن مواجهة مظاهر الجوانب السلبية لسلوكيات الطلاب. على سبيل المثال، قد تحصل بين الطلاب في الصف حادثة طائفية أو مذهبية أو دينية. وهذا طبيعي، وقد يحصل. وما يحدث في كثير من الأحيان، هو أن الإدارة والمربي نفسه «يطبطنون» على الموضوع ويتجنبون مواجهته مباشرة حقيقية، لا لسبب سوى أنهم عاجزون عن مواجهة مثل هذه الحوادث، التي يمكن أن تشكل حالة تربوية بامتياز، إذا عرف المربي (والإدارة) على التعامل معها والإمساك بخيوطها. إن التربية على القيم الإنسانية مسار تربوي، له أصوله وأساليبه وأدواته، التي يجب على المربي أن يتدرّب عليها.

« مَنْ يَقُومُ بِهَذَا الْمَشْرُوعِ ؟ »

ليس المشروع التربوي المتصل بالقيم الإنسانية (وأي مشروع تربوي) عملاً فرادياً، مهما كانوا مختصين، بل إنه عمل وطني بامتياز، تشارك فيه جميع شرائح المجتمع ومكوناته ومؤسّساته الدينية والمدنية. ليس المشروع التربوي عملاً نخبويًا، بيروقراطيًا، تقوم به فئة من الناس، بل هو عمل ديمقراطي، تدرج فيه جميع شرائح المجتمع، التي تشارك

فيه مشاركة حقيقية وفعالة، كلٌّ بحسب موقعه في المجتمع ومسؤولياته فيه. إن هذه المشاركة الواسعة هي التي تضمن للمشروع التربوي قواعده الواسعة وشموليته وأبعاده المتنوعة. وكل ذلك تحت إشراف هيئة وطنية جامعة وممثلة للجميع.

من الطبيعي أن تشرف الدولة على مثل هذا المشروع. ولكن هذا لا يخلو من أخطار. فالدولة يمكن أن يكون لها أيديولوجيتها الخاصة بها. والخطر يكمن في أنها تنظر إلى الفئات أو المكونات المتنوعة في المجتمع من خلال هذه الأيديولوجيا، وهذا ما يمكن أن يفسد النظرة إلى هذه المكونات. من هنا تأتي ضرورة أن تساهم في هذا المشروع جميع شرائح المجتمع وهيئاته (كهيئات المجتمع المدني)، بعيدا عن أية نوايا أيديولوجية. في هذه الحالة، يمكن أن يعكس هذا المشروع جميع آمال وطموحات وواقع جميع مكونات المجتمع.

خاتمة: كي تتحول القيم الإنسانية إلى ثقافة

ما هو الهدف الأخير من العملية التربوية في مجال التعامل مع الآخر المختلف؟ إن الهدف الأخير من العملية التربوية بكل جوانبها ومرجعياتها ومنابرها هي أن تتحوّل القيم الإنسانية إلى ثقافة. ونعني بالثقافة هنا ليس فقط الثقافة في تعابيرها السامية (الأداب، الفنون، العلوم...)، بل نعني بها أنماط تفكير وسلوك لدى عامّة الناس. ما لم تتحول القيم الإنسانية إلى ثقافة في المجتمع، فإنها تبقى مجرد شعارات وخطابات رسمية لا تؤدي إلى أي مكان. عندما تتحوّل القيم الإنسانية إلى ثقافة في المجتمع، عندئذ يشكّل المجتمع حصناً منيعاً أمام كلّ العقبات التي تعترضها. وهذا ما يرمي إليه المشروع التربوي الهادف إلى ترسيخ قيم التعامل مع الآخر المختلف.

أمّا مركز هذه الثقافة، فهو الإنسان. من المعروف أن الإنسان أصبح محور الاهتمام في عالم اليوم. مهما كانت منطلقات هذه المحوريّة، سواء أكانت دينية أو أيديولوجية أو فكرية، فهي تجتمع في جعل الإنسان محور المجتمعات البشرية. في الإنسان تتلاقى جميع الأيديولوجيات والديانات والأفكار. من هذا المنطلق، يمكن أن نطوّر حضارية إنسانية تجمع ولا تفرق، تستوعب ولا تستثني.

قد نكون في مجال المثاليات. ولكن يجب أن ننطلق من هذه المثاليات إذا أردنا أن نضع حياة مجتمعاتنا على السكة الحقيقية. وهنا، لا بد من القول: لا يزال المشوار طويلاً طويلاً أمامنا. ولكن، كلّ من سار على الدرب وصل.

- 1 يطيب لنا في هذا المجال أن نستشهد بالرسالة الراعوية الثانية لبطاركة الشرق الكاثوليك، التي تصف المؤمن والمتعصب: "إن الفرق شاسع بين المؤمن والمتعصب. فالمؤمن يستخدمه الله، أما المتعصب فإنه يستخدم الله؛ والمؤمن يعبد الله، أما المتعصب فيعبد نفسه متوهماً أنه يعبد الله؛ والمؤمن يسمع كلام الله، أما المتعصب فيشوهه؛ والمؤمن يرتفع إلى مستوى الله ومحبهه، أما المتعصب فيُنزل الله إلى مستواه؛ والمؤمن يتقي الله، أما المتعصب فيحط من قدره وسموه؛ والمؤمن يعمل مشيئة الله، أما المتعصب فيضع مشيئته هو مكان مشيئة الله؛ والمؤمن نعمة للبشرية، أما المتعصب فنقمة عليها. إن التعصب هو شكل من أشكال إنكار الله والإنسان معاً. في المتعصب، تتحول طاقة الإيمان والمحبة والرحمة إلى طاقات للكراهية والاعتداء، فلنا منه أنه يؤدي لله عبادة إذا ما اعتدى على من يختلف عنهم ديناً أو عرقاً أو لغة أو لوناً أو تراثاً. أما في المؤمن، فإنها تتحول إلى طاقات تلاق وتعاون وبناء" (بطاركة الشرق الكاثوليك، الرسالة الراعوية الثانية، الحضور المسيحي في الشرق، رقم 47).
- 2 راجع: د. عمر مزعل، الجامعة التعددية وثقافة الحوار، في مجلة «اللقاء»، السنة الثانية والثلاثون، العدد 2017/1، ص 80-85.
- 3 وهنا نشير إلى مساق الديانات في جامعة بيت لحم: راجع: د. فوزي بركات القصراوي، مساق الدراسات الدينية الثقافية في جامعة بيت لحم، مجلة «اللقاء»، السنة الثانية والثلاثون، العدد 2017/1، ص 118-127.
- 4 راجع: البطريرك ميشيل صباح، «المناهج المدرسية»، في: خواطر يومية من القدس (2)، القدس 2017، ص 171-176.

تأسيس الخطاب الديني الإسلامي بين النص والواقع

ولد سليمان سعاد *

تمهيد

كانت الجزيرة العربية ذلك الفضاء الجغرافي الذي احتضن دعوة دينية جديدة، ولدت فيه وترعرعت ومنه انتقلت إلى بقية الفضاءات الأخرى، لتكون بذلك ديانة عالمية، هكذا كان فضاء جزيرة العرب بكل ما حمله، وبكل ما كان يدور فيه أرضية هيأت لمجيء نبي جديد، قدم من أجل أن يوحد كلمة العرب ويرفع شأنهم بين الأمم، فأنشأ دولة تحولت بعد وفاته وفي ظرف قصير إلى إمبراطورية تضاهي وتنافس باقي الدول والإمبراطوريات.

وظف «محمد بن عبد الله» الرأسمال الديني اليهودي والمسيحي، غير أنه أشار لتحريف اليهود والمسيحيين لكتاب الله مع اعترافه بأنبيائهم، هذا العمل فيه نوع من الإلغاء والرفض والتجاوز والإقصاء للآخر وفرض لخصوصية الدعوة الجديدة، فجاء الإسلام كنسق فكري ديني بين نسقين المسيحي في الشمال واليهودي في الجنوب، واحتل الوسط بينهما، و فرض نفسه كنظام معنوي مميز، حافظ على ما كان لكعبة العرب من أهمية، بل قد زاد عليه فجعلها قبلة المسلمين و مزارهم، و بهذا أعاد لها ومن جديد الثقل الديني و الاقتصادي بل و أكثر مما كان لها.

هكذا كان القرن السابع الميلادي ذلك السياق الذي هيأت كل أرضية من أرضياته لنشوء دين جديد و قدوم نبي «منتظر»، نبي اتخذ من الخصوصية العربية الصحراوية بكل ما تحمله سمات ديانة «عالمية»، ديانة أرادها أن تكون «الدين الصحيح، المتمم والمكمل» وآخر الأديان ويكون هو بذلك آخر الأنبياء والرسل، وهنا تتجلى عبقريته كأحد أعظم مؤسسي الأديان.

اتبع النبي محمد التقليد اليهودي - المسيحي، لكنه تميز عنه فقد جاء الإسلام في مرحلة لاحقة من التطور الديني، مرحلة ارتبطت بنوع من الرقي في التفكير الديني، ولا شك أن هذا الرقي جعل مؤسس الدين الجديد يراعي في دعوته سمات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والديني والثقافي للفضاء الذي بدأ فيه دعوته¹.

إن ما يهمنا هنا هو محاولة الإجابة عن السؤال التالي: أي واقع تأسس عليه النص الأول (النص القرآني) وكذا نص الحديث، وأي واقع راعته فيما بعد النصوص التأسيسية للأئمة والفقهاء، فانطلقت منه في بناء خطابها وفي فهمها وتفسيرها للنص التديني الأول؟

نزل القرآن على النبي بالتدريج وفي ظرف 23 سنة، ولا شك أن خلال هذه العملية كانت هناك مراعاة لمجموع الخصائص و السمات، التي تميزت بها مختلف الأنظمة و الأنساق التي تكون منها الواقع الذي أحاط بالنبي، كما لا شك أن هذه العملية قد راعت كذلك تلك التركيبة الذهنية لبنية عقل العربي، هذا الأخير الذي لم يعرف الطاعة، ولا الانقياد، كما لم يشهد في عرفه قدوم نبي، ولا نزول وحي أو تبليغ رسالة، فمع معرفة القرشي بالأديان السماوية، وغير السماوية التي كانت تدين بها مجموعات من الطوائف التي سكنت جزيرة العرب، غير أنه اتخذ لنفسه آلهة صنعها بيده و عبدها معلناً بأنها تقربه من الله.

إن التطرق إلى الموقع الديني لمكة في العهد الجاهلي يجعلنا نتطرق إلى مواقع أخرى اقتصادية، اجتماعية، سياسية ودينية، فمعرفة مدى النثر الديني والاقتصادي لمكة خلال تلك الفترة، يجعلنا نربط كل ذلك بظهور تلك الحركة التي سميت بالحنفاء والتي عنها انبثقت دعوة دينية جديدة، هذه الدعوة التي وجدت فضاءً دينياً معيناً وأرضيات عديدة معينة خاصة بتلك الحقبة وبالجزيرة العربية.

فظهور المسيح عيسى الناصري في فلسطين مثلاً - إذا نحن أردنا عمل مقارنة- غير ظهور النبي محمد في مكة، هناك اختلاف في الأوضاع التي نشأت فيها الدعوة المسيحية في فلسطين عن الأوضاع التي نشأ فيها الإسلام في شبه الجزيرة العربية مع محمد و أتباعه، فوجود عصبية قلبية متصارعة، واختلافات دينية و عقائدية، آلهة متعددة، عدم معرفة «مؤسسة» الدولة، حتى أن النبي محمد جاء ليوحد بين هذه القبائل المتنافرة و المتصارعة فكان عليه أن يواجه هذه العصبية، كما كان على المسيح أن يواجه سلطة الإمبراطورية الرومانية، ف« حظ الإسلام و محمد أنه أتى في مجتمع فاقد للكنيسة

والدولة، و هما القوة الرادعة لكل تجديد²».

إن ما كانت تخشاه مؤسسة الدولة من أنبياء اليهود والمسيحيين، هو أن يمسا بنظام الدولة وأن يزرعوا البلبلة والفتنة، غير أن هذا لا يجعلنا ننسى بأن رد القرشيين على محمد كان عنيفا هو الآخر، فعلى الرغم من غياب سلطة الدولة فإن ما كانت قريش تخشاه، هو فقدان نفوذها الديني في مكة وبالتالي ذهاب نفوذها الاقتصادي.

هكذا كان ميلاد هذه الدعوة الجديدة في ظل عهد عرف بالعهد القرشي، عهد انعدمت فيه الوحدة السياسية بين أجزاء الجزيرة العربية وسادت وحدة من نوع آخر، عرفت «بالوحدة» القبلية، وبتعبير ابن خلدون «بالعصبية القبلية»، القبيلة التي كانت أشبه بالحكومة فكانت تمثل الوحدة الاجتماعية، و «السلطة السياسية»، كانت القبيلة رمزا لحياة العربي الذي يدين بدينها و ينضوي تحت لوائها، يتأثر لها و يدافع عنها، هذا هو العقل القبلي الذي حكم العربي -وما زال يحكمه مع تغير التسميات- فلم تعرف مكة قيام ملك و لا نشوء دولة، فكان لا بد إذن من وجود رابط يحقق تلك الوحدة السياسية بين قبائل العرب المتفرقة، و كان لا بد من دين خالص لله يقوم على التوحيد و نفي الشرك.

كان هدف النبي خلق دين جديد، بل رأسمال ديني توحيدي خاص بالعرب، ليواجه به نظاما دينيا وسلطويا آخر، فكان هذا النظام الجديد نظاما مصبوغا بصبغة «عربية صحراوية»، ومرتكزا على رمزانية دينية جديدة، مع العودة إلى الحنيفية، دين إبراهيم جد العرب.

واقع الجزيرة العربية في القرن السابع ميلادي

عرف عرب الجزيرة وخصوصاً أهل مكة بالتجارة، هذا النشاط الذي شكل الدعامة الأولى والأساسية لاقتصادهم، «فمنذ نهاية القرن السادس الميلادي احتكرت قريش تجارة الهند بفضل جهود زعيمها هاشم بن عبد مناف الذي اعتبر أول من سن رحلتي قريش: رحلة الشتاء إلى الشام ورحلة الصيف إلى اليمن³».

اعتبرت جزيرة العرب كطريق وممر للقوافل التجارية التي تأتي من مناطق أخرى، تعبر الصحراء العربية وتنزل بها لتكمل مسارها، هذا الموقع الذي احتلته الجزيرة ومن ثم مكة كطريق للمواصلات التجارية جعل العرب يحتكون بأصحاب القوافل التجارية،

يشترون منهم ويبيعونهم، ويتعلمون منهم فنون التجارة ويتعرفون في نفس الوقت على معتقداتهم وعاداتهم، فازدهرت التجارة وخصوصا لدى قريش .

كانت مكة ملتقى التجار والحجاج، فازدهرت تجارة قريش و زادت مكاسبها، و ظهرت طبقة من الأثرياء عملت على تسيير شؤون مكة و أرض الحجاز، سواء ما يتعلق بتسيير القوافل التجارية، تنظيم الحج أو عقد المعاهدات بين شيوخ القبائل الأخرى و بين ملوك الدول المجاورة «يذكر الأخباريون أن عبد مناف و أولاده (هاشم، وعبد المطلب و نوفل) كانوا في النصف الثاني من القرن الخامس ميلادي سادة قريش وأكثرها مالا و تجارة، بحيث كانوا يملكون من الأمر ما يتيح لهم أن يعقدوا المعاهدات و ينظموا علاقات المنطقة مع غيرها على مستوى الأمراء و الحكام وفقا لما تقضي مصالحهم التجارية و امتيازاتهم الاجتماعية⁴».

هكذا كانت شبه الجزيرة العربية سوقا تجارية للعرض والطلب، عرفت بها عدة أسواق كان أشهرها سوق عكاظ والذي كان معرضا للنتاج الأدبي كذلك كالشعر مثلا. وكان الديني و الاقتصادي (التجارة) لا ينفصلان، الواحد منهما مضمرا في الآخر، هنا كانت شبه الجزيرة كفضاء جغرافي، وكان معها القرن السابع ميلادي سياق يشمل «موقع الجزيرة العربية على خريطة الصراع الدولي بين القوتين الإمبراطوريتين الرومانية والفارسية، أهمية مكة بالنسبة لطريق التجارة بين الشمال (الشام) و الجنوب (اليمن) رحلتا الشتاء والصيف اللذين أشار لهما القرآن، الأحوال الدينية في شبه الجزيرة العربية وإلى أي حد تأثرت بمسيحية «الشمال» و يهودية «الجنوب» و هجرة قبائل الجنوب اليهودية إلى يثرب، وفي هذا البعد من أبعاد السياق يتحتم دراسة أنواع و أنماط المسيحية، و طبيعة العلاقة أو العلاقات الدينية بين مكة و كنيسة الحبشة، مكانة قريش الاقتصادية و الدينية و طبيعة التنافس بين فرعيها الرئيسيين، و هو التنافس الذي يعد الصراع بين بني هاشم و بني أمية بعد الإسلام تطورا له، طبيعة العلاقة بين «مكة» و «يثرب» تجاريا و دينيا⁵».

سنرى بأن كل هذه الأمور قد راعاها النبي أثناء دعوته، فهي قد شكلت واقعا حيا و ملموسا و أكثر من مؤثر في طبيعة العلاقات، فلم يكن بإمكان الرسول أن يتجاهل هذا الواقع ولا أن يتجاوزه بل قد وظفه، أخذ منه و عدل فيه، و عرف كيف يتماشى معه و في نفس الوقت كيف يسيره و يجعله في خدمة دعوته .

إذا عدنا لنعلق على ما قاله الباحث حول التنافس الذي كان بين عرب الجزيرة، فإنه قد

تمظهر من خلال الصراع الذي كان بين عرب الشمال و عرب الجنوب، و الذي استمر بعد موت النبي، خصوصا بعد تولية أبي بكر ليظهر الصراع بين عرب الجنوب الذين مثلتهم آنذاك قبيلتي الأوس و الخزرج أي الأنصار، وبين عرب الشمال الذين مثلتهم قريش، فكان الخلاف حول من يتولى بعد موت الرسول، أيكون خليفة من قريش أو من العرب الأنصار لتظهر ثنائية العرب/ قريش، و ليستمر هذا الصراع كما نعرف حتى يتم حسم الأمر نهائيا مع معاوية (بداية الدولة الأموية).

كما تمظهر الصراع كذلك بين القرشيين فيما بينهم، بين بني أمية وبني هاشم، بين ممثل الأرسقراطية المكية القرشية، وبين الحزب أو الممثل الروحي لمكة، واستمر هذا الصراع كذلك بعد موت الرسول، الصراع من منظور أحقية الخلافة.

كانت العرب بطونا وقبائل متفرقة في الصحراء وقد افتقدوا لوحدة سياسية تجمع شملهم ف «الحقيقة الأولى هي أن العرب حين البعثة المحمدية لم يكن لهم ملك ولا دولة، لقد كان النظام السياسي الاجتماعي في مكة ويثرب (المدينة) نظاما جماعيا قبليا لا يرقى إلى مستوى «الدولة» التي قوامها أرض ذات حدود معلومة وجماعة من الناس تسكن هذه الأرض وسلطة مركزية»⁶.

بهذا يرى البعض أن تاريخ العرب قبل الإسلام يكاد يكون مجهولاً لسببين: - فقدان الوحدة السياسية إذ كانوا بدوا رحلا، ولم يدون تاريخهم إلا في أواخر العصر الأموي، فقبل هذا كان اعتمادهم على نقل الأخبار شفويا⁷.

لكننا نرى أن المشكلة ليست مشكلة فقدان الوحدة السياسية ولا مشكلة تدوين التاريخ الجاهلي، المشكلة الحقيقية في أن التاريخ الجاهلي تم تسفيته وتغييبه ورميه في ظلمات الجاهلية باسم أنوار الإسلام، أما عن التدوين فقد بدأ مع منتصف القرن الثاني هجري إلى غاية القرن الرابع هجري، و هذا لا يعني أن التدوين ككتابة بدأ في هذا التاريخ، بل قد كان قبل ذلك، لكن التدوين «الرسمي» بإشراف الدولة، ذكر أشياء والسكوت عن أخرى، حذف أشياء وإضافة أشياء أخرى، بهذا الشكل تم تدوين تاريخ الإسلام و تاريخ ما قبل الإسلام و كذا تاريخ الفرق و المذاهب، بحسب ما يخدم مصلحة طرف على حساب طرف آخر.

طبيعة البيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية وحتى الجغرافية، هي التي فرضت نمطا خاصا من التفكير الاعتقادي في شبه جزيرة العرب، غياب حكم الدولة

أو سلطة الدولة فتح الحريات، حرية الانتماء السياسي وحرية الانتماء الديني، زائد الحرية التجارية التي عرف بها أهل مكة كل هذا سمح بفتح حريات دينية: عبدت الأوثان، اليهود النصاري، الأحناف، مع أن الحياة الوثنية غلبت على الفكر الديني آنذاك. يرتبط الدين بكل هذه العوامل وحتى بالعامل الجغرافي، الذي يبدو لنا في الظاهر أنه أقل تأثيراً، في حين أنه يلعب دوراً كبيراً في التأثير على أمزجة الناس وبالتالي على اعتقاداتهم وتصوراتهم الدينية والميثولوجية، فسكان المناطق الأكثر حراً أو الأكثر برداً يختلفون في معتقداتهم عن سكان المناطق المعتدلة، لناخذ كمثال تصوير القرآن للجنة، يوجد فيها ما لا يوجد في البيئة الصحراوية، هذا ما يدل على أن «الديانة قد تأثرت بالمحيط الطبيعي أكثر من كل نظام اجتماعي»⁸ «هذا يعني أن الديني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي والجغرافي، فمختلف هذه البيئات تؤثر فيه وتتأثر به.

لم يكن العرب يولون للدين أهمية كبيرة، فما كان يهم قريش عائدات الحج وما يترتب عليها و يرتبط بها، إذ كانت كل قبيلة من قبائل العرب تحج إلى صنمها وتهدى الهدايا، هذه الأصنام وإن كانت رمزا دينيا، فإنها تشكل مورد رزق، والدفاع عنها هو دفاع عن هذا الرزق، من هنا كان الوقوف ضد الدعوة الجديدة، الدعوة المحمدية، وقوفاً ضد نظام اقتصادي وسياسي جديد أكثر منه ديني، فموسم الحج مثلاً كان موسماً تجارياً و«كانت أشهر الحج عند الجاهليين أشهراً حرماً، يحرم فيها القتال، فكان العرب يفتنمون فرصة هذه الهدنة المقدسة فيشدون الرحال إلى مكة من كل حدب و صوب، يشيدون الأسواق التي كانت تقام قبل الحج»⁹.

هذا التنظيم لموسم الحج لم يكن تنظيمياً جاء بناءً على رأي ديني، بل كان تنظيمياً مدروساً أرادت به قريش أن ترعى مصالحها وتحقق أهدافها، مع أنه لم يصلنا إلى القليل عن اعتقادات العرب قبل الإسلام، فلا نعرف إلا بعض ما حافظ عليه الإسلام، هذا لأن التاريخ الجاهلي تاريخ مظلوم ومغيب، كما أن «العرب كانت تتشابه في كل شيء ولا تكتبه ومن خلال هذه الثقافة الشفاهية انتقلت الأشعار والأخبار والآثار، عبر الأجيال من شفة إلى شفة دون توثيق وبغير تحقيق»¹⁰.

لم تكن الديانة الوثنية الديانة الوحيدة التي عرفها العرب، بل عرفوا طرفاً من اليهودية والمسيحية كديانتين توحيديتين لكل واحدة كتاب مقدس موحى من الله، فكيف وصلتا من مصر وفلسطين إلى شبه الجزيرة، وهل تم تهويد وتمسيح بعض عرب الجزيرة، وماذا عن أوضاع اليهود والمسيحيين داخل وخارج جزيرة العرب، وكيف تعامل معهم

إن ما يهمنا هنا هو معرفة أحوال اليهود والمسيحيين قبل وبعد مجيء الإسلام، وكيف تعامل محمد مع هذا الواقع كحقيقة كائنة وموجودة.

إن التكوين الفكري الديني في الجزيرة العربية قبل الإسلام، كانت فيه قبائل عديدة متصرة قبل الدعوة الإسلامية، مثل بكر وتغلب، لخم، بهراء، جذام، وكانت النصرانية واسعة في قبيلة ربيعة وكان بنو كليب كلهم من النصارى وكان للعرب النصارى أسقفيات مشهورة في اليمن (نجران) وبصرى الشام، وغيرها¹¹.

و انتشرت اليهودية في كل من اليمن و يثرب، فنشر اليهود تعاليمهم في جزيرة العرب خصوصا بعد ما تعرضت له دولتهم على يد الرومان، أما بالنسبة للمسيحية فيرى البعض أن السبب الرئيسي في انتشارها يعود إلى ذلك الانشقاق الذي حدث فيها، يعني مسألة التثليث و مشكلة تحديد طبيعة المسيح، وزيادة على هذا الانشقاق الديني في الإمبراطورية الرومانية الانشقاق الذي عكس ذلك الصراع الداخلي كان هناك صراع بينها وبين الإمبراطورية الفارسية، وكان لابد أن ينعكس هذا كله على فضاء الجزيرة العربية، فكانت ميدانا لصراع ديني / سياسي، كما كانت ملجأ للفرق الدينية المضطهدة بسبب خلوها من دولة مركزية ومن كنيسة، فكان القول بقرب ظهور نبي جديد، و كان لهذه الظاهرة ظاهرة القول بمجيء نبي جديد من جهة و ظاهرة البحث عن دين جديد من جهة أخرى، ما تخفيانه و تسكتان عنه فكانتا تقومان بدعاية تبشيرية ضد الإمبراطوريتين المتحاربتين البيزنطية و الفارسية¹².

إذن توظيف الدين من أجل الإطاحة بنظام ديني ورمزي آخر، مرتبط بأنظمة نسقية أخرى متعددة سياسية واقتصادية، إن «القول بنبي جديد معناه التنبؤ بقرب نهاية النظام الديني / السياسي الذي قام على أساس دعوة نبي سابق، وبعبارة أخرى معناه التبشير بقرب سقوط الإمبراطورية التي تبني كيائها على تفسيرها للدين السابق، والنبي الجديد سيأتي ليصحح الدين، ولكن أيضا ليبشر بسقوط الدولة التي انحرفت عن الدين¹³».

هكذا كانت الرغبة في استقطاب الماورائي مرة أخرى من خلال دعوة دينية جديدة يكون صاحبها مجددا للتوحيدية، فاختر فضاء جزيرة العرب، هذا الفضاء الذي سكنه بعض من أصحاب تلك الفرقة المضطهدة القائلة بالطبيعة البشرية للمسيح، هذا الترقب

والانتظار لمجيء نبي جديد أو لنقل مخلص ومجدد للتوحيدية، اتخذ من الجزيرة العربية فضاء اعتبر ملجأ للهروب وللإسقاط، إسقاط لكل تلك الآمال التي علقت على مكان كان ملتقى للصراع الديني والسياسي والاقتصادي.

لنتساءل مثلاً عن طبيعة تلك العلاقة التي جمعت بين محمد والفرق النصرانية، هل تلقى التعاليم اليهودية والمسيحية من الرهبان اليهود والمسيحيين؟، هذا ما لم تجبنا عنه المصادر الإسلامية، وهذا نفسه ما يجعلنا نقول بأنه ينقصنا الكثير عن فترة حياة محمد قبل البعثة، فما نعرفه من العديد من المصادر هو أن مسيحية هؤلاء هي المسيحية الأصلية كما ظهرت والتي تتوافق مع الإسلام ومع فكرة التوحيد الخالصة، والتي اعتبرتها الكنيسة هرطقة وخروجاً عن الدين، فكانت مسيحية المضطهدين والمبوذنين من قبل روما.

إذا عدنا إلى مسألة التثليث والانشقاق المسيحي نجد القرآن ينظر إلى الأناجيل على أنها حرفت كلام المسيح، فتعاليم عيسى كما نعلم بقيت شفوية ولم تدون إلا بعد قرن من وفاته فتعرضت بذلك للبت، والإضافة، من هنا رأى القرآن وجود انحراف عن التوحيد في كلا الديانتين اليهودية، والمسيحية، فدفع إلى فكرة توحيد الله و تنزيه الذات الإلهية، والتوحيد في الإسلام معناه نفي أي علاقة اتصال بين الله والإنسان، ففقيدة التوحيد الإسلامية كما هي واضحة ومقررة في القرآن، تتطرق من القول بالانفصال التام بين عالم الألوهية وعالم البشر، هنا جاء النبي كمصلح للتوحيدية، فعدل وأضاف، وحافظ على أشياء أخرى سواء من الديانتين السماويتين السابقتين أو من الديانة الوثنية، ف« الإسلام المنبثق من ذلك المجتمع الوثني العربي القديم الذي كانته مكة، لا يمكن اعتباره دين صحراء، إن مكة كانت «منذ القديم قطعة صغيرة متأثرة بأفكار كبرى الأديان السحرية، و ضائعة في عالم يهود و مسيحيين»¹⁴.

فلم تكن مكة تشكو من ذلك الفراغ الروحي المتمثل في عدم معرفة الدين، لكنها شكت من فراغ آخر، فراغ سياسي وكذا أيديولوجي مرتبط بنظام رمزي ديني هوياتي خاص بالعرب وهذا ما لم تشهد مكة « في مضمون الدين الإسلامي لا يوجد أي تغيير، فهناك تأقلم مع ضرورات روح الحياة العربية، ومع الفكر اليهودي-المسيحي الذي انتشر في الجزيرة العربية قبل ظهور محمد، فكانت التأثيرات اليهودية والمسيحية نافذة في أهم الأقاليم العربية، وكان للمسيحيين كنائس في نجران ومماليك الحيرة (الشمال الشرقي للجزيرة) وفي غسان (الشمال الغربي للجزيرة)، أما اليهودية فكانت منتشرة رسمياً منذ حوالي ثلاث قرون»¹⁵.

عرف النبي كيف يملأ هذا الفراغ من خلال دعوة دينية و أيديولوجية في نفس الوقت، فإن كان الانحراف في المسيحية والقول بالطبيعة الواحدة للمسيح ساعد على بسط السيطرة السياسية لهذا المصلح والفتح العربي، غير أن هدفه لم يكن ضرب النظام الديني / السياسي لروما بقدر ما كان يهدف لبناء دولة عربية إسلامية تكون مكة مركزاً لها، ويكون هو قائداً لها، كان يبحث للعرب عن نظام رمزي ديني مستند على رمزانية الوحي لجمع شملهم فاستند إلى تاريخية الوحي و تابع ذلك التقليد الديني السامي، فهو فعلاً قد اعتمد على هذا الموروث اليهودي المسيحي ثم تجاوزه ليحقق خصوصية دعوته و هذا ما سنراه.

الدعوة الجديدة وبناء الدولة الإسلامية

تزامنت الدعوة المحمدية مع بداية ضعف وانهيار الإمبراطوريات الكبرى يومها، فكانت كل من الإمبراطورية البيزنطية والإمبراطورية الفارسية على وشك الانهيار بعد حروب طويلة أنهكت كلا الطرفين، زيادة على تلك الصراعات الداخلية والانقسامات الدينية والمذهبية، هذه الانقسامات ولدت بدورها انقسامات سياسية ساعدت على بداية الضعف والتقهقر داخل الإمبراطوريتين وخصوصاً روما، ولم تكن الجزيرة العربية بمعزل عن تلك الصراعات، فكانت ميداناً للحروب، كما أنها لم تكن بعيدة عن أطماع البيزنطيين والفرس فكانت تارة تتحالف مع هذه الجهة و تارة مع الأخرى، مع غياب وحدة سياسية و دينية تجمع شمل القبائل العربية جعلت أرضهم هدفاً لمطامع الروم و الفرس، فكان البحث عن رابط قوي يجمع العرب و يوحد كلمتهم و يضرب في نفس الوقت الأنظمة السياسية و الدينية لروما وبيزنطة.

ظهر نبي عربي من مكة يدعى محمد بن عبد الله، أقام دعوة دينية جديدة على أساس العودة إلى دين إبراهيم ونبذ الديانة الوثنية، ولا شك أن هذا النبي قد أقام سياسة جديدة بمقتضاها واجه قريش، وواجه بها اليهود والنصارى، ليتمكن من تأسيس دولته ونشر دعوته داخل الحجاز، فعلى أي أساس أقام محمد دعوته وبنى دولته، هل جاء الإسلام كمكمل و متمم لما قبله، أم أنه جاء لينفي الشرائع التي سبقتها و يبحث عن خصوصية عربية ميزت الإسلام كدين و محمد كرسول، و في نفس الوقت شموليتها كدعوة دينية و أيديولوجية؟ كان محمد ابن قريش عاش فيها طفولته و شبابه إلى أن جاءه الوحي، «فهو من بني هاشم أعلى ذروة في قريش التي هي بدورها أرفع القبائل مكانة¹⁶»، وكان أول ما واجهه النبي مجتمعه الذي رفضه ورفض دعوته، فرفضت قريش تصور نزول الوحي على محمد و إن كان لهذا التصور جذوره في التعبير عن الواقع

آنذاك، لأن من يصدق اتصال العراف والكهان بالجن، فكيف لا يستوعب فكرة ملك ينزل بكلام على بشر؟، فلم يكن مفهوم الوحي مفروض على الثقافة من الخارج، فظواهر كالكهانة، النبوة، الوحي وغيرها كلها استندت إلى أساس معرفي و مفهوم عميق في الثقافة العربية¹⁷.

وكما كان الشعر ديوان العرب فقد قابله القرآن، فكانت معجزة محمد لغوية، وإن نفى عن نفسه وعن القرآن صفة الشاعر والشعر، كما لعنى الشعر والشعراء، هكذا فإن كل شيء كان مرتبطا بشكل مباشر بالواقع المعاش، فقد كان النبي ابن مجتمعه ونتاجه، وابن واقعه الذي عبر عنه وجسده ولم يخرج عن حدوده. نجد باحثا كمحمد عابد الجابري يضع سؤالين في بحث مشروعه «نقد العقل العربي» يقول: -ما الذي بقي ثابتا في الثقافة العربية منذ «الجاهلية» إلى اليوم؟ وماذا تغير في الثقافة العربية منذ «الجاهلية» إلى اليوم؟

ليرى بأن السؤال الأول سؤال مسالم، أما السؤال الثاني فهو سؤال مستنفر¹⁸.

لكن السؤال الذي نطرحه نحن مخالف نوعا ما لسؤال الجابري، وإن كان يصب في نفس الموضوع ونفس الأهداف، السؤال لا يبحث ما الذي بقي من الثقافة الجاهلية، بقدر ما يبحث ما الذي غيره الإسلام وما الذي أبقاه من الثقافة «الجاهلية»، وما يزال إلى اليوم معتبرا كعنصر إسلامي أتى به وأدخله الإسلام؟

قام الإسلام من أجل النفي والقطيعة مع أشياء ومعتقدات، و كذلك من أجل تصحيح أخرى و الحفاظ عليها، فقد كان هناك بحث عن تلك الخصوصية الإسلامية، كون الإسلام جاء كإيديولوجية في مواجهة إيديولوجية أخرى، فكان لزاما عليه بناء صرح خاص به، وإن كان قد أبقى كما نعرف على العديد من العادات التي كانت سائدة لدى العرب وقام بتقويم بعضها الآخر فقد « كان من عوائد العرب قبل الإسلام تحريم الزواج بالأم والبنت والأخت والعممة والخالة، وبنت الأخ وبنت الأخت، وكانوا يبيغضون الجمع بين الأختين، كما يبيغضون نكاح الابن زوج أبيه، وكان لديهم عادة تعدد الزوجات¹⁹».

كما عرف العرب الحدود والقصاص في الزنا وشرب الخمر وقطع يد السارق، ودية القتل، والطلاق والإرث، وكانت عقدة النكاح بيد الرجل، وصوم عاشوراء، والاجتماع يوم العروبة وهو يوم الجمعة، والختان وكسوة الكعبة وغسل الجنابة وغسل الموتى وتكفينهم، وفيما يتصل بمناسك الحج والعمرة فهي نفسها كانت تمارس قبل الإسلام وقد أقرها،

كالتلبية مثلا والتي عدلت صياغتها بما يتلاءم مع التوحيد، الطواف بالصفة والمروة الوقوف بعرفة، الإفاضة إلى مزدلفة، رمي الجمرات، النحر وغيرها، وهذه الأماكن وما يتصل بها كلها كانت مواضع أصنام²⁰.

هذا كله يقودنا للقول بأن كل هذه العادات وكذا الأحكام قد تماشت يومها مع الواقع ولم تخرج عن إطاره، هي أحكام تفهم في إطار واقعها ولا تفهم في إطلاقيتها وعموميتها، أحكام رأى الإسلام أنه من الضروري الإبقاء عليها، لأنها ناسبت بيئتها الاجتماعية والثقافية وتوافقت مع النظام الموجود آنذاك، و« هكذا تصبح شبه الجزيرة العربية ليست مركزا تستقى منها الأحكام الحضارية لسائر دوائر الخليقة على مر الدهور إلى يوم القيامة، بل هي نموذج طبق عليه شطر من الأحكام التي ناسبتها واتفقت مع ما كانت عليه من ظروف خاصة، أما سائر الظروف الأخرى فلا يشترط أن يطبق عليها نفس تلك الأحكام²¹».

هذا ما يدفعنا للقول بوجوب إعادة النظر في التشريعات وإن كان هذا الموضوع غير ما نطرح هنا، ولكن مسائل فقهية وتشريعية عديدة بحاجة لإعادة النظر فيها مراعاة لتلك العلاقة بين النص والواقع، واقع اليوم المتشعب والمتغير والنص المعطى الجامد الذي عبر عن واقع الأمس، وهذا ما يجب على الفقهاء والدعاة وحتى الأئمة (خطباء المساجد) أن يفهموه ويراعوه ويطلعوا عليه.

هذا مجمل ما يمكن أن يقال عن تلك الاستعادة التي قام بها الإسلام، فيما يخص الأعراف والعادات الجاهلية التي سبقتها، فما الذي يمكن أن يقال عن علاقته بعقائد وتشريعات أهل الكتاب من يهود ومسيحيين²²؟

أنكر اليهود والنصارى أن يكون في نصوصهم ما يشير لنبوة محمد، فاليهود مثلا لم يكونوا ليروا أن يكون هناك نبي من غير بني إسرائيل، ولا يمكن أن يحدث هذا في التقليد التوحيدي السامي الذي حصر النبوة في بني إسرائيل، فكانوا يعتبرون أنفسهم نموذجا لتجسيد أوامر الله ووصاياه، وأن الله اصطفاهم من بين الأمم وخصهم وحدهم بالنبوة.

« نشر اليهود في البلاد التي نزلوها في جزيرة العرب تعاليم التوراة وما جاء فيها من تاريخ خلق الدنيا، ومن بعث وحساب وميزان، ونشروا تفاسير للمفسرين للتوراة وما أحاط بها من أساطير وخرافات كالتي أدخلها -فيما بعد- من أسلم من اليهود مثل

كعب الأحبار، ووهب بن منبه وأضرابهما، وكذلك كان لليهود أثر كبير في اللغة العربية، فقد أدخلوا عليها كلمات كثيرة لم يكن يعرفها العرب، ومصطلحات دينية لم يكن لهم بها علم، مثل جهنم والشيطان وإبليس ونحو ذلك²³».

هذه المعتقدات اليهودية من بعث وحساب وتاريخ الخلق وغيرها، هي التي أخذها القرآن ووظفها، زيادة على قصص الأنبياء المعروفة في التوراة، كقصة أهل الكهف مثلا التي كانت معروفة لدى اليهود والتي طلب اليهود من قريش أن يسألوا النبي عن أمر هؤلاء الفتية فكيف تكون هنا إجابة النبي أيحيب «بالحقيقة التاريخية عن أمر أصحاب الكهف أم هي الإجابة التي ذكرها اليهود من أهل المدينة للمشركين من أهل مكة وجعلوها المقياس الذي يقاس به أمر النبي عليه السلام²⁴»؟

هذا الأخذ عن اليهودية لا يعني أبدا أن القرآن لم يتميز عن التوراة، فقصة يوسف مثلا نجدتها تساوي في التوراة حوالي أربعة أضعاف مثلتها في القرآن، ففي القرآن تحكى في 111 آية أما في التوراة فحوالي 430 عددا، فالقرآن أجمل القصة في أقل من ربع حجمها في التوراة فقصة يوسف في التوراة توضح لنموذج اقتصادي يهودي، استمر مع اليهود حتى اليوم في علاقاتهم مع الشعوب الأخرى، روح العنصرية والتميز عن الآخر والانعزال في مناطق خاصة، محافظين على صفاتهم، فلم تحولهم التغيرات ولم تفنهم العوامل التاريخية رغم قتلهم، فأبقوا على تميزهم وهم يعتبرون إلى اليوم أنفسهم مركز العالم وأصل التاريخ، والسبب في هذا لا يعود إلى عقائدهم بل إلى تحكمهم في سير حركة الأموال وفي اقتصادياتهم، أما في طرح القرآن للقصة فقد اختفى النموذج اليهودي تماما، فكان الشبه بين القصتين فقط حول طفولة يوسف، علاقته بأبيه و ملاقاه من إخوته، وهنا نستنتج كيف أن القرآن أخذ عن اليهودية وحاول في طرحه للقصة التميز عنها وإلغاء خصوصيتها لحساب خصوصيته هو فاختلف في طرحه عن الطرح التوراتي²⁵.

هذا عن قصص الأنبياء وأخبار السابقين والتي أخذها القرآن عن التوراة، أما عن العادات والأعراف اليهودية، فهناك عادة يهودية عرفها الأحناف في الجاهلية وحافظ عليها التقليد الإسلامي حتى اليوم، وهي ظاهرة «الختان» و «السؤال هو: كيف نشأ ختان الذكور في التوراة؟ في الإصحاح السابع عشر (التكوين) يعقد الإله مع النبي إبراهيم عهدا، يقول له: «أقيم عهدي بيني وبين نسلك من بعدك عهدا أبديا أعطي لك و لنسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض كنعان ملكا أبديا .. هذا هو عهدي الذي تحفظونه بيني وبينكم .. يختن منكم كل ذكر. فتختنون في لحم غرلتكم فيكون علامة

عهد بيني و بينكم، فيكون عهدي في لحكمكم أبدياً²⁶..»

ختن إبراهيم وهو شيخ كبير وختن ابنه إسماعيل وكل ذكر من أهله، فبقيت ظاهرة الختان لدى بني إسرائيل وانتقلت إلى العرب، ونضيف إلى ظاهرة الختان ظاهرة الأضحية التي يحتفل بها المسلمون بمناسبة الحج إلى مكة.

أخذ النبي محمد عن الديانات والأعراف التي كانت موجودة قبله في شبه الجزيرة العربية ولكنه تميز عنها جميعاً، وألغى خصوصيتها وأضاف عليها لمساته فصبغها بصبغة إسلامية عربية عكست واقع مجتمعه وبيئته، وإن كان موقفه إزاء اليهودية والمسيحية باعتبارهما ديانتين سماويتين مختلف عن موقفه من الفترة «الجاهلية»، فقد ظهر القرآن بعد لحظتي الوحي اليهودية والمسيحية وقدم نفسه على أنه آخر تجليات الوحي السماوي للبشر، فقد اعترف محمد بكل أنبياء اليهود والمسيحيين ولكنه أشار إلى تحريفهم لكتاب الله.

هذا مجمل ما يمكن أن يقال حول تلك الاستعادة التي قام بها النبي، سواء فيما يتعلق بمعتقدات العرب في الجاهلية أو بعقائد أصحاب النحل الأخرى ومنهم اليهود والمسيحيين، فما الذي يمكن أن نقوله الآن حول علاقة النبي بقريش وباليهود والمسيحيين أو لنقل كيف واجههم؟ وما هي السياسة التي اتخذها محمد في الدفاع والمواجهة؟

لم تخرج سياسة النبي خلال دعوته عن إطار التحالفات القبلية زائد ضرب المصالح، وخصوصاً المصالح الاقتصادية لقريش ومنها التجارة و التي مثلت الشريان الرئيسي والمورد الأساسي لقريش، فمقاومتهم للنبي لم تكن لسبب ديني بل كان همهم الأول والأخير تحقيق مصالحهم المادية، من هنا جاءت مقاومتهم للدعوة المحمدية لا كدعوة بل كسياسة جديدة تهددهم وتهدد وجودهم، ف«رفض تجار قريش وأرستقراطيها الدعوة الإسلامية وقاوموها، لأنها كانت تهددهم في مصالحهم، وحاولوا إغراء النبي بالمال والجاه، لأنهم كانوا يفكرون تفكيراً تجارياً، كل شيء يمكن أن يباع و يشتري حتى الأفكار والعقائد²⁷»، ولما أحسوا أن مصالحهم مهددة و أنهم أمام خيارين إما الإسلام وإما فقدان السيطرة الدينية والتي تعني بالطبع فقدان السيطرة الاقتصادية و من ثم السياسية، ذهب الأرسقراطية فاخاروا الإسلام للإبقاء على مصالحهم.

اتخذ النبي سياسة واضحة تمثلت في الهجوم على أصنام قريش التي كانت تشكل المورد الاقتصادي الأول بالنسبة لقريش زائد ضرب القوافل التجارية، و من خلال

هذه السياسة يكمن ذكاه كصاحب دعوة و «مصلح» ديني و كزعيم سياسي، عمل على استمالة قريش بكل الطرق ليحقق في النهاية مبتغاه، و ليتخذ من الهجرة وسيلة للتنفيس عن أتباعه الضعفاء الذين لاحقتهم قريش وليهيئ نفسه للهجوم، لأن القرشيين لم يكونوا بقادرين على التخلص من محمد ولا من أتباعه الأقوياء من غير العبيد والموالي الذين اضطهدوا، لأنهم مثلوا الجاه و السلطان في قريش وكانوا من أكبر القبائل وأشهرها، ف» في اقتفاء لأبي بكر تتابعت من الطبقة العليا من أهل مكة أسماء: عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبيد الله و سعد بن أبي وقاص والزبير بن العوام وأبي عبيدة الجراح»²⁸.

بهذا اتخذ النبي أكثر من سياسة واحدة في تعامله مع قريش ومع أهل الكتاب من يهود ومسيحيين تارة بالتحالف وتارة أخرى بضرب المصالح، فاستعاد الموروث العربي الجاهلي وعدل منه واستعاد العقائد اليهودية والمسيحية وتميز عنها وفرض خصوصيته كنبى وكزعيم سياسي وخصوصية دعوته كدعوة عربية مكملة ومتممة لما سبق وفي نفس الوقت متجاوزة ومقيمة لقطيعة أيديولوجية، فكيف عمل محمد على بناء دولته التي أرادها دولة عربية إسلامية، معيدا لمكة مركزها الديني والسياسي والاقتصادي؟

النبي وإعادة الهيكلة الدينية لمكة

أحدثت الدعوة المحمدية انقلابا في القيم وفي مختلف مناحي الحياة، كالإقرار بالمساواة والاتجاه إلى عبادة الإله الواحد، هنا عدلت قيم وألغيت أخرى وتم الحفاظ على قيم أخرى ليبدأ عهد جديد وصف ما قبله «بالجاهلية»، لكن لتتساءل هنا، إذا كان الارتباط بإله واحد إله متعالي، فلماذا يحج إليه إلى مكة، الإله موجود في كل مكان، لماذا يربط بهذا المكان المحدد مكان وشعيرة حافظ عليهما الإسلام وإلى اليوم؟

كنا قد رأينا كيف أن النظام الرمزي الذي كان سائدا في الجاهلية لم يسقط كلياً مع انتصار الإسلام، بل قد استعاد الإسلام الكثير من عناصر هذا النظام، وألبسها لباساً إسلامياً ذا طابع توحيدي، وهنا تكمن عبقرية محمد في تلك القدرة على التركيب وإعادة الصياغة.

كان الرسول «يبلور الفضاء السياسي في الوقت الذي يبلور فيه الفضاء الديني... (كيف)... فعندما ينقل الكعبة وعندما يفرض يوم الجمعة كيوم عطلة واحتفال جماعي كنوع من المنافسة المحاكاتية الرمزية ليوم الأحد أو السبت لدى المسيحيين واليهود، و

عندما يقيم مسجدا في المدينة و يمنع المؤمنين من دخول غيره و عندما يعود إلى مكة و يدمج الرمزية الإسلامية الجديدة كل الطقوس والدعائم المادية لشعيرة الحج الوثني السائد سابقا²⁹...».

هذا النظام الرمزي الجديد نافس الأنظمة الأخرى لليهود والمسيحيين وغيرهم، وهنا نفهم كيف كانت دعوة النبي إلى دين إبراهيم ولم تكن لا إلى اليهودية ولا إلى المسيحية ولا إلى أي ديانة أخرى، إنه البحث عن هوية خاصة بالعرب، هكذا فرض محمد دعوته الجديدة على الرغم من ارتباطه بالإرث الجاهلي والإرث الكتابي لأهل الكتاب.

إن الأرضية السائدة في مجتمع من المجتمعات وفي ثقافة من الثقافات هي التي تهيئ لتقبل دعوة من الدعوات، والتي بدورها لا تخرج عن الإطار الثقافي والاجتماعي الموجود فالجديد لا يخرج عن البيئة التي تحتضنه ولا يكون غريبا عن واقعه، فكان الوحي إلى النبي لا يخرج عن إطار البيئة الاجتماعية لعرب الجزيرة، بكل ما تتضمنه هذه البيئة من عادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات، هكذا فإننا « نلاحظ أن الآيات القرآنية قد رافقت طيلة عشرين عاما الممارسة السياسية والاجتماعية والثقافية للنبي³⁰ ».

فالظاهرة القرآنية مع محمد والظاهرة الإنجيلية مع عيسى والظاهرة التوراتية مع موسى كلها ظواهر عبرت عما كان موجودا في الواقع، من صراعات اجتماعية وسياسية وبنيات ثقافية ودينية، بهذا فإن الإسلام مع محمد لم يكن « سوى المآل المنطقي والضروري للحالة الدينية-الاجتماعية والاقتصادية، التي كان العرب يعيشونها غرب الجزيرة العربية نحو أواخر القرن السادس³¹ ».

فسعي محمد كان في تكييف رسالته مع البيئة الاجتماعية التي أحاطت به، وفي نفس الوقت في تكييف هذه البيئة مع الرسالة الجديدة، وفي هذا كله لم يخرج عن إطار الواقع الذي أحاط به، فكانت له سياسة مدروسة ومحكمة أهلته لحكم العرب وتوحيد كلمتهم ولم شملهم، بهذا « يشكل الإسلام حالة تاريخية فريدة لديانة ظهرت بصورة متزامنة كجماعة سياسية، وقد تجلى ذلك في الكاريزما الدينية والسياسية المزوجة لمؤسسها محمد بوصفه رسول الله وقائدا سياسيا وعسكريا³² ».

ما أراد النبي توحيد بطون قريش المتفرقة تحت كلمة واحدة، فكانت كلمة الدين، دين توحيدي جمع بين العرب ورفع مكانة كعبة العرب، بهذا العمل قام محمد بمألاً ذلك الفراغ السياسي و «الروحي» في نفس الوقت، فأنشأ أمة موحدة تحت دين سماوي واحد

يحكمها كتاب واحد وتشريع واحد .

جمع النبي في دعوته بين الديني والسياسي، فهو قد أعلن بأن دعوته هي دعوة دينية ولكنه ضمنها أهدافا واستراتيجيات سياسية، فكان الإسلام دينا ونسقا فكريا وتنظيما سياسيا « فالإسلام بوصفه دينا هو منظومة أيديولوجية بامتياز³³».

لكن ما يهمنا معرفته هنا هو أن النبي كان قد جسد من خلال دعوته الواقع الذي عايشه وعاشه أصحابه، وكان القرآن كخطاب شفهي مجسد تماما لذلك الواقع ولتلك الممارسات التي عايشها النبي وعايشتها جماعته طيلة فترة بعثته، ف« هذا الخطاب الشفهي رافق الممارسة التاريخية المحسوسة لفاعل اجتماعي يدعى: محمد بن عبد الله، لقد رافق ممارسته التاريخية المتنوعة الجوانب طيلة عشرين عاما³⁴».

هذه الممارسة التي قام بها النبي هي ما أصبح يعرف لدينا بتجربة المدينة « لأنها أصبحت نموذجا للعمل التاريخي، وقدوة تحتد من قبل كل أجيال المسلمين حتى يومنا هذا³⁵».

هذه التجربة التي أراد بها محمد خلق دين جديد والعمل على زرعها في نفوس المؤمنين به وقيادتهم إلى خوض حرب «مقدسة»، بها تتم الإطاحة بالنظام السابق (الديني والقبلي) لتكوين دولة، فهذا الفراغ الروحي والسياسي، ساعد النبي على تأسيس نظام ديني/سياسي موحد تجاوز به هذا الفراغ، بهذا يكون محمد قد « أناط المجتمع العربي بديانة أكثر توافقا مع ثقافته وتطلعاته وسلوكه، من أي ديانة أخرى قد تأتيه من خارجه³⁶».

هكذا كان محمد بن عبد الله القرشي قائدا روحيا وزمنيا وصاحب دعوة دينية بها أخرج العرب من عزلتهم وتناحرهم ليكونوا مثل اليهود والمسيحيين، شعب له دين موحى وكتاب مقدس ليدخل حداثة ذلك العصر، الحدائة التي كانت تعني الانتماء لديانة توحيدية وامتلاك كتاب موحى، إنه الدخول في تاريخ «الخلاص» والانخراط في الخط التوحيدي، ف« العقيدة التوحيدية كانت أساس ثورة روحية لأنها غيرت كليا نظام تمثل الإنسان للكون وللعالم والتاريخ والمجتمع، أي كانت أساس ميلاد نمط ديني جديد³⁷».

هذا الشكل الديني الجديد الذي لا يعني الإيمان بوجود إله واحد لا شريك له والإذعان له لوحده بالطاعة والعبادة وعدم الإشراف معه، بقدر ما يعني الإيمان بوجود حقيقة واحدة لا غير، وهنا تكون التوحيدية في مجال الأديان أساسا لانقلاب ثوري عميق،

انقلاب لا في مجال الأديان والعقائد فقط بل في مجال التصورات والقيم ككل.

إن هدفنا من عرض مثل هذا الطرح هو تبيان أن التأسيس للخطاب الديني الإسلامي الأول ونعني به النص التدشيني أي القرآن كنص محوري تأسيسي، كان في حدود مراعاة الواقع الاجتماعي والسياسي والديني والثقافي لشبه جزيرة العرب كإطار جغرافي وللقرون السابع ميلادي كسياق زمني محدد، وهذا ما حاولنا إيضاحه من خلال تناولنا لهذا الموضوع.

وبما أن القرآن قد راع الواقع في نزوله، وهذا ما يعرف في الدراسات الإسلامية بأسباب النزول، فلا شك أن الحديث كذلك كان مراعيًا لبنية ذلك الواقع، وهذا ما على الدعاة و الفقهاء والأئمة كذلك كرجال دين أن يفهمون ويراعوه جميعهم في اجتهادهم في مسائل عدة وفي طرح خطابهم الديني، فأن يلقي إمام خطبة مثلًا يوظف فيها آية قرآنية أو حديث نبوي فإن عليه أن يتقيد بسبب نزول هذه الآية وبظروف صدور الحديث، فما ناسب ذلك الزمن قد لا يناسب هذا الزمن ولن يناسبه بالضرورة، وأن يقدم أحد الفقهاء اجتهادا في قضية ما فإنه يتحتم عليه ضرورة النظر إلى الواقع الذي يعتبر أهم عنصر في عملية الاجتهاد الفقهي.

و اليوم فإنه من المهم أن يتقيد الفقهاء بالواقع في اجتهادهم وطرحهم لبعض الفتاوى حتى لا تكون شاذة و بعيدة عن ما يعيشه الفرد المسلم في مجتمعه، كما أنه من المهم أن يتعرف الأئمة كذلك على مثل هذه القضايا و أن يتلقوا خلال عملية تكوينهم المعلومات الكافية عن الظروف التي نشأت فيها الدعوة المحمدية و عما أحاط بما يعرف بتجربة المدينة، لكي لا يكون لهم ولغيرهم تلك النظرة التعميمية والمسبقة حول هذه التجربة على أنها وحدها المثال الصحيح والمستقيم والنموذجي والصالح لكل زمان ومكان، فهي تجربة ناسبت بيئتها و تماشت مع واقعها.

كما أننا بحاجة لإضاءة تلك الفترة من تاريخنا «فترة الجاهلية» وفترة «ما قبل البعثة المحمدية»، فمع كثرة المؤلفات التي عالجت فترة الجاهلية و تعرضت لتاريخ العرب قبل الإسلام، إلا أنها تبقى قليلة بسبب نقص الدراسات المتخصصة في هذا المجال و أكثر من ذلك بسبب عدم طرحها لإشكاليات واضحة و عميقة، غياب تلك التساؤلات النقدية الجريئة و ذلك الطرح الموضوعي، فالكل ينظر لتلك الفترة بنظرة «أيديولوجية» تقصي وتحذف وتغيب، تلك الفترة الموصوفة بظلمات الجاهلية مقابل صدر الإسلام الذي هو وحده تاريخ الأنوار نحتاج لإنارتها لفهم ماضيها وحاضرنا، فلا يفيدنا أبدا القفز فوق

هذه المنطقة ولا تجاوزهها لارتباطها بتكويننا الفكري وبوعينا الجماعي.

لذلك فإن وحده علم اجتماع الأديان قادر على أن يحقق مثل هذه القفزة في مجال الدراسات الدينية لي طرح أسئلة مكبوتة ومغيبية ويكشف الغطاء عن كل ما هو مطمور، فيتجاوزهها بالتحليل والدرس والنقد الموضوعي، خصوصا بعد تقدم الدراسات في هذا المجال الذي وإن كان يعالج الدين في مظاهره كطقوس وممارسات وتمثلات فإنه بقادر كذلك على دراسة ذلك الجانب التاريخي لنشوء الدين وتطوره.

الهوامش:

- 1 لم يكن للعرب نبي ولا كتاب مقدس، فقد أقام العقل العربي وسطاء وشفعاء بينه وبين إلهه، جاء الإسلام في هذا الوسط في مرحلة تطور فيها مفهوم التوحيد "مرحلة عقلانية" إن صح التعبير، بهذا فإن النبي لم يعمد إلى استخدام المعجزات و الخوارق، بل كان القرآن معجزته.
- 2 هشام جعيط: في السيرة النبوية، الوحي و القرآن و النبوة، ط 1، 1999، ط 2، دار الطليعة، بيروت: لبنان. 2000، ص 70.
- 3 السيد عبد العزيز سالم: تاريخ العرب قبل الإسلام، (بدون طبعة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: مصر. 2000، ص 210.
- 4 برهان الدين دلو: جزيرة العرب قبل الإسلام، التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي - الثقافي - السياسي، ط 1، 1989، ط 2، دار الفارابي، بيروت: لبنان. 2004، ص 145.
- 5 نصر حامد أبو زيد " الخطاب والتأويل، ط 1، المركز الثقافي العربي، بيروت: لبنان. 2000، ص 258-259.
- 6 محمد عابد الجابري: الدين والدولة وتطبيق الشريعة، ط 1، 1996، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان. 2004، ص 13.
- 7 حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي، الديني، الثقافي والاجتماعي، الجزء الأول، الدولة العربية في الشرق ومصر والمغرب والأندلس، العرب قبل الإسلام، وصف بلاد العرب، ط 15، دار الجليل، بيروت: لبنان. 2001، ص 7.
- 8 يوسف باسيل شلحت: نحو نظرية جديدة في علم الاجتماع الديني، الطوطمية، اليهودية، النصرانية و الإسلام، ترجمت المحقق: خليل أحمد خليل، ط 1، دار الفارابي، بيروت: لبنان. 2003، ص 177.
- 9 جرجس داود: أديان العرب قبل الإسلام و وجهها الحضاري و الاجتماعي، ط 3، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت: لبنان. 2005، ص 217.
- 10 محمد سعيد العشماوي: العقل في الإسلام، ط 2، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت: لبنان. 2004، ص 25.
- 11 أليكسي جورافسكي: الإسلام و المسيحية، ترجمة: خلف محمد الجراد، تاريخ الطبعة الروسية 1990، تاريخ الترجمة 1996، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، ص 40.
- 12 محمد عابد الجابري: مدخل إلى القرآن، الجزء الأول، في التعريف بالقرآن، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان. 2006 ص 49-50.
- 13 المرجع نفسه، ص 50.
- 14 هشام جعيط: أوروبا و الإسلام، صدام الثقافة و الحداثة، ط 1، 1995، ط 2، دار الطليعة، بيروت: لبنان. 2001، ص 66.
- 15 Henri Serouya: pensees arabes, 1er édition 1961, 2 em édition, presses universitaires de France, paris: France. 1962, p 31-32.
- 16 خليل عبد الكريم: شدو الرابطة بأحوال مجتمع الصحابة، السفر الأول، محمد و الصحابة، ط 2، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت: لبنان. 1998، ص 49.
- 17 نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، ط 3، المركز الثقافي العربي، بيروت: لبنان. 1996، ص 31.
- 18 محمد عابد الجابري: نقد العقل العربي 1، تكوين العقل العربي، ط 1، 1986، ط 9، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان. 2009، ص 38.
- 19 محمد سعيد العشماوي: معالم الإسلام، ط 2، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت: لبنان. 2004، ص 177.
- 20 محمد سعيد العشماوي: العقل في الإسلام، ص 32.
- 21 يحيى محمد: مرجع سابق، ص 93.
- 22 حين نقول "الاستعادة" فإننا لا نعني المحاكاة أو الحفاظ و فقط، بل نعني كذلك تلك القطيعة في نفس الوقت مع نظام ميثولوجي مغاير لنظام الإسلام.
- 23 أحمد أمين: فجر الإسلام، بحث عن الحياة العقلية في صدر الإسلام إلى آخر الدولة الأموية، (بدون طبعة وبدون سنة طبع)، دار الكتاب العربي، بيروت: لبنان. ص ص 24-25.

- 24 محمد أحمد خلف الله: الفن القصصي في القرآن الكريم، شرح وتعليق: خليل عبد الكريم، ط 1، 1951، ط 4، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت: لبنان. 1999، ص 24.
- 25 عبد الهادي عبد الرحمن: سلطة النص، قراءات في توظيف النص الديني، ط 1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت: لبنان. 1998، ص ص 121-122.
- 26 نوال السعداوي: قضايا المرأة و الفكر و السياسة، ط 1، عربية للطباعة و النشر، 2001، ص 196.
- 27 محمد عابد الجابري: التراث و الحداثة، ط 1، 1991، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان. 1999، ص 112.
- 28 أ بكر اسقف: الدين في شبه الجزيرة العربية، ط 1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت: لبنان. 2004، ص 103.
- 29 محمد أركون: الفكر الإسلامي، نقد و اجتهاد، ترجمة و تعليق: هاشم صالح، ط 3، دار الساقى، بيروت: لبنان. 1998، ص ص 61-62.
- 30 محمد أركون: الفكر الإسلامي، قراءة علمية، ترجمة: هاشم صالح، ط 2، المركز الثقافي العربي، بيروت: لبنان. 1996، ص 72.
- 31 يوسف باسيل شلحت: مدخل إلى علم اجتماع الإسلام، من الأرواحية إلى الشمولية، تعريب: خليل أحمد خليل، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت: لبنان. 2003، ص 22.
- 32 خوسيه كازانوف: الأديان في العالم الحديث، ترجمة قسم اللغات الحية و الترجمة في جامعة البلمند، مراجعة: بولس وهبة، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان. 2005، ص 79.
- 33 علي حرب: النص و الحقيقة 3، المتنوع و الممتنع، نقد الذات المفكرة، ط 4، المركز الثقافي العربي، بيروت: لبنان. 2005، ص 136.
- 34 محمد أركون: قضايا في نقد العقل الديني، كيف نفهم الإسلام اليوم؟، ترجمة و تعليق: هاشم صالح، ط 1، 1998، ط 3، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت: لبنان. 2004، ص 186.
- 35 محمد أركون: العلمنة و الدين، الإسلام، المسيحية و الغرب، ترجمة: هاشم صالح، ط 3، دار الساقى، بيروت: لبنان. 1996، ص 49.
- 36 يوسف باسيل شلحت: المرجع السابق، ص 32.
- 37 برهان غليون و سمير أمين: حوار الدولة و الدين، ط 1، دار الفارابي، بيروت: لبنان. 1996، ص 47.

المسألة السياسية في خطاب أغنية الراب الجزائرية

د. غنية ضيف *

تقديم:

تسجل أغنية الراب ضمن الأشكال التعبيرية الشبابية الجديدة، وتتخربط في مسار ثوري في مواقع التواصل الاجتماعي كفضاءات جديدة للتعبير عن المعارضة والاحتجاج ضد السلطة السياسية، وإنتاج القراءة النقدية للواقع الاجتماعي والسياسي، وهو ما يؤهلها للإسهام في توجيه الرأي العام، وإنتاج تمثلات مرتبطة بصورة المجتمع الديمقراطي، وبالقائم المرتبطة به كالحرية والعدالة الاجتماعية وغيرها.

وتعتبر هذه الأغاني عن ثقافة فرعية (شبابية) تقدم في شكل خطاب رافض أو ناقم ينتجه شباب رافض للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ليتم استهلاكه في أوساط اجتماعية واسعة تتعدى حدود المجتمع الواحد من أجل التأسيس لواقع جديد تحدد صورته المعاني والتمثلات التي تحملها هذه الأغاني، وتكسر أنماط أشكال المعارضة السياسية التقليدية. وتحمل مضامين هذه الأغاني مادة لا تعبر فقط عن الواقع الاجتماعي ولكنها تنقل معارف عن تجارب خارجية ومنه تكون نقطة وصل بين الداخلي (المحلي) والخارجي (العالمي).

وإذا كانت موسيقى الراب أمريكية المنشأ حاملة لمضامين ثقافية ولغوية أمريكية باعتبارها تحمل بصمات السياق الذي نشأت فيه، فإن انتقالها إلى مجتمعاتنا حمل هذه البصمات على مستوى اللباس، والتعبيرات الجسدية المرافقة للأداء، غير أن الخصوصيات الثقافية والاجتماعية أفرزت مضامين ترتبط بالواقع الاجتماعي المحلي، وإذا كان تأثير التغيرات الاجتماعية على أشكال التعبير له أهمية قصوى في هذا المجال فإنها ساهمت أيضا في إعطاء المزيد من الشرعية والاعتراف بالخطاب المعارض والنقدي الذي يؤسس لهذا

النوع الموسيقي والغنائي، وإعادة صياغة علاقة جديدة بين الشباب كفاعل اجتماعي وبين السلطة السياسية تقوم على النقد والمطالبة، وكسر الصورة النمطية للشباب المسالم أو المستهتر.

في هذا الإطار تظهر أهمية المقاربة العلمية لهذا النوع من الإنتاج الثقافي من حيث كونها مدخل لقراءة المعاني التي تحملها مضامين هذه الأغاني والتي تنتج معرفة اجتماعية نقدية، وهو ما يشكل رهان هذا المقال.

1 - حركة الراب في الجزائر:

في إطار سياق محلي تميز بتفجر سؤال القلق حول الأوضاع الاجتماعية، والحريات العامة، ولدت حركة الراب في الجزائر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، وارتبطت بأحداث سياسية هامة في التاريخ السياسي المعاصر للجزائر هي أحداث أكتوبر 1988، أو ثورة الشباب، وهي انتفاضة ضد غلاء المعيشة والبطالة وتردي الأوضاع المعيشية، لذلك فميلاد الراب في الجزائر كما كان الحال من قبل في أمريكا وفرنسا وغيرها هو شكل تعبير جديد تبناه جيل خنقته أوضاع الأزمة الاقتصادية بعد حوالي ربع قرن من الانعتاق السياسي من الوضعية الاستعمارية.

وقد انتقلت ثقافة الراب آنذاك إلى الجزائر عبر وسائط إعلامية متعددة مرتبطة بالفترة التاريخية التي وجدت فيها كالأفلام، أشرطة الفيديو، الإذاعات الدولية وغيرها. وفي سنوات الألفين ظهرت على الساحة الفنية العشرات من فرق الهيب هوب في مدن جزائرية عديدة، حيث «أصبح عددها في سنة 2011 أكثر من 1500 فرقة راب»¹.

ورغم أن الجزائر هي موطن أغنية الراي، -والكثير من الطبع الغنائية كالشعبي والأندلسي، البدوي وغيرها -، إلا أن الراب ناب بقوة عن هذه الأنواع الموسيقية، واستفاد بقوة من وسائط الاتصال الحديثة فلم يعد بذلك معزول بسبب التعتيم السياسي، وقد تميز بأغان ذات نبرة جد حادة في انتقاد سياسة الحزب الحاكم، مطلع التسعينيات.

يستمد الراب الجزائري موسيقاه من التجربة الأمريكية، والتجربة الفرنسية أما تيماته فيستمدها من الواقع الاجتماعي والسياسي، على اعتبار أن الاستعارة الثقافية تتبنى دلالات أو معاني محلية للموضوعات المستعارة وهي هنا الراب حسب ما يقره السوسيولوجيين على غرار لول²، وهو ما يعطيه تفرده وهويته الخاصة، مستفيدا من

المنافذ الضيقة لحرية التعبير في الجزائر، حيث» تبقى الأغنية السياسية، الملتزمة، في الجزائر، تجد نفسها ضحية ميكانيزمات "التعسف" التي تحتكر واجهة سوق الإعلام، التي تحاول تجاهلها والتقليل من شأنها رغم كونها تعتبر امتداداً لمسيرة أغنية برزت خلال النصف الأول من القرن الماضي ويستثمر اللغة اليومية المتداولة، لقد أخرج الرب مشاكل الناس وهمومهم من الشارع إلى خشبات المسارح والقاعات العامة، ثم إلى العالم عبر الوسائط الإلكترونية، وجاء ضد أغاني الولاءات السياسية في شكلها الرسمي المعروف الذي هو «الأغنية الوطنية» التي تمجد التاريخ والدولة والحاكم، أو الأغنية العاطفية في شكلها الرومانسي أو الإباحي.

ويمكن القول بأن خيارات هذه المجموعات الموسيقية لهذا التوجه في مضامين أغانيها ارتبطت أساساً بإحساس التمرد الشبابي على الأوضاع الاجتماعية القائمة والتميزة بالتخلف، والظلم، والتفاوتات الاجتماعية وغيرها، خاصة بعد انسحاب وتراجع الكثير من الفاعلين السياسيين عن تبني قضايا الجماهير الواسعة من الفئات الاجتماعية غير المحظوظة لفائدة المصالح الخاصة، وبعد تفول مؤسسات الدولة وشخصياتها الكبرى، وهو ما أعطى شرعية انتشار هذا الشكل التعبيري الجديد بين الأوساط الشبابية باعتباره أحد المنافذ الأساسية للتعبير عن الانشغالات والأسئلة الكبرى المتعلقة بمسألة المواطنة وما يرتبط بها من حقوق اجتماعية وسياسية، وهو ما يعتبره البعض واجب وطني، وقد وظف مغنيي الرب العامية الجزائرية ممزوجة باللغة الفرنسية والانجليزية، أو حتى بعض اللهجات العربية المحلية كالمصرية، وهو ما يبدو واضحاً في تسمية الفرق نفسها، أو في الأسماء المستعارة للمغنيين.

ويعتبر لطفي دوبل كانون أحد أشهر مغنيي الرب الجزائري، بل هناك من يعتبره ملك هذا الرب على غرار الشاب خالد ملك الراي، وهو مهندس دولة في الجيولوجيا، أربعيني مقيم حالياً وبصفة نهائية بفرنسا خاصة بعد نقده اللاذع للانتخابات الرئاسية في الجزائر 2014، وللهدهة الرابعة للرئيس الجزائري الحالي.

أما فيما يتعلق بالخصائص السوسيوثقافية والخصائص السوسيومهنية لهذه الفئة فقد بينت دراسة أجرتها الباحثة الكاهنة حماش³، على عينة من مغنيي الرب في الجزائر أن هؤلاء ليسوا من المقصيين اجتماعياً بصورة عامة، أو من الفئات الاجتماعية الدنيا في هرم التراتبية الاجتماعية، وهو ما يسمح لنا بأن نستنتج أن مغنيي الرب في الجزائر في عمومهم ينتمون إلى الفئات الاجتماعية الوسطى، على خلاف مغنيي الرب في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وهو ما ينتج أيضاً خصوصية الرب الجزائري.

يحاول هذا المقال الكشف عن المعاني أو التيمات التي ينتجها نقد النظام السياسي الجزائري في خطاب خمس أغاني للظفي ءوبل كانون تم إصدارها في سنتي 2013 و 2014 تزامنت مع الانتخابات الرئاسية، ومشروع العهءة الرابعة للرئيس الجزائري الحالي.

وقء تم حصر إشكالية هذا المقال في البحث عن الصورة التي يبينها المتن لعلاقة النخبة السياسية بالوطن والمواطن، إذ تم اختيار المسؤول السياسي الذي يزاول مهام تنفيذية بمؤسسات الدولة كقيمة أساسية للتحليل، من أجل الكشف عن الكيفية التي يتمثل بها المتن صورة هذا المسؤول ومنه صورة النخبة السياسية في جهاز السلطة من خلال عرض لظفي ءوبل كانون لممارسات هذا المسؤول في خطاب أغانيه.

2 - كشف الصورة :

1-2 صورة المسؤول السياسي:

لا يمكن التعرف على صورة المسؤول في خطاب أغاني ءوبل كانون إلا في إطار الممارسات التي ينتجها هذا المسؤول كفاعل اجتماعي في سياق ارتباطه بالتزاماته (واجباته) تجاه المواطن، واتجاه الوطن، ومنه تتحدد ممارسته من خلال منظور علائقي، ويمكن استنتاج أهم خصائصها كما يعرضها المتن كما يلي:

أ- تءني الكفاءة السياسية والإءارية للفاعلين السياسيين في مراكز المسؤولية التنفيذية، فالمسؤول الجزائري غير مهياً فكرياً وعلمياً لأءاء الأدوار الموكلة إليه، بسبب التعيينات التي تقوم على ركائز متعلقة بالانتماءات الجهوية والسياسية، والعلاقات الزبائنية، وهو ليس من أهل الاختصاص من جهة، ولا يخضع للرقابة والمسائلة، والمتابعة من جهة، وهو ما يؤثر سلباً على صلاحية المشاريع والمخططات التتموية المحلية والوطنية وهو ما يعبر عنه النص التالي من أغنية «عار عليكم» والتي يقول فيها، «كم من مسؤول تءوق المسؤولية التي أعطيت له، تجءه قائم على قطاع لا يفقه فيه شيئاً، يقوم بما يءور في باله حتى يفسء كل شيء، المشكلة هي أن الخسارة لا يحاسبه عليها أحد، ولا يراقبه أحد، يعيش كالسلطان ينظر إلى نفسه كالنجم».

وفي أغنية «يجي النهار» (سيأتي يوم)، «قل لي كم من رئيس وضع في البلاد، جعلوه ربا للعباء كالعزة واللات، اليوم نعيش سياسة بني أمية، حكومة مبتلاة ووزراء أميين لهم دائماً نفس الأمنية المناصب، لا أحد يقصد الالتفات للعبء البسيط».

أما أغنية «فقاير»، «أدام الله الوزير، جعل البلاد كباريس في كل محافظة 40،50 ملهى ليلي يا ويلتاه، وضعوا قوانين هذه السنة لكي يباع الخمر بخمسة وثلاثين دينار مكرًا حتى يفرقوا الشعب في الشرب أحسن من أن يبقى يفكر في البطالة والسكن، السلطة سائية، ساهية، ساكتة، أما الرجال في الوزارات فمشغولون بإعادة الزواج بالمتريصات وأمينات المكاتب، يا سلام يا سلام أين وصل هؤلاء المسؤولون نصفهم مغضوب عليهم يتبعون طريقة برلسكوني، صدقوني والله إنهم غير مشغولين بالاقتصاد، مهمهم السهر، السكر، الغواني والراقصات يا ستار، يا ستار».

بالإضافة إلى هذا يمكن رصد فكرة خرق قدسية القوانين والمعايير الضابطة للممارسات من خلال ممارسات غير مسؤولة كتزوير الانتخابات، تخلي البرلمانين عن الشعب، تأليه الحاكم، استهلاك القوانين القديمة وغيرها.

ب- تضليل الشعب: من خلال الحلول الوهمية، التأخر في إنجاز المشاريع، الإغراق المالي من خلال المنح، الفوائد وغيرها.

ففي أغنية «نديفندي» (أدافع) يقول دوبل «مسؤول متورط يلبس على وجهه قناعاً، همه الوحيد أن يبقى في كرسي السلطة، وهو ما أثر على الناس خاصة هذا الجيل، كل مسؤول جديد يجرب عليه هل سيأتون بالجديد؟ كل يوم يجربوا عليه قوانين وتصريحات، يعيدون القديم ويقولون هذه اصلاحات»

ج- الفساد المالي والأخلاقي: يرتبط الفساد المالي والأخلاقي مباشرة بالاقتصاد الوطني في مشاريعه التنموية، وفي علاقته بالاستثمارات الأجنبية، وهو ما يظهر فيما تضمنته المقاطع من الاقتباسات السابقة، ويظهر أيضاً في أغنية «كلاوها» (أكلوها)، ويقول فيها «حكومة هشة، فاشلة، زائلة، متحكمة في المعيشة، في المشاريع التجارية اشترى وباعوا، ولم يقوموا بشيء إيجابي، الشركات الأجنبية يفترض أنها جاءت للاستثمار، ولكن سرها كان مسطراً من قبل، جاءت لتسرق، لتسطو، تستتر، تستكر يا ستار العار تحت الستار..... سرقوا، صرفوا الأموال، أخذوا أموال البلاد...».

ما يمكن قوله مما سبق هو أن هذا الخطاب يقدم صورة سيئة للغاية عن المسؤول تتعلق بدرجة التزام هذا المسؤول اتجاه الوطن، وهو بالتالي يحمل معاني تتعلق بإنتاج خطاب نقدي يبنى على فضح فساد النخبة السياسية، والميوعة التي يعرفها الحقل السياسي في الجزائر على مستوى السلطة التنفيذية (وزراء، رؤساء البلديات، منتخبين محليين

الخ...). وينتج معرفة نقدية خاصة تتعلق بصورة نمطية سلبية حين يقابل خدمة المصالح الخاصة مقابل خدمة الصالح العام، فالمسؤول إنسان فاسد، وهو شخص يبحث عن مصالحه الخاصة، ويأخذ الفساد أشكال متعددة اقتصادية وأخلاقية، و يتعارض مع الخدمة الاجتماعية للمواطنين، و هو ما يعمق الهشاشة الاجتماعية، ويمكن القول بأن هذه الصورة متداولة في الحياة الاجتماعية العامة للجزائريين، وقد كشفت الكثير من الدراسات السوسولوجية في مجالات اجتماعية متعددة عن حضور هذا الخطاب⁴.

2-2 ابتذال الخطاب السياسي:

تتجلى معاني ابتذال الخطاب السياسي في الجزائر في أغنية عنوانها «فقاقير» حيث الطريقة اللاذعة في انتقاد الأداء السياسي للوزير الأول، إذ لا يتردد الخطاب في نقد شعبية الوزير التي تظهر في الخطابات التي يلقبها أمام الجزائريين في جولاته عبر الولايات، أو أمام الصحافة، أو في الخطب الرسمية، ورصدت هذه الأغنية الأخطاء وزلات اللسان في تصريحات الوزير التي يصورها المتن على أنها تعبت بعقول الجزائريين لأنها تسخر من ذكائهم حيث يخاطب دوبرل كانون الوزير الأول الحالي بالعبارات التالية، «أنت شخص قديم، العباقرة أمثالك في هذه الدنيا قليلون، البلاد أصبحت قربان، وضعوها تحت الأقدام حين أصبح الوزير لا يفرق بين الشعر والقرآن، تقول عنهم أنهم لم يتعلموا أبدا، مستواهم مستوى إنسان بدائي، المخ فارغ كأنه طفل في الابتدائي..... المستوى ضعيف جدا، سياستكم فريدة، قبل أن تسيّر هذه البلاد تعلم كتابة جملة مفيدة».

يناقش هذا النص المستوى الفكري للوزير الأول، وبتهمه بالقصور المعرفي بقوله «هذه حكومة مشكوك فيها أيها الوزير، إذا أردت أن تصدم اقرأ كتابات كارل ماركس، ستتوقف عن السياسة، وستذهب لبيع القصبرة والكرفس»، ويضيف مستهزئا في مقطع آخر من نفس الأغنية ومتسائلا ماذا لو عاد ابن خلدون وسمع هذا الخطاب الهزيل؟ «أنظر أيها الفقيه عندك عبارات يفترض أنك تدرس بأكسفورد أو هارفارد، عندك ألفاظ فيها رائحة النتانة لو يسمعها ابن خلدون سيضرب رأسه في الزيتونة، نزلتم بنا إلى مستوى البهائم، أصبحنا نستحي بهذه الدولة، أنت غير قادر حتى على قراءة ورقة مكتوبة أمامك، أسرع، تلزمك توبة فعلاطات الساعة اقتربت لأن الدابة التي تنطق، في الجزائر ظهرت».

يبدو واضحا أن الخطاب معادي لشعبوية خطاب الدولة ممثلة في وزيرها الأول، ووجود أزمة فكرية ومعرفية في لغة الخطاب، علما أن صناعة الخطاب السياسي هي مدخل صناعة الثقافة السياسية في حد ذاتها سواء على مستوى النخب السياسية أو على مستوى المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية.

ضمن هذه الصورة تتقدم معان أعمق دلالة تتعلق بالمسؤول في الدولة الجزائرية بدءاً بالمنتخب المحلي إلى الوزير الأول، حيث يربط من خلالها بين الممارسات اللاديمقراطية، والتي يغيب فيها حس المواطنة لدى المسؤول، و مستوى الخطاب الهزيل، ويعتبر هذا الخطاب خطاب نمطي يتداوله المواطنون في الحياة اليومية وهو ما يعبر عن نوع من الشرعنة للخطاب الناقد الذي لم تعد الكثير من الأحزاب السياسية الرسمية تنتجه فهل هذا يعني أن الأشكال التعبيرية الجديدة ولدت أشكالاً نضالية جديدة يمكن أن ترحزح الأشكال التقليدية مستقبلاً وتصبح هي البدائل الرسمية ؟

2-3 مسائل الشباب والمواطنة الاجتماعية:

تحمل أغاني دويل كانون في بعد ثان مضمونا يربط من منظور علائقي أيضا بين مستوى أداء المسؤولين السياسيين وبين الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المواطن الجزائري، سنعرض في هذه المداخلة وضعية فئة الشباب في إطار هذه العلاقة، كيف ينتج الفساد فسادا آخرًا، كيف تتعمق الهشاشة الاجتماعية بفعل الفساد السياسي والاستئثار بالسلطة.

ويحمل النص دلالات ومعاني تعبر عن أسئلة الشباب المنتمي إلى الفئات الاجتماعية غير المحظوظة في الجزائر (الوسطى والدنيا)، بتعابير تنهل من الحياة اليومية، ومن الواقع الاجتماعي المعيش من خلال لغة مدججة بمعاني النقد الاجتماعي والسياسي. ويتطلع الخطاب إلى الاعتراف بالحقوق المدنية للشباب في هوياته الاجتماعية المتعددة (طلبة، تلاميذ، بطالة، مهمشين....)، كالحق في الصحة، تحسين مستوى التعليم، الحق في الحرية، وفي البقاء في الوطن، التحرر من اكراهات المؤسسة السياسية الخ....، إنه تنديد باللامساواة الاجتماعية.

كما ينبذ سياسة الإلهاء أو الإغراق التي تبدأ كما رأينا سابقا بتسهيل استهلاك الخمر «عار عليكم، حينما أرى الذي يجري في بلاد مليئة بالثروات، أبناءها عاطلين، بالمئات يموتون في الهجرة السرية (الحرقة)، وأمن تعاطي المخدرات، السكر، والسرقة، أما المسؤولون فلا يهمهم إلا الأموال والله عار عار أقولها لهم».

وفي نفس الأغنية يطرح وضعية المتخرجين من الجامعات بقوله «أصحاب الشهادات هم أكبر المتضررين، في الطريق هم المظلومون، ومن الشركات مطرودون، مطلوبون في الدول الغربية لأنهم يحملون الشهادات، أما في بلادنا فمحرومون لأن الحكم بيد الجهلة».

من خلال هذا لا يمكننا أبداً تصديق الخطاب الذي يعلن رفض الشباب للممارسة السياسية، لأن هؤلاء أنتجوا في الواقع أشكالاً جديدة لهذه الممارسة تتماشى والمعطيات الثقافية والتكنولوجية المعاصرة، والحقيقة أننا نبتعد من خلال المعطيات التحليلية سابقة الذكر-بغض النظر عن صحتها أو تطرف الأحكام فيها -عن تصديق الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي في الجزائر المنتج لمفردة «العزوف» -عزوف الشباب عن الممارسة السياسية -، والذي يعتبر مدخل أساسي لتحليل العلاقة بين الشباب والممارسة السياسية في الخطابات الرسمية الجزائرية، والواقع أن هذا الخطاب يختصر الواقع التاريخي في مجرد العزوف، وهو بذلك أقرب إلى الكليشيهات والخطابات الجاهزة منه إلى الخطاب العلمي المبني على الحقائق العلمية خاصة عندما تختصر الممارسة السياسية في شكل الانتماء الحزبي⁵، إن علاقة الشباب بالسياسة أو بالممارسة السياسية هي علاقة ممتدة في التاريخ، غير أن ميزة هذه المشاركة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ارتبطت بواقعها على المستوى التكنولوجي، وظواهر العولمة والاحتكاك الثقافي والاستعارة الثقافية، والصراعات العالمية الكبرى وغيرها، لذلك أخذت أشكالاً جديدة سواء في طرق تنظيمها أو أشكال تعبيرها، حيث لم يعد الانتماء إلى الأحزاب السياسية، أو الجمعيات النقابية كمؤسسات اجتماعية تقليدية يستهوي الشباب نظراً لرؤيته النقدية لأدوارها بسبب عدة متغيرات أهمها قصور خطابها، وعدم قدرتها على المعالجة الحقيقية للمسائل الاجتماعية، وانغماسها في مشاكل حزبية داخلية كالانشقاقات، وصراع الأنداد، أو صراع التيارات داخل الحزب الواحد كما يحدث في الأحزاب الجزائرية على اختلاف مشاربها الإيديولوجية، اليسارية منها أو الإسلامية أو الوطنية، لذلك لم تعد المواطنة الحزبية هي النموذج الوحيد للشباب لانخراط الشباب في النضال السياسي «بل أصبح للالتزام الجماعي صورا وصيغا للحضور أكثر تعدداً»⁶.

لقد أنتج الشباب أشكال تعبيرية جديدة و شرعن معرفة اجتماعية جديدة حول المواطنة الاجتماعية والسياسية كما رأينا في خطاب دويل كانون، وهو خطاب تتداوله معظم فرق الراب في الجزائر بنفس الاهتمامات، ونفس الحدة في النقد عبر ما منحتم إياه الوسائط الإعلامية الحديثة من فضاءات، للتعبير عن أسئلتهم الكبرى في عالم ميزته الأساسية الانفتاح، هكذا لا يمكننا إلا التأكيد على مقولة هارولد غرفنكل بأن الأفراد «بعيدا عن كونهم أغبياء ثقافيا يتصرفون وفقا لبدائل محددة سلفا، يملكون المهارات لتأويل الوضعيات التي يوجدون فيها و يتصرفون على أساس ذلك بشكل صحيح»⁷، بل وينتجون معرفة اجتماعية ناقدة حول هذه الوضعيات تشد التغيير، ومنه لا يمكن التسليم المطلق برؤية دوركاييم في اعتبار الشباب ظاهرة اجتماعية تعيد إنتاج نفسها .

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

1. أنتوني غيدنز: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
2. مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية: الجزائر اليوم، مقاربات حول ممارسة المواطنة، اشراف حسن رمعون، وهران، 2012.
3. حسن طارق: تأملات حول قضايا الشباب السياسية والانتقال الديمقراطي، في فكر ونقد، العدد 95، السنة فبراير 2008.
4. محمد همام: الفن المغربي جاذبا للاندماج الاجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، الدوحة، 2013.
5. مصطفى مجاهدي: الشباب الجزائري والتعبئة السياسية عبر فضاءات الحوار الافتراضي في ظل موجة الاحتجاجات، في إنسانيات، العدد 55-56، السنة جوان 2012.
6. جان بيار دوران، روبيير فايل: علم الاجتماع المعاصر، ترجمة ميلود طواهري، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Hamache El Kahina : Analyse du mouvement rap à Alger ,in Raconte-moi ta ville ,sous la direction de Fatma Oussedik ,ENAG ,Alger,2008.
2. J.lull :média ,communication ,culture ,a global approach ,Cambridge, polity press,1995.
3. Xavier Molénat : Ethnométhodologie, la société en pratique, in sciences humaines, n 30, mars 2013.
4. Vincent Fayolle et Adeline Masson – Floch : Rap et politique, in Mots, <http://mots.Revues.org/9533>, consulté le 06 Mai 2014.

الهوامش:

- 1 EL Kahina Hamache : Analyse du mouvement rap à Alger ,in Raconte-moi ta ville ,sous la direction de Fatma Oussedik ,ENAG ,Alger, 2008, p 211.
- 2 J.lull :média ,communication ,culture ,a global approach ,Cambridge, polity press,1995, P195.
- 3 El Kahina Hamache opci ,pp 205,206.
- 4 يمكن الاطلاع على دراسة للباحث فؤاد نوار: مستخدمو تريفيلور والممارسات الانتخابية. خطاب حول المواطنة الاجتماعية في الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسات المواطنة، مركز البحث في الانترنتوبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 2012، ص 111 - 152.
- 5 حسن طارق: تأملات حول قضايا الشباب والانتقال الديمقراطي، في فكر ونقد، العدد 95، السنة فيفري 2008.
- 6 مصطفى مجاهدي: الشباب الجزائري والتعبئة السياسية عبر فضاءات الحوار الافتراضي في ظل موجة الاحتجاجات، في إنسانيات، العدد 55-56، السنة جوان 2012.
- 7 Xavier Molénat : Ethnométhodologie, la société en pratique, in sciences humaines, n 30, mars 2013, p38

خمسون عاماً على هزيمة حزيران 1967

زهير الدبعي *

كنت طفلاً في الصف الأول الإعدادي عندما استقلت الجزائر في العام 1967. وتخلّيت
وعدة أطفال عن مصروفنا اليومي لنحصل على علم الجزائر لنلوح به ونطوف في شوارع
البلدة القديمة بنابلس، هاتفين: (اليوم الجزائر وغداً فلسطين) كان تحرير فلسطين
أمراً بديهياً وحتماً بعودة الذين هجرهم المشروع الصهيوني من بيوتهم وحقولهم
بالعنف الدموي المفرط في العام 1948. وكنا نحن الأطفال وغيرنا من كبار السن على
يقين بعودة اللاجئين إلى منازلهم وحقولهم ومساجدهم وكنائسهم ليس لأن رفع الظلم
وهزيمة الظالمين والتخلص من الغزاة المحتلين أمر حتماً في منطق التاريخ والعدالة
فحسب، بل لأن انتصار مقاومة أشقائنا الجزائريين على دولة أوروبية ذرية وعضو
في (الناو) بعد احتلال استمر (132) عاماً إنما هي تجربة نموذجية مشجعة لمقاومة
المشروع الصهيوني الذي مضى على احتلاله لفلسطين (14) عاماً فقط في عام انتزاع
الجزائريين لاستقلالهم.

لماذا لم تثمر مقاومتنا كما أثمرت مقاومة أشقائنا الجزائريين؟ لماذا لم ننجح كما نجح
الشعب العربي الجزائري؟ لقد كنا في جلساتنا الدورية داخل معتقلات الاحتلال ندرس
الثورة الجزائرية وثورة كوبا وثورة فيتنام. وبت الآن على يقين بأن محتوى ومستوى ما
كنا ندرسه لم يكن عميقاً بما يكفي كي نحلل وندرس ونقارن وندقق، وإنما كان مجرد
سرد في لغة ثورية شعبية يعوزها البحث العميق والمقارنات الجديدة. وفي مستوى تفكيرنا
ووعينا في تلك المرحلة كنا نظن أن كاتب هذه الكراسات كان قطباً ثورياً ومنارة نضالية
ومنجماً للمعرفة والوعي. بدأت أتساءل بعد سنوات طويلة من مرحلة الاعتقال لماذا لم
ندرس مقاومة أجيال أمتنا للغزو والاحتلال الفرنسي الأوروبي الذي عرف بالحملات
الصليبية؟ لماذا خلت الكراسات التي كنا نحفظها ونحفظها لغيرنا من المعتقلين الجدد
عن مقاومة أمتنا للغزاة المحتلين؟ رغم أن المشروع الصهيوني قد حرص على دراسة

هذه المرحلة دراسة عميقة ودقيقة، وليس أدل على ذلك من العدد الكبير للمؤرخين الإسرائيليين الذين تخصصوا في مفاصل وتفصيلات تلك المرحلة وأصبحوا خبراء مرموقين؟

ومع الذكرى الخمسين لهزيمة حزيران 1967م يجدر بنا أن نتوقف طويلاً لا لكي نحتفل كما نفعل عادة، أو كي ننظم مهرجاناً ولا نصدر بياناً ولا نعقد ندوة ومقابلة في فضائية يتصدر لها نجوم الفضائيات الذين يجترونها عدداً من الجمل بعيداً عن الاحساس الكافي بالمسؤولية التي تفرض علينا المراجعة النقدية الجدية لأداء ومقاومة أجيال شعبنا وأمتنا للمشروع الصهيوني، وأن نتخلص كلياً ونهائياً من شعارات لم تنتج لنا سوى مزيد من الهموم والضعف والانكسارات.

هذا المقال يستعرض محطات سريعة من مقاومة أجيال من شعبنا وأمتنا للمشروع الصهيوني لا لكي نجلد أنفسنا وأن نهول أو نهون من جهودنا وجهادنا، ولا لكي نستمر في غش أنفسنا، وخداع أجيالنا بعيداً عن شخصنة المقاومة والتعاطي معها بعقلية القبيلة التي لا تعرف سوى الحمى، ولن نتضج إلى درجة الانتماء الوطني والإنطلاق فكرياً وممارسة من الأفق الوطني العام.

طريقتنا في الاحتفال بذكرى هزيمة 1948 التي أنتجت نكبات وليس نكبة واحدة، وغيرها من ذكريات الهزائم وإنطلاق فصائل وميلاد ووفاة قادة وأمراء إنما هي طريقة معيبة لما تتطوي عليه من غش وخداع وتضليل. النمط المقبول والمطلوب في جميع الذكريات وبعد كل مرحلة وفعالية هو نمط الرقابة والمتابعة والتقييم والتحليل واستخلاص العبر والعظات.

المطلوب اخضاع أدائنا بعد كل مرحلة للمراجعة متى انتصرنا وانتزعنا حقوقنا، ومتى فشلنا وتراجعنا إلى الخلف وتصبح المراجعة أكثر أهمية لأننا فشلنا في كس الاحتلال وحماية أجيال شعبنا وأمتنا من ارهابه وعنصريته ودمويته واستكباره واندفاعه نحو مزيد من السيطرة على حياتنا وأرضنا ومياهنا ومواردنا ومقدساتنا وصولاً إلى إفنائنا وإبادتنا مادياً ومعنوياً. أرجوا أن تكون هذه السطور بمثابة دعوة للجامعات والكتّاب وأصحاب الأقلام للكتابة بروح نقدية جدية وعميقة وبناءة وجريئة.

بدأت مقاومة المشروع الصهيوني منذ القرن التاسع عشر، وقبل سنوات طويلة من المؤتمر الصهيوني الأول عام 1898، ووعد بلفور 1917، وذلك بالتوعية من خطورة

المشروع الصهيوني بدعوة الحكومة العثمانية لاتخاذ الإجراءات الفعالة لمقاومته. وكان من طلائع الذين قاوموا المشروع الصهيوني إبراهيم أبو رياح الخالدي، الذي كان يحرض المواطنين على مقاطعة المستوطنات ويدعوهم لعدم بيع أراضيهم للمشروع الصهيوني، وكذلك أعضاء مجلس المبعوثان شكري العسلي من دمشق، ويوسف ضياء الخالدي من القدس، والحاج توفيق حماد من نابلس الذي دعا الحكومة العثمانية في اسطنبول إلى اتخاذ إجراءات فعالة لوقف الهجرة اليهود إلى فلسطين، ومنع بيع الأراضي.

وجاء في كتاب (العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين 1876-1914) تأليف محمود نهار الشناق ومنشورات مطبعة بابل الفنية -لحلول- الطبعة الأولى 2005. صفحته 113: «عندما أدرك السلطان عبد الحميد الثاني خطر اليهود. كتب فرمانات متوالية بخط يده سنة 1891 لكي يمنع الاستيطان في فلسطين خشية قيامهم بتشكيل حكومة يهودية عنصريه في فلسطين. وبعثه إلى الصدارة العظمى لاتخاذ قرار عام في هذا الموضوع.» ويعتمد خطاب جماعه الإخوان المسلمين وما تفرع منهم وانشق عنهم، وما دار في فلكهم على التهويل بتقوى وعظمة وموقف السلطان عبد الحميد بدون الإشارة إلى عدم جدوى كافيته لفرماناته وقرارات الصدر الأعظم، حتى أن أحد أبرز نجوم الوعظ في الفضائيات العربية قد أصدر كتاباً عن فلسطين يتحدث فيه: أن المشروع الصهيوني لم يتمكن من إقامة أيه مستوطنه في فلسطين حتى انسحاب الدولة العثمانية من شمال فلسطين في العام 1918. وهذه المعلومات غير صحيحة وتتطوي على التنظير الحزبي والشعارات الطنانة التي تقتصر إلى المعرفة والمعلومات.

ولم تكن فرمانات السلطان فعّالة ومجدية كما ينبغي بسبب عاملين، هما: فساد الإدارة، والنفوذ الاستثنائي للقنصليات الأوروبية في القدس ويافا وحيفا.

وأوردت نائلة الوعري في كتابها (دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين / 1840-1914) منشورات دار الشروق عمان -الطبعة العربية الأولى. 2007 - صفحته 275:

«مارس القناصل دورهم بفاعليه منقطعة النظر من أجل استمرار تدفق اليهود إلى فلسطين وإتمام عمليات دخولهم ومن ثم إقامتهم وتوطينهم، وبالتالي تقديم العون والمساعدة لإيجاد الحلول المناسبة للقضايا والصعوبات والاشكاليات التي تعترض طريقهم سواء كان ذلك بالنسبة لعلاقتهم مع السكان الأهليين من الفلسطينيين أو حماية مستوطناتهم أو مساعدتهم في إتمام الصفقات العقارية وعمليات البيع وتذليل أية صعوبات أو عراقيل كانت يمكن أن تقف في طريقهم».

وعن العامل الثاني الذي أحبط تنفيذ فرمانات السلطان وتعليمات الصّدر الأعظم بجديه وفعالية هو الفساد، وقد شكلت لجنه خاصه في القدس لمحاولة تطبيق قيود الدخول إلى البلاد. وقدمت اللجنة تقريراً أوضح فيه أن التعليمات لم تطبق على يهود روسيا ورومانيا والنمسا واليونان الذي يحظر عليهم بصورة جديه دخول فلسطين. على حين يسمح لليهود آخرين بالدخول دون أي عوائق».

مواصلة التغني بتقوى وشجاعة السلطان عبد الحميد والتباكي على عهد الخلافة من شأنه التعميم على ضعف السلطنة وعلى قدرة المشروع الصهيوني واستعمار على أضعاف المقاومة وعدم فعاليتها، وهذا ما نلمسه في جميع مراحل ومنعطفات مقاومة أجيال شعبنا وأمتنا. ومن الضروري التوقف طويلاً عند حقيقة أن مجرد مقاومتنا لا تعفينا من المسؤولية لأن المقاومة ليست مطلوبة بحد ذاتها وإنما لقوتها وفعاليتها وتأثيرها وبالتالي ثمارها المتمثلة في حماية أجيالنا ووطننا من السلب والإبادة والفناء.

ويتعين التذكير بأن فشل الدولة العثمانية في مقاومة المشروع الصهيوني بفعالية يجب ألا يجعلنا نصفها في خانة الانكليز المستعمرين الذين خدعونا وغشونا وكان بعض كبار ساستهم في الصهاينة العنصريين.

وبصورة عامة فقد أفضلنا المراحل الأولى من مقاومتنا فهل نجحت ما تلتها من مراحل أو كانت أقل فشلاً؟

لقد هربنا من ضعف وفساد الدولة العثمانية بالارتقاء بين أنياب الإنجليز وكانت النتيجة حسب المثل (هربنا من الدلف الى تحت المزارب) و (وجينا نكلها فعميناها)، فهل يعقل أن نراهن بعد عقود على أميركا وديمقراطيتها؟ وهل يعقل أن نستجد بالاستعمار في العراق وسوريا وليبيا؟

أم أن ما يجري من حروب أهليه وقتل يومي وسفك دماء وتدمير المنازل والممتلكات العامة والخاصة في بغداد وحلب والموصل وحمص وطرابلس وبنينا غازي يلحق الأذى العميق بفلسطين وعافيتها وآلامها وحاضرها ومستقبلها؟

فشلنا في تحقيق مطالبنا الخاصة بعد سلخ فلسطين عن سوريا رغم تمسك كثير من قادة الرأي بهذه المطلب المحوري الذي يدرك أن الوحدة هي العامل الأول في مقاومة فعالة وقوية وثمرمة.

وأورد علي سعود عطية في كتابه (الحزب العربي الفلسطيني وحزب الدفاع الوطني) منشورات جمعيه الدراسات العربية - القدس 1985. صفحہ 44: «رفعت لافتات في القدس خلال زيارة لجنه كنج كرمين في عام 1989 عبرت عن رفض المشروع الصهيوني ورفض الانفصال عن سوريا هذا نصها: (نطلب استقلالاً تاماً) و (سوريا لا تتجزأ) و(سوريا تمتد من جبال طورس شمالاً وحتى ترعه السويس جنوباً) و (بيع الأراضي الصهيونية خيانة) و (فلسطين حصن سوريا) و (الأقصى ثالث الحرمين قائم في فلسطين) و (احموا كنيسة القيامة).

وكذلك فشلنا في ثورة شعبنا 1936-1939 التي أطلقها شعبنا في إضراب طويل ثم في كفاح مسلح أثبت شعبنا شجاعة وإرادة قوية وسقط مئات من الشهداء ومئات من المعتقلين، وتحمل بعزيمة لا تلين سياسة هدم المنازل وحظر التجول وغيرها من العقوبات الجماعية. فلم نحقق رغم كل التضحيات والأبطال أي من مطالبنا التي كان في مقدمتها، وقف الهجرة ووقف بيع الأراضي.

وانتهت الثورة المجيدة بانقسام واقتتال داخلي مدمر. وقد كتب عدد من القادة الفلسطينيين عن هذا الفشل، ومنهم رشيد الحاج إبراهيم 1891-1953 وهو من مؤسسي حزب الاستقلال ولعب دوراً مشهوداً في الدفاع عن حيفا في العام 1948، وجاء في كتابه (الدفاع عن حيفا / وقضية فلسطين) منشورات مؤسسه الدراسات الفلسطينية بيروت - تموز 2005. صفحہ 167: «ولا أدري متى يجد العرب في أمتهم باحثين، ناقدين، لهم من الجرأة والصراحة ما يمكنهم من دراسة المآسي التي تعرضت لها البلاد في الثورة المذكورة ووصفت نتائجها المحزنة التي جرّت أمتنا للمعركة الفاصلة وهي مشلولة القوة متهدمة البنيان، مقوضة الأركان.

ووجه الثائرون على الاستعمار من أبناء البلاد المختلفة إلى (الاغتيالات السياسية) ضد الخونة المارقين والسماسة المأجورين، فلم ير الناس في الاغتيالات حيفاً لتعلقها بطبقة معينة كان من المعروف وقوفها في صف الأعداء، ولكن سرعان ما انقلبت هذه الاغتيالات إلى حركة تطهير تناولت الصالح والطالح، والأمين والخائن، والمذنب والبريء....».

ولاحقنا الفشل في العام 1948 حتى بالدفاع عن الجزء الذي خصصته الأمم المتحدة في قرارها رقم (181) والخاص بتقسيم فلسطين في 1947/11/29 لقد فقدنا مدينته عكا والقطاع الغربي من الجليل ومدينة الناصرة والقطاع الجنوبي من الجليل، ومساحات من ساحل البحر المتوسط وعلى الحدود المصرية تزيد مساحتها عن عشرة أضعاف مساحة

قطاع غزة، بالإضافة إلى شريط ساحلي وإلى مدينتي اللد والرملة. فقدنا حوالي نصف مساحة الدولة المخصصة للعرب حسب قرار التقسيم رغم إننا سارعنا إلى رفض قرار التقسيم وأعلنا الإضراب في الأول والثاني والثالث من كانون الأول 1947 للتأكيد على رفضنا لقرار التقسيم، وفي الوقت نفسه فإن المشروع الصهيوني سارع إلى الإعلان عن قبول قرار التقسيم رغم نيته المبيتة برفضه للقرار، ورغم عزمه على تهجير العرب في داخل المنطقة المخصصة له وفق قرار التقسيم، ورغم الخطط لاحتلال مساحات من المنطقة المخصصة للعرب وتهجير أهلها، وهذا ما حدث فعلاً. أي أننا رفضنا قرار التقسيم وليس لدينا القدرة للدفاع عما رفضناه، والمشروع الصهيوني قبل ظاهراً قرار التقسيم ولديه القدرة على حماية جميع المساحات المخصصة له. أما القدس التي قررت الأمم المتحدة في قرار التقسيم وضعها تحت الإدارة الدولية مع توسيع حدود بلديتها فإن المشروع الصهيوني احتل ثمانية اتساعها وهجر أهلها واحتل (32) قرية من قضاء القدس وهجر أهلها.

فمتى نترك عقلية التلاوم والعمل العشوائي المرتجل والالتكال على الشعارات والهتافات والمهرجانات لنخضع كل مراحل مقاومتنا وأداء كل قادتنا وأمرأتنا للمراجعة والبحث والدرس والتحليل والتدقيق.

أحدثت هزيمة حزيران 1967 صدمة عميقة شاملة لدى الشعب الفلسطيني والأمة العربية لأن الناس كانوا يتوقعون نصراً يعيد اللاجئين إلى بيوتهم وحقولهم التي فقدوها بالعنف الدموي المفرد في العام 1948 لدرجة أن بعض اللاجئين قد أعد نفسه للعودة التي ظن أنها وشيكة. فكانت الصدمة مزلزة ليس لأن الإنتصار لم يتحقق والعودة لم تتم فحسب، بل لأن إسرائيل احتلت الضفة والقطاع وسيناء وهضبة الجولان. وبقدر ما تعرضت حركة القوميين العرب وحزب البعث الإشتراكي والفكر الوحدوي لتراجع زاحف وضمور مستمرين فإن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وكذلك جماعة الإخوان المسلمين، فإنهما حققتا إنتشاراً واسعاً وسريعاً، وشعبية كاسحة لدرجة يمكن القول بأن هزيمة حزيران كانت بمثابة الرافعة لحركة فتح وجماعة الإخوان المسلمين التي انتشلتها من هامش الحركة السياسية إلى صدارتها، وذلك برفع حركة فتح لشعار عظيم وكريم وهو (حرب التحرير الشعبية) و برفع جماعة الإخوان المسلمين لشعار عظيم وكريم وهو (الإسلام هو الحل). وقد أسهمت كل من فتح والإخوان المسلمين في تحجيم وإضعاف وتهميش الطبقة الوسطى داخل الأراضي المحتلة. وهي الطبقة التي قادت مقاومة الصمود والبقاء داخل فلسطين رغم هول الهزيمة وقسوة الصدمة. ونجحت في مقاومة الصمود والبقاء وحماية هوية عشرات المدن والبلدات ومئات القرى لتبقى عربية

الوجه واللسان والموقف. وقد رفدت جماهير الأراضي المحتلة قيادة منظمة التحرير، بموجات من الدعم والمؤازرة في جميع المراحل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: أيلول 1970، انتخابات البلديات نيسان 1976، صيف 1982، والحركات الطلابية في جامعات الأراضي المحتلة، فضلاً عن نقابات العمال والانتخابات المهنية ونقابات العاملين في الجامعات.

دعونا نسلط الضوء على شعار (حرب التحرير الشعبية) التي جرى ترجمته بعدة آلاف من المقاتلين الموزعين على الفصائل. ومهما كانت طليعة الشعب ثورية ومخلصاً ومتفانية وشجاعة فإنها تبقى محدودة الفعالية لأن الشعب أقوى من أية طليعة مهما كانت ثورية. تمسكت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية برهان (الكفاح المسلح) في قوات كانت خارج حدود فلسطين ضمن انشغالات وضغوطات وبيئة غير مواتية وربما معادية. وذلك لأن الأردن وسوريا ولبنان ليست (هانوي) وليست قادرة على تحمل شراسة وعنف ووحشية سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة التي لم تستهدف وقف العمليات الفدائية بقدر ما كان هدفها إخضاع وإرهاب الأمة العربية وإثارة الصراعات النزاعات فيما بينها.

هذه الظروف القاسية والمركبة أسهمت في عسكرة إضافية لتفكير وأولويات القيادة على حساب توظيف تفكيرها ونفوذها ومواردها لتعزيز وتطوير الحضور الفلسطيني في فلسطين. تمحورت معظم الاتصالات التي أجرتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على ولاء المؤسسات في داخل الوطن وليس على جدواها وفعاليتها وقدرتها على الجهد المؤسسي القادر على البقاء الفعال والمستمر.

الرهان على الولاء كان واضحاً جداً في برامج وأداء مجالس الطلبة ونقابات العاملين، وليس على جودة التعليم والبحث العلمي وعلى إيجاد بيئة وطنية وفكرية تنطلق من الأفق الوطني العام، وليس من هوامش قبلية وجهوية. ولأن الولاء كان الهاجس والهدف رقم (1) فإنه مساً جدياً نوعية ومستوى وقدرات من يقودون الصفوف ومن ينفذون التعليمات مما عرقل بناء مؤسسة وطنية عامة في الداخل أو على الأقل عرقل التعاطي مع الحياة اليومية بعقلية مؤسسية وليس بعقلية تشخصن الأداء وتشخصن مرجعيته إلى حد كبير.

أما القوة السياسية التي كانت صدمة هزيمة حزيران 1967 بمثابة رافعة انتشلتها من هوامش العمل السياسي إلى صدارتها فهي جماعة الإخوان المسلمين التي صوّرت وفسرت هزيمة النظامين في القاهرة ودمشق بأنها هزيمة للقومية العربية وبدعوى أن

الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن القبيلية بقوله في حديث نبوي شريف: « دعوها فإنها منتنة » وقد تعمدوا الخلط التعسفي بين نهى الرسول صلى الله عليه وسلم بين التعصب القبلي من جهة، وبين حق وواجب الأمة أن تتحد، إن لم تتوحد، فجعلوا من الوحدة من الأقطار العربية سلوكاً يناقض الإيمان ويتعارض مع التقوى. وسرعان ما رفعت جماعة الأخوان المسلمين وكل الأحزاب والحركات التي تفرعت أو انفصلت عنها تفسيراً بأن الهزيمة كانت بمثابة ضربة تأديبية من الله سبحانه وتعالى لأن الحكام يعادون الإسلام ولوجود ملاء ونواد ليلية في القاهرة ودمشق. ورغم موقفى الراض لكل صور الفجور والمجون والترف فإن تفسير الهزيمة بهذا المستوى من التسطيح والتبسيط قد أسهم في إغلاق الأبواب أمام مراجعة جدية وعلمية لأسباب الهزيمة وللعوامل المنتجة لها، وبالتالي سبل الإصلاح والخلاص الكلي والنهائي من البيئة الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المنتجة للضعف وبالتالي الهزيمة. ونشطت جماعة الإخوان المسلمين في دروس دينية في كثير من المساجد وبدأت بالحديث عن الطهارة وسنن الوضوء وسنن الغسل، وبعد ذلك عن ملابس النساء، ثم تسلت خطوات، خطوة تتلوها خطوة إلى أن بدأوا يتحدثون علناً من أن فلسطين تحررها (الأيدي المتوضئة) وكان الأيدي المتوضئة لها من الصفاء والنقاء والاستقامة والنزاهة والإخلاص والقوة والمضاء تجعلها قادرة على إحداث نقلة نوعية من الضعف إلى القوة، ومن الهزيمة إلى الانتصار، ولم يكن لدى الكثير منا في حينه القدرة التي تجعلنا نتذكر أن قائد الشعب العربي الفلسطيني من 1934-1964 كان شيخاً ومفتياً بل إسلامياً مرموقاً، وبداية كان المفتي الحاج أمين الحسيني من الأيدي المتوضئة، ولكن مع الأسف فإن إخلاص الرجل وذكاءه وشجاعته لم تحم فلسطين من احتلال أربعة أخماسها، ولم تحم الشعب الفلسطيني من التطهير العرقي والتهجير.

ووصف الإخواني الكويتي الشهير والمرموق المستشار عبد الله العقيلي في المجلد الثاني من كتابه (من أعلام الدعوة والحركة الإسلامية المعاصرة) منشورات دار البشر - الطبعة الثامنة (2008) صفحة (792). وصف القائد الفلسطيني الحاج أمين الحسيني: «أن سماحة الحاج محمد أمين الحسيني علم من أعلام الإسلام المعاصرين، وهو في غنى عن تعريف مثلي فهو أشهر من أن يعرف وأكبر من أن أقوم بتعريفه، فقد ملأ الدنيا ذكره، وعمّ الخافقين صيته، وأذكر أن مجلة (الأخوان المسلمين) كتبت تطالب حكومة مصر بالسماح له باللجوء إليها، بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، ونشرت المجلة على صفحات الغلاف صورته وكتبت تحتها: (مهاجر القرن الرابع عشر الهجري مفتي فلسطين الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني). وقد مارست جماعة الإخوان المسلمين وعلى رأسها الإمام الشهيد حسن البنا ضغوطاً للسماح له باللجوء».

ظنَّ الناس أن (الأيدي المتوضئة). بمثابة اكتشاف جديد وشديد وسريع الفعالية، وقد أسهم في الدعاية لهذا الشعار وبالتالي تحقيق جماعة الإخوان المسلمين لانتشار واسع جداً في شرائح مجتمعنا جهاز دعاية قوي وشديد الفعالية في المساجد حيث انتشر عدد من خطباء الجماعة، وبعد ذلك واعظات، لأن المساجد -كما عقول الناس- كانت مفتوحة أمام آلة دعاية. صحيح أن كل الخطباء في المساجد لم يكونوا من جماعة الإخوان، إلا أن خطاب الإخوان المسلمين، وكذلك الخطاب السلفي الوهابي، كانا يسيطران -وما زال- على معظم الخطاب الديني في المساجد ووسائل الإعلام وكليات الشريعة. ورغم الاختلاف بين خطاب جماعة الإخوان المسلمين من جهة، والخطاب السلفي الوهابي من جهة أخرى إلا أن هناك لقاء على أساسيات واللقاء تمثل في قيادات إخوانية بارزة كانت سلفية وهابية، واذكر على سبيل المثال لا حصر الدكتور عبد الله عزام الذي عرف بأنه أمير المجاهدين العرب في أفغانستان.

وبداية فقد كانت ظاهرة انتشار جماعة الإخوان المسلمين والسلفية الوهابية على نطاق أوسع في فلسطين بل تجاوزت وطن العرب إلى بلاد المسلمين بل مجتمعات المسلمين في أوروبا والأمريكيتين وإفريقيا جنوب الصحراء.

وعلى الاعتراف بأن جماعة الإخوان والسلفيين الوهابيين قد حققوا نجاحات طيبة كريمة في مضاعفة عدد المساجد والمصلين والملتحين والحجاج والمعتمرين وحفظه القرآن الكريم وانتشار أسماء الصحابة وغيرها من الأسماء التي تعبر عن التزام ديني فإن كل هذه النجاحات وكذلك وصولهما عبر صناديق الاقتراع إلى نقابات وبلديات وبرلمانات، فإن كل ذلك لم يسهم في الاستقرار في وطن العرب وبلاد المسلمين بل ربما كان عاملاً من عوامل عدم الاستقرار بل الاقتتال والحروب الأهلية. كما لم يكن عاملاً من عوامل نجاح خطط التنمية التي فشلت في معظم الأقطار.

وبداية فإن الصعود لنفوذ الجماعة والوهابيين لم يثمر خلاصاً مما تم احتلاله في حزيران 1967 فضلاً عن احتلال أربعة أخماس فلسطين وتهجير أهلها في العام 1948 ورغم الاختلافات بين فكر الجماعة والوهابيين فإنها بالنتيجة كانت واحدة ولم يكن اختلاف إلا في بعض التفاصيل والخطاب الشعبي.

ومن الأهمية بمكان عدم تحميل منظمة التحرير الفلسطينية والجماعة والوهابيين بمفردهم نتائج استغوال الاحتلال واستمرار معاناة الفلسطينيين لأن عوامل عربية ودولية قد أسهمت في هذه النتائج القاسية والخطيرة.

لكن السؤال الأساسي الذي يفرض نفسه؟ هل خضع أداؤنا العام للمراجعة؟ هل أداؤنا المقاوم وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في مستوى (ليس في الإمكان أفضل مما كان)؟ وما هي حصتنا في عدم فعالية المقاومة، وبالتالي في استغلال الاحتلال وتفاقم عنصريته وغطرسته؟

ظن أهلنا في الضفة والقطاع وكذلك أهلنا في الشتات أن احتلال حزيران 1967 سيستمر (7) أسابيع، أو (7) شهور، أو (7) أعوام. والفترة الأقصى لاستمرار الاحتلال كان يعتبر لدى الأغلبية الساحقة أكبر من قدرتنا على تخيل استمرار الاحتلال لسبعة أعوام كاملة. وها قد مضى العام الخمسون للاحتلال ولم تتوقف المعاناة والمخاطر على استمرار الاحتلال لدرجة أن معظم الشعب الفلسطيني لا يذكر سوى الاحتلال وما يعانیه من قسوة وعنصرية وعنف وعذابات لا تنتهي. وإنما أصبح الخطر على أرضنا التي تسلب في كل يوم وعلى مياهاها وعلى مقدراتنا وكذلك الاستيطان الذي بعثر ما تبقى من وطننا لتصبح مجرد معازل محاصرة ومفصولة. أما القدس وما تعانیه من تصعيد لحملات تزييف هويتها وقتل شبابها وتدمير منازلها والاستهداف الجدي للمسجد الأقصى المبارك وكل ما فيها من مؤسسات وآثار ومعابد عربية فإنها ليست في حساب أحد خارج الخطابات والتصريحات.

بقيت فكرة تحرير فلسطين بإلحاق هزيمة عسكرية بالمشروع الصهيوني مسيطرة على تفكير أجيال من الفلسطينيين والعرب. وهذا أمر طبيعي أن يفكر ضحايا الظلم الذين اقتلعوا بالعنف الدموي المفرط من بيوتهم ووطنهم أن يردوا على الرصاص بالرصاص وعلى القذائف بالقذائف. لكننا لم ندرس بصورة عميقة المشروع الصهيوني ونقاط قوته ونقاط ضعفه.

فالجهد العسكري يعتمد بصورة أساسية على السلاح الذي أصبح أكثر تعقيداً ويحتاج إلى تقدم تكنولوجي، وبما أن الاستعمار هو صاحب الفكرة الصهيونية وزأرعه ومُرْضعة في وطننا، وبما أن هذا الاستعمار نفسه هو المنتج للسلاح وبخاصة سلاح الجو فإن الدخول في سباق تسليح مع المشروع الصهيوني ليس مجدداً إلا إذا أردنا أن نعتمد على سلاح متطور من الاتحاد السوفيتي لكننا وإن كنا نخطب ونكتب عن صداقة الاتحاد السوفيتي. إلا أن عيوننا وقلوبنا تتجه إلى أمريكا بدعوى أنها تملك 99% من أوراق الحل. أو لأن الولاء لها هو مدخل للمحادثات والمفاوضات مع إسرائيل.

وبالنتيجة فقد راهنا على أمريكا وعلى المفاوضات ولم نحقق حماية لوجودنا على وطننا

على الأقل، وما زال الاحتلال وبدعم أمريكا في كل يوم ويهدد الوجود العربي في فلسطين ليس في الضفة والقطاع، فقط وإنما كذلك في الساحل والنقب والجليل.

ومشكلتنا في تفكيرنا السقيم خلال الخمسينيات وما بعدها وحتى العام 1967 فقد كان كثير من ساستنا ومن قادة الرأي العام قد طرحوا تساؤلات عن وطنية أهلنا في الساحل والنقب والجليل. وكان من المفروض أن نستفيد بصورة جدية وعميقة من تجربتهم ونضالهم وصمودهم وخبراتهم في البقاء داخل الوطن رغم القوانين العنصرية والحكم العسكري الذي استمر حتى العام 1966.

من الواضح أن تفكير قيادتنا في نمط المقاومة ظل أسيراً داخل الدائرة العسكرية وبأن النصر أو الضغوط العسكرية هي التي ستقودنا إلى إلحاق الهزيمة بالاحتلال، وهذا كما أسلفت. أمر طبيعي. له ظروفه وله محدداته وله سقفه وبخاصة لأن الدول العربية المحيطة بفلسطين ليست قادرة على تحمل الضربات القاسية بدعوى الإنتقام والتأثر من الكفاح المسلح. وهل كان من حقنا توريث الدول العربية في مواجهة عسكرية مع إسرائيل، وقد فعلنا في العام 1967؟ لماذا تجاهلنا حرص إسرائيل على العدوان والقتل وتدمير المنازل على قبية في العام 1953 وعلى قلقيلية في العام 1956 وعلى السموع في 1966/11/13 وما تلا العدوان من احتجاجات شعبية تركزت في نابلس مطالبة بالرد على المعتدين. وقد صاحب هذه العمليات الفدائية حشود عسكرية إسرائيلية على الحدود السورية ومضاعفات ذلك التي انتهت في حزيران 1967. لماذا ينحصر تفكيرنا بزواية واحدة فقط ولم نفكر بالأفق الوطني العام ومن المصلحة الوطنية العليا؟ فهل سمحت حركة فتح ذاتها وكذلك حماس حينما أصبحنا في السلطة في رام الله وغزة بالعمليات متى شاءت وكيف شاءت وأين شاءت؟ وهل سمحت حركة حماس لغيرها من الفصائل بإطلاق الصواريخ بدون علمها وأذن منها وضمن ضوابط محدودة؟ هل أن القضية تحكمها الوطنية والخيانة، أم تحكمها عوامل وحسابات يجب ان تكون بعيدة عن الطيش والمزايدات؟ دعونا نفكر وندرس بعيداً عن هوامش ضيقة وخانقة.

من حقنا أن نقاوم الاحتلال وبكل الوسائل وفي كل الأوقات، ومن واجبنا في الوقت عينه أن تكون مقاومتنا قوية وفعالة ومؤثرة مجدية ومثمرة.

وهذا يقتضي دراسة كل مراحل ومنعطفات مقاومة أجيال شعبنا وأمتنا منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم. وغايتنا من الدراسة العلمية الموضوعية العميقة أن نعرف معرفة الوعي والحقيقة متى نجحنا ومتى أخفقنا؟ ومتى كانت مقاومتنا مجدية

ومثمرة ومتى كانت ضعيفة وهزيلة، وربما صبت نتائجها في مصلحة العدو بغض النظر عن نوايانا. وكما في الحديث النبوي الشريف «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» إنما يتعلق بالعبادات والصدقات وما إلى ذلك من الأعمال الصالحة. أماما يتعلق بقراراتنا الاقتصادية والإدارية والسياسية والعسكرية فإنها لا تقاس بالنوايا، وإنما تقاس بنتائجها ومخرجاتها على الوطن والشعب والقضية.

علينا دراسة تاريخ مقاومتنا دراسة العلماء والخبراء الدارسين الباحثين المحليين، وليس دراسة الوعاظ والخطباء.

إنّ المقاومة ليست من اختراع أي من فصائلنا وليس حكراً على الفصائل، وينبغي أن لا تكون حكراً عليها لأن الشعب ولأن الأمة أكبر وأقوى وأبقى من كل الفصائل مهما اتصفت بالإخلاص والنقاء، ومهما كان انتماؤنا، ويتعين عليّ الاعتراف بأن مراجعة أداء أجيالنا في المقاومة لا يغطيها هذا المقال ولا يفي حقها كتاب واحد أو عدة كتب، ولكن هذا المقال بمثابة دعوة إلى شعبنا لمراجعة أدائنا بالمعرفة والوعي والنقد البناء والإحساس بالمسؤولية تجاه الوطن والمقدسات والواجب تجاه أجيال من الشهداء والمعتقلين، وتجاه أولادنا وأحفادنا وأجيالنا القادمة.

كيف يمكن تفسير هذا الصمت حيال الذكرى الخمسين لاحتلال حزيران 1967؟ وإذا تهرب المشتغلون بالسياسة على اختلاف أطرافهم وألوانهم فهل يعقل أو يقبل عدم قيام الجامعات بهذا الواجب؟ هل يقتصر الدور الوطني والمقاوم للجامعات على مهرجانات وخطابات واستعراضات أقرب إلى العلاقات العامة منها إلى الثورة.

هل تحولت جامعاتنا التي نتشرف بإنجازاتها إلى مجرد مدارس لتدريس الكبار وبدل المعلم نطلق عليه المحاضر، وبدل غرفة الصف نطلق عليها قاعة المحاضرات، وبدل مدير المدرسة نطلق عليه رئيس الجامعة؟

لست من الذين يبخسون جامعاتنا حقها في الجهد والعمل والإنجاز وأنا أحد خريجي هذه الجامعات. وأحد من تطوق أعناقهم فضلها لكن المطلوب إجراء مراجعة جديّة لجودة التعليم ومدى خدمته لظروفنا وأحوالنا. والمطلوب قبل ذلك وبعده أن نتوب توبة نصوحة عن هذا المستوى من الأداء من مستوى المدارس إلى الجامعات منطلقين من حقيقة أن التعليم المدرسي والجامعي ليس مجرد خدمة تقدمها الحكومة أو هيئات أخرى وإنما هي رافعة التفكير والانتماء والولاء للوطن كل الوطن، وهي ميدان أساسي

من ميادين مقاومة المشروع الصهيوني الذي لا يكون بمجرد رفع العلم الوطني والنشيد الوطني وجواز السفر ومنظومة كبيرة من الرتب والألقاب ربما تزيد عن عدد الرتب والألقاب في دولة كالبرازيل. علينا أن نكون متواضعين وألا تبهرنا الألقاب الفخمة الفارغة المجوفة الهشة، وهذا طبعاً لا يعنى عدم شيوع الاحترام والتقدير لكل مواطن بغض النظر عن لقبه ورتبته وموقعه.

وكي أكون أكثر وضوحاً وتحديداً فإن أدعاءنا المقاوم إقترف عدداً من الخطايا، أذكر منها:
1. لم تستخدم منظمة التحرير الفلسطينية وجماعة الإخوان المسلمين نفوذهما وثقلهما الأدبي والمعنوي والسياسي والمالي لحماية الأرض في الضفة. وأدى عدم قيامنا بواجبنا تجاه قضية محورية، أن لم تكن قضية رقم (1) في حماية ما تبقى من أرضنا بتشجيرها وتخصيرها وفلاحتها وبالتالي حمايتها قانونياً لأن الأشجار هي بمثابة صك الملكية في معظم أراضي الضفة الغربية. كما أننا لم نعط الاهتمام الكافي بالتوعية أولاً، ومقاطعة القلة التي باعت أرضها في الضفة الغربية وبخاصة غرب وغرب جنوب نابلس. فقد كانت أولوياتنا في السنوات العشرين الأولى للاحتلال قضايا وهموم في الأردن ولبنان وأفغانستان. لست مبالغاً لو استخدمت منظمة التحرير وجماعة الإخوان المسلمين لنفوذهما ووزنهما المعنوي والأدبي والسياسي لحمينا مساحات كبيرة من الأرض أقيمت عليها المستوطنات. أن الحد الأدنى من المسؤولية يفرض علينا أن نعطي الأولوية ليس للأرض فقط، وإنما لكل دونم بل لكل حفنة تراب من أراضينا المقدسة. وبالتالي فكأننا بأولوياتنا الطائشة أسهمنا في ضياع أرضنا.

وهذا الدكتور طلال ناجي في كتابه (الاستيطان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية) منشورات الجمعية الفلسطينية للتاريخ والآثار والجمعية الجغرافية الفلسطينية - الطبعة الأولى 1987 - صفحة 326: «لا استطيع القول أن منظمة التحرير الفلسطينية قد وضعت مخططاً لمقاومة سياسة الاستيطان الصهيوني ومنع العدوان من إقامة مزيد من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بل والضغط على المستوطنات القائمة فعلاً، وهذا الأمر إنما جاء في سياق السياسة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية ونضالها ضد إسرائيل والصهيونية بمختلف الوسائل والأشكال، ولذلك فقد حاولت المنظمة القيام بعدد من الخطوات في مقاومة المستوطنات وسياسة الاستيطان، وكانت تعتمد على الأغلب على المبادرات الفردية أو العمليات والنشاطات التي تقوم بها فصائل المقاومة المختلفة، وقد افتقرت المنظمة طوال السنوات الماضية إلى برنامج أو مخطط واضح ومحدد في هذا الصدد، بل كانت الارتجالية والتجريبية

هي التي تحكم عملها، وذلك بسبب عقلية القيادة المسيطرة على منظمة التحرير. فنادراً ما ناقشت اللجنة التنفيذية كقيادة مجتمعة هذا الموضوع الخطير وهو موضوع الاستيطان، وكان عمل اللجنة التنفيذية يقتصر في غالب الأحيان على الشؤون الإدارية والمالية بالإضافة إلى بعض القضايا السياسية الساخنة التي كانت تفرض نفسها على عمل اللجنة».

أما جماعة الإخوان المسلمين فكانت أولوياتها خلال السنوات العشرين الأولى من الاحتلال، وهي السنوات التي ظل الاستيطان دون درجة الهجوم الشامل، فقد تغنت جماعة الإخوان (بكرامات المجاهدين في أفغانستان) حسب عنوان الدكتور عبد الله عزام. وفي دعوة الناس في فلسطين للجهاد في أفغانستان في كل عرس، وختان صبي، وصبة باطون، ووليمة دسمة، وافتتاح مسجد، وعودة غائب، وحفل تخريج، وكل لقاء.

2. كان وعي القادة والأمراء دون وعي الشعب برهانه على مقاومة اللاعنف التي أطلقها شعبنا وبكل أطرافه وشرائحه وفئاته العمرية بتاريخ 1987/12/9 والتي عرفت بانتفاضة الحجارة. ولم يكن شعبنا موحداً متماسكاً ومتضامناً ويتمتع بصبر ووعي وإرادة وبمعنويات عالية وبتقنة النصر كما كان في العام الأول للانتفاضة التي أسقطت القناع عن وجه إسرائيل وفضحتها بأنها دولة عنصرية يطارد عساكرها وعرباتها المسلحة الأطفال والأمهات والعجائز والمسنين والأطباء والمعلمين والشباب العزل.

ومع الأسف، المؤلم لم يكن قادتنا وأمرأونا بمستوى وعي الشعب فظنوا (وان بعض الظن إثم) أن استخدام السلاح الناري يعزز سلاح الوعي والمعرفة والصبر والحكمة والجهد الجماعي والقدرة على العمل بروح الفريق.

وهذه أبرز الأسلحة التي استخدمها شعبنا في انتفاضته الأهلية الجماعية اللاعنفية المجيدة.

وسعى المتضرر رقم (1) من مقاومة اللاعنف، وطبعاً هو الاحتلال، إلى عسكرة الانتفاضة وذلك كي يستدرج شعبنا إلى نقطة قوته وإلى ساحته التي يحقق فيها نصراً حاسماً ومضموناً على شعبنا وهي القدرة على القتل والتدمير. لقد حيد شعبنا بانتفاضته اللاعنفية المجددة سلاحي الجو والدبابات لدى الاحتلال، لكن عسكرة الانتفاضة فتحت الأبواب لمنازلة غير متكافئة بين شباب شجعان وبين آلة عسكرية تجمع بيدها أدوات البطش والمعلومات، وهي عامل أساسي في أي صراع عسكري.

وما زالت إنتفاضة الشعب بكل أطيافه وشرائحه وفئاته العمرية بحاجة إلى توثيق قبل ضياع التاريخ الشفوي، وبحاجة إلى دراسات وبحوث كثيرة تفسر لنا مئات المحاور والعناوين ومنها: أن الاحتلال أدخل السلاح والذخائر، ونحن دفعنا ثمنها؟!!

مستوى أداء المقاومة وجودتها وقوتها وفعاليتها وتأثيرها وثمارها منذ القرن التاسع عشر وطيلة المراحل والمنعطفات، وبخاصة بعد حزيران 1967 لم تكن في مستوى طاقات وقدرات الشعب الفلسطيني رغم انتشار المدارس والجامعات والأثرياء والألقاب والرتب وأجيال من الخبراء.

ولم يصل أداؤنا المقاوم إلى مستوى حاجة الشعب الفلسطيني إلى دفاع جدي وفَعَال لحماية وجوده ووطنه وهويته وذاكرته ومقدراته ومقدساته. كذلك لم يكن أداؤنا المقاوم في مستوى الأخطار التي تترصد وتحقق بالشعب الفلسطيني والقضم اليومي الزاحف لأرضه والتهديد غير المسبوق لوجوده حيث أصبح واضحاً كل الوضوح أن الأخطار والتهديد التي يفرضها المشروع الصهيوني لا تتوقف عند حدود السلب الأبدي للساحل والنقب والجليل، وكذلك استمرار الاحتلال للعام الخمسين على التوالي لما احتله في حزيران 1967 فحسب، بل أن الأخطار تتعدى كل ذلك ليستهدف وجودنا على أرضنا وفي وطننا ليس فيما يعرف بالضفة والقطاع فحسب، وإنما كذلك وجودنا في الساحل والنقب والجليل الذي احتله في العام 1948. وسياسة الاحتلال قامت وما زالت على تهجير الفلسطينيين وإذا كان لا بد من وجودنا فلا بأس أن يبقى عددهم محصوراً وعيشهم مقهوراً، وتحت نسبة 10%، وأن يعملوا حطابين وسقائين وجامعين للقمامة، وعقول معلبة وذاكرة معطلة.

لذلك فإن المشروع الصهيوني يعمل ليل نهار ولسبعة أيام في الأسبوع لتنفيذ مراحل جديدة من الاقتلاع والتهجير. لو سلمنا جدلاً أننا سنصل إلى درجة من الجنون والانهييار والسقوط لنقول للاحتلال: نحن ارهابيون، كلنا ضد الشيخ عزالدين القسام إلى عبد القادر الحسيني إلى بشير البرغوثي وحيدر عبد الشافي وصولاً إلى كل قادتنا وشهدائنا. وإننا نتوب (توبة نصوحة) عن مقاومتكم بأية صورة من الصور. فهل يقبل الاحتلال باستسلامنا هذا المخزي المهين؟ هل يتوقف الاحتلال عن سلب مزيد من أرضنا وحصارنا وبكل القوانين والإجراءات التي تجعل حياتنا أكثر قسوة؟ وبناء على ما تقدم علينا ما يلي:

أولاً: يتعين على كل القادة والأمراء أن يصبحوا متواضعين وأن يكفوا عن سياسة

التهويل والتهويل واصطناع الانتصارات والفتوحات التي ألحقت أذى شديداً بشعبنا ووطنه وقضيته. وأن نترجم هذا التواضع بالكف عن استخدام بطولات وشجاعة أجيال شعبنا لأننا جميعاً لم نحرر قرية ولا مدينة ولا حارة ولا شجرة من وطننا رغم تضحيات الأبطال وفدائية الشهداء والأسرى وأجيال من أمتنا وشعبنا. وكذلك الكف عن الدعاية القبلية والإلتزام بالإعلام الهادف الملتزم الذي يخدم شعبنا بكل أطيافه وشرائحه وداخل فلسطين وفي الشتات.

ثانياً: يثمر التواضع واجب المراجعة من مستوى مراجعة أداثنا المقاوم طيلة أكثر من مئة عام، مع التركيز على فترة ما بعد حزيران 1967 كي نخضع أداءنا للتقييم الجدي واستخلاص العبر والعظات كي لا نكرر أخطاءنا وخطايانا. فهل يكفي أن ندعو المصلين في المساجد إلى الحذر والانتباه من مصادر الخطر ونذكرهم بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «لا يلدغ المؤمن من حجر واحد مرتين» علينا قبل أن ندعو أصحاب الدكاكين وصغار الكسبة إلى الحذر والانتباه من تكرار أخطائنا وخطايانا أن يبدأ القادة والأمراء بأنفسهم، وهم يقودون البلاد ويحكمون العباد، وكذلك كي لا ينطبق على القادة والأمراء قول الله تبارك وتعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾ وقوله سبحانه وتعالى أيضاً ﴿أتأمرون الناس بالبر وتتسون أنفسكم﴾. ولا إدارة رشيدة بدون مؤسسة وهذا يعني إصلاح جدي وعميق لمنظمة التحرير الفلسطينية، فالحديث عن إصلاح المنظمة بالنسبة لحركة حماس يعني وقوعها في قبضتها وتحت سيطرتها. وهل هيمنة فضيل فلسطيني على منظمة التحرير يعني إصلاحها؟ طيلة العام 1967 كانت الفصائل ترفع شعار (نعم للخنادق لا للفنادق) وكانت شعبية الفصائل في ذلك الوقت طاغية لدرجة أنها أحدثت تغييراً عميقاً في المجلس الوطني الفلسطيني وبالتالي انتخاب لجنة تنفيذية للمنظمة في أواخر شهر كانون الثاني 1969. فهل أثمرت هيمنة حركة فتح وحققت ما يحتاجه الشعب وما ضحى من أجله؟ إصلاح منظمة التحرير يعني أن تصبح مؤسسة قوية وفعالة لتكون قادرة على تحقيق أهدافها التي حددها أحمد الشقيري في العام 1964، وهي: وحدة وطنية وتعبئة قومية وتحرير. أي أن وحدة الشعب الفلسطيني هي مقدمة لتعبئة طاقات الأمة العربية مما سيفضي إلى التحرير. ومأسسة منظمة التحرير يعني أنها تمثل جميع أطياف وشرائح الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات وبالتالي وضع حد فعلي لإقصاء وتهميش ملايين الفلسطينيين في الشتات.

وأذكر أن الكتل الطلابية في جامعة النجاح الوطنية قد طالبت كل منها بعدد كبير من مقاعد مجلس الطلبة وذلك خلال الاتصالات التمهيدية لانتخابات مجلس الطلبة التي

جرت في الجامعة بتاريخ 10/5/1980. وكان عدد المقاعد الذي طالبت به الفصائل يكاد يستهلك جميع مقاعد المجلس الأحد عشر. فعرضت عليهم أن يكون للحزب الشيوعي مقعد واحد وكذلك لكل من الجبهتين الشعبية والديمقراطية مقعد واحد. وبسرعة سألوني وكم مقاعد فتح قلت لهم: مقعد واحد فقط. فسألوا باستغراب والمقاعد السبعة المتبقية؟ فأجبتهم أنها للطلبة المستقلين. فأعربوا عن سخطهم واستهجانهم وقالوا: من أحق بمقاعد مجلس إتحاد الطلبة الفصائل أم الطلبة المستقلين؟ فكان جوابي: الفصائل أحق من الطلبة المستقلين إذا كانت قائمتنا تخوض الانتخابات باسم الفصائل، أما إذا كانت بسم منظمة التحرير الفلسطينية فإن المستقلين لهم دور أساسي وذلك لأن الشعب أكبر وأبقى وأعظم من الفصائل. وأن الفصائل تستمد شرعيتها من الشعب ولا يستمد الشعب شرعيته من الفصائل. وبعد كثير من الجهد مارسنا مبدأ مشاركة المستقلين التي تمثلت في عضوين في قائمة منظمة التحرير الفلسطينية التي خاضت الانتخابات في العام 1980 تحت شعار: «عاشق النضال الطلابي الموحد» وفاز المستقلان وأصبحا عضوين في مجلس الطلبة 1580/5/10 - 1581/5/10.

ثالثاً: ارتكبنا خطأً استراتيجياً في إغفالنا إدراك قوة الشعب على أرض الوطن وبأن بقاء وتعزيز وجودنا هو مقاومة جديّة وحقيقية للمشروع الصهيوني الذي عمل ويعمل على اقتلاعنا وتهجيرنا خدمة لقاعدته الذهبية (أرض أكثر وعرب أقل) سيطر على تفكيرنا فكرة تحرير فلسطين بالقوة العسكرية تماماً كما احتلها المشروع الصهيوني وهجر أهلها بالقوة العسكرية. لذلك أهدرنا كثيراً من الوقت والفرص والمال والنفوذ في اشكالات وصراعات في الأردن ولبنان ولم نوظف طاقاتنا في الساحة الأساسية والأولى، ونتيجة سيطرة فكرة الحل العسكري فقد أطلقنا على الوطن اسم (القطاع الغربي) أي مجرد هو مجرد قطاع من مجموعة قطاعات. وحينما بدأنا ننتبه إلى أهمية وجودنا في الوطن أعطينا الأولوية للدعاية والولاء أكثر بمرات من البقاء والبناء وتطوير وجودنا في الوطن وحماية أوسع مساحة من الأرض. كان من الضروري تشجيع الناس على تشجير الأرض لحمايتها ولو قمنا بهذا الواجب الديني والوطني في السنوات العشرين الأولى للاحتلال لأنقذنا مئات آلاف الدونمات من غول الاستيطان، وكل دونم وكل شبر من أرض فلسطين يستأهل منا جديّة ووعي وإخلاص وجهد وصبر ومثابرة وتضحيات.

وأورد المحامي رجا شحادة في كتابه (سرحات فلسطينية لمحات من مشهد مآله الزوال) ترجمة د. ليلى كريستينا أحمد فؤاد - منشورات دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى 2010:

«كنا مدركين تماماً أن الحجة الرئيسية التي تسوقها العسكرية الاسرائيلية كانت

أن الأراضي غير المسجلة في الضفة الغربية هي أراضي ملكية عامة. ومن ثم يمكن الاستفادة منها في استيطان اليهود الاسرائيليين. وكانت تداعيات هذه الحجة مفاجئة، فطبقاً لهذا التفسير لقانون ملكية الأراضي، فإن الأراضي غير المسجلة الوحيدة التي كانت تلك التي يمكنهم إثبات الانتفاع بها من خلال العيش عليها أو زراعتها بشكل مستمر لمدة لا تقل عن عشر سنوات، أما فيما عدا ذلك فكانت تعتبر أراضي ملكية عامة، مما يجعل الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية بمثابة واضعي يد لا ملاكاً شرعيين. أي أن الملاك الشرعيين الوحيدين طبقاً لتفسير الحكومة الاسرائيلية لقانون التاريخ هم اليهود الذين يرجعون حقهم في الزمن السحيق، أي بعد اندثار الديناصورات مباشرة».

وهذه الحقائق تجعلنا نطرح أسئلة فهل أن الأرض في فلسطين بعد حزيران 1967 قد حمتها البنادق والمدافع أم جهود ووعي وصبر ومثابرة الفلاحين، طبعاً لا أعني الذي ينسبون إلى القرى، وإنما ذوي الجباه السمر والأيدي الخشنة. وهل حماية الأرض تكون من وراء المذيع أم من وراء المحرث؟

رابعاً: علينا الاعتراف بأن خمسي الشعب الفلسطيني في الشتات قد نالوا مستوى من التعليم أفضل مما هو متاح لأشقائهم داخل الوطن، وبالتالي فمنهم آلاف الخبراء المميزين وأهل الوعي والمعرفة والفن والقانون والأدب.

وانه من المدهش عدم وجود مؤسسة فلسطينية واحدة، تعنى بنصف الشعب الفلسطيني في الشتات. بل يلوح لي في كثير من الأحيان أن الخطاب الذي شاع بيننا طيلة ثلاثة عقود، وهو: «يا شعبنا الفلسطيني في المدن والقرى والمخيمات» إنما استخدم هذا الخطاب، بوعي أو بدون وعي، لإقصاء وتهميش نصف شعبنا في الشتات، وربما كان هدف بعض من استخدموا هذا الخطاب قولبة شعبنا داخل الوطن ليصبح على مقاس هذه القبيلة أو تلك. استمرار تجاهل نصف الشعب الفلسطيني في الشتات لا يعني سوى أننا استسلمنا للمشروع الصهيوني وبأن القضية ليست أكثر من صيغة لحكم الفلسطينيين داخل وطنهم والتحكم بهم وليست قضية عودة وحقوق سياسية على أرض الوطن.

خامساً: فاجأت انتفاضة شعبنا التي أطلقها بكل أطيافه وشرائحه وفتاته العمرية في 9/12/1987 استخبارات الاحتلال والاستخبارات العالمية وقيادتنا الفلسطينية، وكانت بمثابة الرافعة لمنظمة التحرير الفلسطينية لأن أداء شعبنا ومقاومته ووعيه وصلابته

ووحده وقدرته على تلقي الضربات بشموخ أذهلت العالم ووضعت قضية فلسطين على الصفحات الأولى للصحف وفي مقدمة نشرات الإذاعات والفضائيات. وأسقطت القناع عن وجه الاحتلال ليعرف العالم أنه احتلال عنصري عنيف ودموي يطلق جيشه للملاحقة العزل وإطلاق النار على الأطفال وإغلاق المدارس وتحويلها إلى ثكنات عسكرية.

بدأت الانتفاضة الجماعية الأهلية اللاعنافية التي عرفت بـ (انتفاضة الحجارة) في كسب تعاطف واسع لدى شعوب العالم، وفي بدايات تفكيك الإجماع الإسرائيلي على الاحتلال، وكانت الإنتفاضة مثار فخر الشعب الفلسطيني والأمة العربية وكل الرافضين للاحتلال والعنصرية في العالم.

سارت الإنتفاضة في مسارها الصحيح نحو الخلاص الكلي والنهائي الكلي من الاحتلال إلى أن تم عسكرتها في عامها الثاني وبالتالي حرفها عن مسارها اللاعنفي الذي اعتمد على نهج المقاومة بالشراكة، أي شراكة كل الأطياف والشرائح والفئات العمرية. عسكرة الإنتفاضة حققت مصلحة إستراتيجية للاحتلال لأنها دفعت الإنتفاضة إلى ساحة الصراع العسكري الذي يحقق فيه الاحتلال تفوقاً حاسماً ومضموناً لأنها مسخت الانتفاضة من مقاومة الشعب إلى مقاومة قبيلة، وربما بعض بطونها وأفخاذها. فتم إخراج الشعب من ساحة مقاومة الاحتلال.

الاحتلال أدخل آلاف المدافع الرشاشة ومئات ملايين العيارات النارية التي أطلقت في الأعراس والجنائز ومناسبات لا حصر لها، وكذلك لابتزاز وإرهاب المواطنين، ولا بد من تنويه بأن بعض العيارات النارية أطلقت باتجاه الاحتلال إلا أن نتائجها لم تكن في عمق واتساع وشمول عسكرة الانتفاضة والمجتمع. والسؤال الذي يحتاج دراسة وبحث وتدقيق، أين كانت عقولنا حينما سدنا فواتير السلاح من المال العام للشعب الفلسطيني لنسهم في فشل وانهيار أعظم وأقوى مقاومة من الشعب وبالشعب وللشعب؟ لماذا لا نراجع جميع مراحل ومنعطفات مقاومة شعبنا منذ القرن التاسع عشر؟ وذلك كي نعرف متى فشلنا ومتى نجحنا. وما هو نمط المقاومة الأقوى والأجدي والأفعل؟ فالمقاومة ليست هواية ولا حرفة ولا تخصص. والمقاومة ليست مطلوبة لذاتها وإنما لأنها الدواء لداء الاحتلال.

والى متى ننتظر حتى نراجع أداءنا؟

لقد مرت مئة عام على وعد بلفور و (69) عاماً على احتلال الساحل والنقب والجليل

وتهجير أهلها. و(53) عاماً على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. و (50) عاماً على هزيمة حزيران 1967م و (89) عاماً على تأسيس جماعة الإخوان المسلمين. و (24) عاماً أوصلو. فحتى متى لا نرى عدلاً نُسر به ولا ترى لدعاة الحق أعواناً؟

الواقع الفلسطيني بعد خمسين عام على النكسة وعقد على الانقسام

منصور أبو كريم *

مقدمة

تمر علينا هذه الأيام ذكري خمسون عاماً على «النكسة»، وعشرة سنوات على الانقسام الفلسطيني، وهي أحداث مأساوية محفورة في الذاكرة الوطنية الفلسطينية، ومرتبطة بمآسي وألام مرت على الأمة العربية والشعب الفلسطيني. صحيح أن «النكسة» أو هزيمة العرب الثانية أمام إسرائيل عام 1967؛ لم يكن للفلسطينيين أي دور فيها، باعتبارهم كانوا تحت الوصاية العربية، وأن منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت في سنواتها الأولى لم تكن صاحبة القرار في الحرب أو السلم، إلا أن نتائج خسارة العرب الحرب وبشكل مأساوي ألقّت بظلالها على الشعب الفلسطيني، فهي أدت إلى احتلال باقي الأراضي الفلسطينية التي لم تحتل عام 1948، وأدت لتراجع المد القومي، حيث اعتبرت الحرب نهاية لعصر القومية العربية، وبداية فلول نجم عبد الناصر وما يمثله من أرث سياسي وقومي.

وعلى العكس من «النكسة» يعتبر الانقسام الفلسطيني صناعة محلية فلسطينية، رغم أهمية عدم اغفال الدور الإقليمي في دفع الأطراف الفلسطينية للاقتتال الداخلي، فالانقسام وأسبابه وتداعياته وتجلياته يعتبر مسؤولية فلسطينية في المقام الأول، تتحمل نتائجها المأساوية الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية على مختلف مشاربها وأطيافها السياسية، سواء من شاركت في صناعة الانقسام بشكل مباشر، عبر الاقتتال الداخلي والسيطرة على المؤسسات، أو من وقفت متفرجة على هذه الحالة دون أن تحرك ساكناً. وسوف نحاول في هذا الدراسة الصغيرة بحث العلاقة التفاعلية بين «النكسة» التي حلت بالعرب والشعب الفلسطيني قبل خمسون عاماً، وبين الانقسام الفلسطيني، فهي كمحطات من تراجع العرب والفلسطينيين في الدفاع عن قضيتهم، تركت تداعيات مازالت تأثيراتها قائمة حتى الوقت الراهن.

المحور الأول: الواقع الفلسطيني بعد هزيمة ١٩٦٧

أولاً: حرب عام 1967

تُعد حرب العام 1967، أو ما تعرف «بالنكسة»، التي اندلعت في الخامس من حزيران/ يونيو 1967، محطة رئيسية من محطات الصراع العربي الإسرائيلي، فهذه الحرب نقلت الصراع على المستوى الفلسطيني والعربي من فكرة التحرير الكامل والقضاء على «إسرائيل» إلى فكرة البحث عن تسويات سياسية وفق قرارات الأمم المتحدة، خاصة بعد ظهور محدودية القوة العربية في مواجهة الجيش الإسرائيلي، ما بعد ما استولت إسرائيل على خمس مناطق عربية جديدة خلال ستة أيام فقط، من ضمنها الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشريد جديد طال نحو 300 ألف فلسطيني، استقر معظمهم في الأردن، حتى بات «يوم النكسة» عنواناً آخر لتهجير الفلسطينيين بعد ما تعرّضوا له خلال «النكبة» عام 1948. لتكون محطة أخرى من محطات اللجوء الفلسطيني، وهي نهاية لمرحلة المد القومي، وبداية لمرحلة تعزيز القطرية في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، وبداية لمسلسل التسوية السياسية، عبر قرار مجلس الأمن الدولي 242، الذي اعتبر بداية للتسوية السياسية، فهذا القرار أكد على سلامة واستقرار سيادة دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، فالقرار السابق صيغ بعناية فائقة من أجل تثبيت أمر واقع، وفتح الباب أمام البحث عن تسوية سياسية بين العرب وإسرائيل.

وتركت حرب حزيران/يونيو 1967 صدمة كبيرة في مصر والعالم العربي لا تزال تداعياتها راسخة في الأذهان، نتيجة الخسائر البشرية الكبيرة والدمار والهزيمة العسكرية، وما زالت ذاكرة أجيال من المصريين تحتزن مشاهد انهيار الجيش المصري خلال هذه الحرب التي لم تستغرق سوى أيام قليلة وانتهت باحتلال إسرائيل لسيناء والضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان السورية. وكانت الهزيمة مريرة ومهينة إلى حد دفع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، صاحب الكاريزما والشعبية الطاغية في العالم العربي آنذاك، إلى إعلان "تنحيه" عن السلطة مساء التاسع من حزيران/يونيو. غير أن تظاهرات كبيرة انطلقت لمطالبته بالبقاء، فتراجع عن قراره في اليوم التالي، وكانت هزيمة يونيو ضربة قاسية لمشروع القومية العربية الذي تبناه عبد الناصر وأدت إلى تحول جوهري في سياسات مصر والمنطقة تجاه القضية الفلسطينية، بحسب خبراء.⁽¹⁾

كان للعدوان الإسرائيلي على العرب في الرابع من حزيران 1967، أهداف متعددة، فقد عملت إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية على إرغام العرب في الدخول

في تسوية سياسية والتخلي عن حلم القضاء على إسرائيل عبر سياسة فرض الأمر الواقع، عبر سيطرة إسرائيل على مزيد من الأراضي، فالهزيمة اعتبرت نهاية لمرحلة المد القومي العربية وبداية لمشروع التسوية الذي رسمت ملامحه بعناية فائقة في أورقة مجلس الأمن الدولي، عبر القرار الأممي 242.

ثانياً: تداعيات النكسة على الواقع الفلسطيني

مثلت الحرب ونتائجها على المستوى العربي والفلسطيني آخر أمل لدى الفلسطينيين في التحرر الكامل من الاحتلال الإسرائيلي، تلك حقيقة يصعب إنكارها؛ صحيح أن الصراع لم يبدأ في ذلك التاريخ لكنه حُسم لخمسين عام تلتها، ففي ذلك اليوم على الأقل حُسم استراتيجياً وعسكرياً؛ بدليل أننا نسعى منذ أكثر من ربع قرن للعودة لتلك الحدود ودون جدوى ولم نستطع حتى اليوم تحقيق هذا الحلم الذي كان يوم ما حقيقة فشلنا في استثمارها في تجسيد كيان سياسي فلسطيني مستقل على الخارطة بفعل خلل مزمن في الفكر السياسي الاستراتيجي الفلسطيني خلط فيه السياسي بالتاريخي بالعقائدي بالقومي ولا زال هذا الخلط مستمرا لدى البعض الذي لا زال عاجزاً عن فصل المفهوم السياسي في هذا الصراع عن المفهوم التاريخي والعقائدي والقومي، إضافة إلى ذلك عدم قدرتنا نحن الفلسطينيين على استيعاب الأبعاد الحقيقية لقضيتنا بصفتها قضية تمس الانسانية قبل أن تكون قضية عربية أو فلسطينية وهو ما أدى لوضع كل البيض في السلة العربية ثم الأمريكية والرهان عليه هناك وتجاهلنا مرغمين أو راضين البعد الدولي والإنساني لقضيتنا وهو ما نراه اليوم يتكرر كما كان بالأمس.⁽²⁾

عقب الحرب طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة جديد للسلام بين العرب واسرائيل، تقوم على فكرة التسوية السياسية، بدل الحرب والصراع، وذلك على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 242، وجاء تحرك الدبلوماسية الأمريكية بعد نداء الرئيس جمال عبد الناصر في الخطاب الذي ألقاه في 1/5/1970 بمناسبة عيد العمال والذي قال فيه: «أريد أن أقول إن كانت الولايات المتحدة تريد السلام فعليها أن تأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة» وتضمنت مبادرة روجرز الخطوط الرئيسية الآتية:⁽³⁾

1. دعوة الفرقاء (مصر والأردن وإسرائيل) إلى العمل تحت إشراف المبعوث الدولي «يارينغ» لإيجاد الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ القرار 242.
2. العودة إلى وقف إطلاق النار لمدة محددة تبدأ فوراً.
3. إعلان الفرقاء استعدادهم لتنفيذ القرار 242 بكل أجزائه وموافقته على تعيين

ممثلين إلى مباحثات تعقد تحت إشراف المبعوث الدولي في المكان والزمان الذين يحددهما.

4. الغاية من هذه المباحثات التوصل إلى اتفاق على إقامة سلام عادل ودائم بين الفرقاء قائم على أساس:

أ. اعتراف متبادل بين كل من مصر والأردن من جهة، و(إسرائيل) من جهة أخرى، بسيادة كل من الأطراف الثلاثة وسلامة كيانه الإقليمي واستقلاله السياسي.
ب. انسحاب (إسرائيل) من أراضٍ احتلت في عام 1961 عملاً بما جاء في قرار مجلس الأمن 242.

وأحدث قبول مصر والأردن مبادرة روجرز انشقاقاً في الصف العربي، وبالرغم من مساعي مصر للتخفيف من حدة الأثر الذي تركه قبولها لهذه المبادرة، إلا أن العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية مع مصر والأردن قد توترت، بعد رفضت المنظمة المبادرة واعتبار قبول العرب بها يعد تنازلاً مجانياً لصالح إسرائيل، حيث أكدت على رفض التعاطي مع المبادرة وقرار 242 باعتبار القرار لا يعالج القضية الفلسطينية باعتبارها قضية مركزية، وإنما يتعامل معها على أنها قضية لاجئين فقط.

ورغم مأساوية المشهد العربي بعد هزيمة العرب في الحرب أمام إسرائيل عام 1967، إلا أن تلك الحرب كان لها دور إيجابي على حركة المقاومة الفلسطينية، فنتائج الحرب أجبرت الأنظمة العربية القائمة على فتح حدودها أمام فصائل المقاومة الفلسطينية لخصوص حرب استنزاف، ومن جانب آخر أدت نتائج الحرب ببعض القوى السياسية الفلسطينية لتغيير فكرها السياسي بعد ما رأت أن الفكر القومي لم يعد صالح لطبيعة المرحلة المقبلة، بالإضافة إلى إعادة ترتيب الهرم السياسي الفلسطيني، بعد صعود قوى المقاومة لتولى سدة الحكم في الكيان الفلسطيني الجديد، عقب استقالة الشقيري.

ومثلت مرحلة ما بعد هزيمة الخامس من حزيران يونيو، مرحلة ازدهار حقيقي ونمو متسارع لحركة فتح وباقي فصائل المقاومة الفلسطينية، فقد اخترق ياسر عرفات الحدود إلى الضفة الغربية المحتلة، ونظم خلايا المقاومة، وعمل على تفجير الثورة الفلسطينية من الداخل، بعد ما ساهمت هزيمة الجيوش العربية أمام إسرائيل في حرب يونيو 1967، في إضعاف النظام السياسي العربي، وتراجع المد القومي لحساب الوطنية القطرية، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على فصائل المقاومة الفلسطينية.⁽⁴⁾ وكان لصعود حركة فتح على مسرح المقاومة المسلحة تأثير كبير في المجال العربي والإسرائيلي والدولي، فقد حركت هذه الثورة روح المقاومة من جديد وأشعلتها في المناطق المحتلة، كما

أنها أعطت أملاً جديداً في جو قاتم ومظلم، عندما استطاعت حركة المقاومة الفلسطينية أن تثبت مرة أخرى في أصعب الظروف أصالتها ومقدرتها على النهوض رغم كل المآسي التي حلت بالأمة العربية،⁽⁵⁾ إذ أن هزيمة الأنظمة العربية وضياع ما تبقى من فلسطين، أفقد الشارع العربي والفلسطيني الثقة بهذه الأنظمة، التي اضطرت لفتح المجال للعمل الفدائي الذي اكتسب شعبية كبيرة فلسطينياً وعربياً⁽⁶⁾، فقد تركت حرب حزيران/يونيو 1967م، أثراً مثيراً على حركة فتح، إذ وضعتها على طريق أدت بها إلى احتلال موقع القيادة الرسمية للحركة الوطنية الفلسطينية في شباط/فبراير 1969م، فلم يكن الفصل ممكناً بين استراتيجية التوريط الواعي وتولي القيادة، ومع ذلك رأت حركة فتح أن أمامها فرصة ذهبية للإفلات من السيطرة العربية، فالهزيمة كانت تعني «إضعاف قدرة القمع العربية» على منع المقاومة المنطلقة من أرضها، ورأت الحركة أن الفرصة سانحة أخيراً لتأسيس كيان فلسطيني مستقل، استناداً إلى تجربة الصين وفيتنام بأن يقيموا «سلطة ثورية» على أرض محددة لها علاقات دولية، من دون أن تقوم تلك السلطة بالمساومة مع إسرائيل أو التفاوض معها.⁽⁷⁾ ومن جانب آخر أجبرت الظروف السياسية والعسكرية التي تمخضت عنها هزيمة حزيران 1967م السيد «أحمد الشقيري» على الاستقالة من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بعد بروز الحركات الوطنية الفلسطينية التي تبنت الكفاح المسلح، وسيلة لتحرير فلسطين، وعقب ذلك تولي «ياسر عرفات» رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تم تغيير دستور المنظمة من الميثاق القومي للميثاق الوطني في الاجتماع الرابع للمجلس الوطني الفلسطيني في عام 1968م، وذلك لكي ينسجم مع الإجماع الوطني ومذهبه الثوري، الساعي إلى تحرير فلسطين من خلال حرب الشعب طويلة الأمد.

وجاءت معركة الكرامة بعد عام واحد من هزيمة لكي تزيل بعض من شعور الهزيمة من الوجدان العربي، وأصبح هذا الحدث باعثاً للفخر والاعتزاز، وتحول الكفاح المسلح مصدراً للشرعية السياسية، ورمزاً للهوية الوطنية، ومادة جديدة للمجتمع الفلسطيني، خاصة عقب فشل الاستراتيجية العربية الرسمية القائمة على الحروب التقليدية في مواجهة إسرائيل، وشكلت المرحلة التي أعقبت هزيمة يونيو 1967، فترة ذهبية لحركة المقاومة الفلسطينية، انعكست بشكل إيجابي على قدرتها على استقبال أعداداً كبيرة من المقاتلين، وتنفيذ عمليات فدائية في العمق الإسرائيلي، الأمر الذي ساهم في سرعة التحرك الدولي والإسرائيلي، للضغط على الدول العربية بهدف وضع قيود على حركة فتح الثورة الفلسطينية.⁽⁸⁾

ولعل أهم نتائج الحرب أو ما سماه العرب «النكسة» وما سمته إسرائيل «حرب

الأيام الستة»، وما سماه الفلسطينيون «عدوان حزيران»، كان ذلك الصمود البطولي للفلسطينيين على أرض وطنهم، ورفضهم للرحيل أو التهجير، بعد أن تعلموا من تجربة النكبة المبررة، ذلك الصمود العفوي والاسطوري، المستند الى التجربة التاريخية المبررة، صنع في الواقع أفضل انجاز للشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الحركة الصهيونية.⁽⁹⁾

فهذه الحرب والنتائج التي تمخضت عنها، سمحت لقوى الثورة الفلسطينية بالتمدد والانطلاق، لوقف تمدد المشروع الإسرائيلي أكثر في الأراضي العربية، فقد أدت نتائج الحرب لتراجع قدرة دول الطوق على منع العمل المسلح انطلاقاً من أرضيها، مما ساهم في تعزيز فكرة الكفاح المسلح كطريقة لاسترداد الحقوق، وساهم في تنمية الشعور الوطني، بعد ما اضحت فكرة المقاومة رمزاً للهوية الوطنية الفلسطينية.

المحور الثاني الانقسام الفلسطيني

في يونيو 2017، لا تمر علينا فقط ذكرى مرور نصف القرن على هزيمة العرب الثانية أمام إسرائيل أو ما تعرف «بالنكسة»، بل تحل علينا أيضاً معاناة فلسطينية أخرى، هي ذكرى مرور عشر سنوات على قيام وضع فلسطيني شاذ: يتمثل في انفصال غزة عن الضفة الغربية فيما بات يعرف «الانقسام الفلسطيني»، ورغم أن حالة الانقسام التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني في الوقت الراهن، لست بالأمر الجديد، فمنذ ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية مع بداية الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني اتسمت الحركة الوطنية الفلسطينية بالانقسام السياسي، وإن كان أخذ في البداية الطابع العائلي العشائري، إلا أنه أثر على الحركة الوطنية وعلى قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة المشروع الصهيوني في فلسطين، وساهم إلى حد كبير في وصول الأمور إلى ما وصلت إليه، ورغم أنه قد انتهى بشكل نهائي مع تحطم البنى الاجتماعية والسياسية مع النكبة، إلا أنه قد مهد بشكل أو بآخر لوصم الحركة الوطنية الفلسطينية بالتشرذم والانقسام على مدار تاريخ تطورها.

أولاً: أسباب ومظاهر الانقسام

كثيرة هي الدراسات الفلسطينية والعربية التي تناولت الانقسام الفلسطيني، ولكن القليل منها ما تناول الأسباب الحقيقية لظهوره، فهو ليس وليد الصدفة، ولم يأتي بكل عفوي، بل كان نتيجة أسباب متعددة، فرغم أن الانقسام الراهن في الحالة الفلسطينية ظهر عقب إجراء الانتخابات التشريعية في بداية العام 2006م، إلا أنه له جذور وأسباب

سياسية واجتماعية، فمن الصعوبة بمكان دراسة الانقسام الفلسطيني في المجتمع الفلسطيني وتحديد انعكاساتها على القضية الفلسطينية ومجمل الأوضاع في الأراضي الفلسطينية؛ بدون الأخذ بعين الاعتبار الأسباب الرئيسية لحدوث الانقسام في الساحة الفلسطينية، وتمثل الأسباب الاجتماعية أحد أهم الأسباب الرئيسية لحدوث الانقسام الفلسطيني، ومن هنا فإن اكتشاف عوامل الضعف والترهل ووضع الحلول والمعالجات، يتطلب قراءة الوقائع والأسباب والربط بينهم، سواء أكانت هذه الوقائع سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية أو أخلاقية أو ثقافية.

وهناك أبعاد ومحددات كثيرة للانقسام الفلسطيني تتراوح ما بين الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية والاجتماعية، وأيضاً تتعدد مستوياته، ما بين المستوي الفلسطيني الداخلي على مستوى العلاقة بين حركتي فتح وحماس، ومستوى العلاقة مع إسرائيل كسلطة احتلال والمستوي العربي والإقليمي وصولاً للمستوى الدولي.⁽¹⁰⁾ وتعود جذور الانقسام إلى بدايات الانتفاضة الفلسطينية الأولى أواخر عام 1987، وتحديداً مع نشأة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في ظل بيئة فصائلية يغلب عليها الطابع اليساري والعلماني. فقد بدأت دائرة الخلاف بين الجانبين بالاتساع مع ازدياد القاعدة الشعبية لحركة حماس على حساب باقي الفصائل، وتحديداً حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي تقود فصائل منظمة التحرير، وتعمقت الفجوة أكثر بعد توقيع اتفاق أوسلو يوم 13 سبتمبر/أيلول 1993.⁽¹¹⁾ وتمكن مشكلة الانقسام في الأساس إلى الاختلاف في آليات وأسس التنشئة السياسية في المجتمع الفلسطيني، حيث يوجد نوعين من التنشئة السياسية في المجتمع الفلسطيني، تنشئة وطنية وفق أسس وقواعد العمل الوطني، وتنشئة إسلامية ترتكز على التربية في المسجد وحلقات حفظ القرآن الكريم وتعلم العلوم الشرعية.

وتعد التنشئة السياسية من أبرز المشكلات التي تعاني منها الحالة الفلسطينية، وذلك نظراً لتعدد أساليب وطرق التنشئة الاجتماعية، وتعتبر التنشئة السياسية من الوسائل المهمة في الحفاظ على النظام السياسي وضمنان تماسك المجتمع، وتهدف إلى تحويل الفرد إلى إنسان اجتماعي سياسي وهي الأكثر نجاحاً، ولا تقتصر عملية التنشئة الاجتماعية على جانب واحد من جوانب حياة وثقافة الفرد وإنما تشمل جوانب متعددة تتعلق بمراحل إنشاء منظومته المعرفية لكي تساعده على التكيف في الحياة والتعامل مع المجتمع.

وتعرف أيضاً التنشئة السياسية بأنها عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق

مؤسسات المجتمع المختلفة والتنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع، كما تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم.⁽¹²⁾

وبما أن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع، لذا ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات الدولة السياسية بالإضافة إلى الأحزاب السياسية التي تعمل من أجل الاستقطاب السياسي، بهدف الوصول للسلطة، والحفاظ المجتمع ونظامه السياسي السائد ومعاييره الأيديولوجية ومرونته الديمقراطية والانفتاح محلياً وإقليمياً وعالمياً، وهذا الأمر ليس موجود في الحالة الفلسطينية، فهناك أحزاب وتنظيمات تقوم بعملية التنشئة في الساحة الفلسطينية، وفق منظومة أفكارها ومعتقداتها السياسية والدينية، مما أنتج جيل كامل مشوهة فكرياً وثقافياً، وهذا ساعد بدوره في حدوث الانقسام الفلسطيني.

هناك ارتباط قوي بين العنف السياسي الموجود في الساحة الفلسطينية، كسلوك أو كنهج في الحياة السياسية الفلسطينية، خاصة بعد ظهور التيارات الإسلامية مع انطلاقة انتفاضة الحجارة الأولى عام 1987 وبين التنشئة السياسية الخاطئة، فمعرفة طبيعة الثقافة والتنشئة السياسة لأي نظام سياسي تساعد على تحديد خصائص النظام السياسي مثل تحديد موضع السلطة، وتحديد العلاقة بين مكونات النظام، وأهداف النظام. وكما تساعد الثقافة السياسية في تحليل وفهم أنماط العلاقات والتفاعلات بين مكونات النظام السياسي، وذلك من خلال تحليل أطرها الفكرية،⁽¹³⁾ وتعتبر التنشئة السياسية عملية مهمة جداً في المجتمع الفلسطيني والتي تقوم بها الأسرة والمدرسة والجامعة، بهدف غرس القيم الوطنية في الأجيال الشابة، وتعظيم الانتماء الوطني لفلسطين ولحقوق الشعب الفلسطيني، ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، وتعزيز الوعي السياسي والثقافي بحقوق الشعب الفلسطيني، والحفاظ على الأجيال الشابة من الوقوع فريسة سهلة في أيادي القوى المعادية للشعب الفلسطيني، لذلك تعتبر الأسباب الاجتماعية من أهم الأسباب التي تحول دون تحقيق المصالحة في المجتمع الفلسطيني، خاصة بعد تحول الانقسام الفلسطيني من انقسام سياسي ومؤسسي إلى انقسام اجتماعي وثقافي، بعد بروز مشكلة التنشئة السياسية التي ترتب عليها ظهور ثقافة تقديس الحزب والحركة على حساب الوطن.

وهناك أسباب أخرى، تتعلق بالاختلافات في الأطروحات الفكرية والسياسية بين

الحركات الإسلامية الفلسطينية والحركات الوطنية، نظراً لاختلاف في المرجعية الفكرية والأيدولوجية للطرفين؛ فالحركات الوطنية لم تستند إلى الدين بصورة حصرية أو أساسية في تحليلها للقضية الفلسطينية، وبالتالي في تحديد مواقفها السياسية ونضالها الوطني؛ كما فعلت الحركات الإسلامية التي اعتمدت الإسلام مرجعية لمثل هذا التحليل ولمثل هذه المواقف السياسية، كما أنها لم تعتمد التثقيف والتربية الدينية لأعضائها كما فعلت الحركات الإسلامية، التي تركز على التربية الإسلامية لأعضائها،⁽¹⁴⁾ ويضاف لذلك الاستقطاب الحاد بين حركة فتح وحماس والذي ظهر بوجود قوتين متوازيتين كما بينت نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وما نتج عنها من سيطرة حماس على قطاع غزة وسيطرة حركة فتح على الضفة الغربية، مع وجود برامج سياسية مختلفة وارتباطات عربية إقليمية ودولية تتناقض مصالحها مع برنامج التوافق الوطني والمصالحة الفلسطينية.⁽¹⁵⁾

ثانياً: مستقبل الأوضاع في الأراضي الفلسطينية

بين حركتي فتح وحماس تاريخ طويل من التنافس والصراع وانعدام الثقة، ورغم أنها يمثلان عمودي الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، ويحصدان عادة أغلب أصوات الناخبين الفلسطينيين، رغم ذلك لم ينجحاً حتى الآن في إدارة خلافاتها ضمن بنية مؤسسية واحدة، ولا من الاتفاق على أولويات المشروع الوطني الفلسطيني، ولا من تنفيذ الاتفاقات التي يوقعانها. وأدت حالات الشد المتبادل بين الطرفين في حالات عديدة إلى نتائج سلبية على العمل الفلسطيني، وإلى تعطيل كل طرف لمسار الآخر بحجة المصلحة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي لا بد من التعرض لموضوع العلاقة بين حركتي فتح وحماس على قاعدة إنفاذ اتفاق المصالحة الموقع عليه منذ مايو/أيار عام 2011م.⁽¹⁶⁾

هناك شرح فلسطيني يتكرس يومياً، خاصة في ظل سلطة وطنية دخلت مرحلة متقدمة من الترهل. لكن ذلك يبقى امراً ثانوياً إذا نظرنا إلى الدور الذي لعبته حماس، منذ ما قبل وضع يدها على قطاع غزة، في افشال المشروع الوطني. ففي صيف العام 2005، انسحبت إسرائيل من غزة. وفككت المستعمرات التي اقامتها فيه، لم يكن الانسحاب عملاً بريئاً وقف خلفه ارييل شارون رئيس الوزراء وقتذاك. كان الهدف يتمثل بالخروج من غزة بغية الإمساك بطريقة أفضل بالضفة والقدس الشرقية. بدل ان تساعد «حماس» في قيام كيان فلسطيني في غزة، يكون نواة لدولة نموذجية، عمل قادتها كل ما يستطيعون عمله للقول للعالم ان الفلسطينيين لا يستحقون دولة.⁽¹⁷⁾ ويشير الواقع المأساوي في فلسطين المحتلة، عشية اكتمال ملامح نظاميين سياسيين أحدهما في

الضفة، وآخر في غزة، إلى أن الأولوية يجب أن تكون بالفعل لا بمواصلة بيع المواطنين همومهم وإعادة اجترار التوصيف من جهة، والبحث في كل الممكنات، وليس الاستكانة إلى قدرية الظروف كمفعول وليس كفاعل من جهة ثانية، بما يجنب الفلسطينيين شعباً وأفراداً مزيداً من الكوارث والفرقة والتفتيت، ما يؤكد حيويته كشعب جدير بالحرية. وإذا لم يكن بالإمكان إنهاء الانقسام، فإن الأولوية يجب أن تكون، حكماً وواقعاً، في وقف الانهيار في بنى المجتمع ومقدراته السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية عند الحال، التي وصلت إليها ودفعها إلى الامام، لا نحو مزيد من الانهيار.⁽¹⁸⁾

فالأزمة الحالية تتطلب إعادة الاعتبار للمشروع الوطني، وتحديد الهدف الوطني المركزي، والأهداف الوطنية الأخرى، ووضع استراتيجية عمل وطنية تكون كفيلاً بتحقيق هذه الأهداف، وإعادة بناء وتنظيم منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها حركة تحرر وطني تقود صراعاً ضد المشروع الصهيوني الاستيطاني الكولونيالي، وتهدف إلى الانتصار عليه، وتصفيته، وليس الوصول إلى حل وسط معه.⁽¹⁹⁾

وفي إطار الحديث عن وضع آليات وبرامج للخروج من مأزق الانقسام الفلسطيني يجب التأكيد أولاً على أن المدخل الحقيقي لإنهاء الانقسام الفلسطيني واستعادة الوحدة الوطنية هو حل القضايا الاجتماعية وتوحيد آليات وأسس التنشئة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، لذلك يتوجب العمل وبشكل سريع على وضع استراتيجية وطنية شاملة، وتوضيح الأسس العلمية والمنهجية الصحيحة لعملية التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، من خلال التركيز على العملية التعليمية والمؤسسات التربوية وجعلها الحلقة الأولى في عملية التنشئة الاجتماعية، بهدف غرس القيم الوطنية العليا لدى الأجيال الشابة، وتعزيز الانتماء للوطن والقضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، ونشر ثقافة التسامح والاختلاف والمواطنة، والابتعاد عن ثقافة التخوين والتكفير وتقديس الحزب، بما يضمن تماسك المجتمع الفلسطيني وإصلاح الحياة السياسية وتعزيز النسيج الاجتماعي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. فكل ذلك أصبح يتطلب الاتفاق على استراتيجية وطنية شاملة تنطلق من الثوابت التالية:

« ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني، وإعلاء راية الوطنية الفلسطينية ضمن برنامج وحدة وطنية شامل، يقوم على أساس الشراكة في القرار السياسي، زمن الحرب والسلم من خلال التوافق على برنامج سياسي واستراتيجية للتحرر الوطني. « تجريم الاقتتال الداخلي واستخدام السلاح في حل الخلافات الداخلية، بما يضمن عدم تكرار تجربة الانقسام الفلسطيني، والعمل على توحيد أسس وآليات التنشئة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، بما يضمن تعزيز النسيج الاجتماعي والقضاء

على ثقافة التخوين والتكفير وتقديس الحزب على حساب المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

« تفعيل وتطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ودمقرطة النظام السياسي الفلسطيني والحياة السياسية الفلسطينية، عبر اعتماد صندوق الانتخابات، بما يضمن تعزيز المشاركة السياسية من كافة فئات المجتمع، والعمل على وضع دستور دائم ينظم الحياة السياسية الفلسطينية والعلاقات بين الأحزاب والقوي الفلسطينية والمواطن.

الهوامش:

- 1 تقرير صحفي بعنوان: بعد نصف قرن على حرب 1967 مصر لم تستعد دورها القيادي في العالم العربي، جريدة رأي اليوم الإلكترونية، بتاريخ 2017/26، على الرابط التالي: <http://www.raialyoum.com/?p=685345>
- 2 ثابت، عبير، حزيران الفلسطيني في عامه الخمسين، أمد للإعلام، بتاريخ 2017/6/5، على الرابط التالي: <https://goo.gl/Z4TKCN>
- 3 المؤتمرات الدولية للقضية الفلسطينية بين الحقيقة والسراب، أمد للإعلام، بتاريخ 2016/2/10، على الرابط التالي: <https://www.amad.ps/ar/Details/110405>
- 4 ياسين، عبير، وجمعة، محمد، منظمة فتح من منظور التسوية السلمية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2005 م، ص 35
- 5 أبو قاسم، سلامة، زيدان، (اللواء مازن عز الدين) العسكرية الفلسطينية من 1948 إلى 1973، مطابع دار الأيتام الإسلامية الصناعية 2009م، ص 109
- 6 صالح، محسن، محمد، فلسطين، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، دار الأعلام العربي، القاهرة 2003، ص 390
- 7 صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية من 1949 إلى 1993، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت 2002، ص 243
- 8 أبو كريم، منصور، تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، حركة فتح نموذجاً، مرجع سابق، ص 118
- 9 البرغوثي، مصطفى، رغم خمسين عاماً من الاحتلال فلسطين صامدة وتقاوم، أمد للإعلام، بتاريخ 2017/6/5، على الرابط التالي: <https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=176636>
- 10 شراب ناجي، الفلسطينيون والمصالحة، سيناريوهات وبدائل النجاح والفشل، منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة 2014، ص 64
- 11 دراسة، الانقسام الفلسطيني.. تسلسل زمني، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2011، على الرابط التالي: <https://goo.gl/l3xjen>
- 12 الغزي، ناجي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية، دراسة تحليلية، العراق 2009
- 13 البطنجي، عياد، التنشئة السياسية والعنف السياسي في النظام السياسي، الحوار المتمدن، 2007، على الرابط <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116296>
- 14 حمودة، سميح، الحركات الإسلامية: المشروع الوطني والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، رام الله 2014، ص 15:16
- 15 وثيقة الوحدة الوطنية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، رام الله، 2015، ص 3
- 16 صالح، محسن. حماس وانعقاد المؤتمر السابع لفتح، معلومات نشرت على الموقع الإلكتروني: الجزيرة نت، نوفمبر 2016، على الرابط التالي: <https://goo.gl/m5f9no>

17 خيرالله، خيرالله، نكبة غزّة» التي صنعها «الإخوان، أمد للإعلام، على الرابط التالي:

<https://www.amad.ps/ar/Details/176208>

18 يونس، عصام، مجتمع مع وقف التنفيذ، وكالة سماء الإخبارية، بتاريخ 2013/10/29، على الرابط التالي:

<https://goo.gl/79inel>

19 المصري، هاني. المشروع الوطني الفلسطيني في خطر، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 70، بيروت، 2007، ص 54

قوانين
وتشريعات

موقف القانون الدولي من التغذية القسرية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين

منال جمال خميس خصيب *

المقدمة:

الإضراب عن الطعام هو وسيلة لاعنفية يستخدمها السجناء وخاصة السياسيون منهم في دول عدة من العالم للإحتجاج على هضم حقوقهم، وللكفاح من أجل تحسين ظروفهم المعيشية والإنسانية. وهو وسيلة كفاحية يستخدم فيها الإنسان أمعائه الخاوية كوسيلة للضغط على الخصم وإحراجه أخلاقياً. وهناك نوعان من الإضراب عن الطعام: أحدهما يتم بالإمتناع عن الطعام الصلب ولكن يتعاطى خلاله السجن المضرّب عن الطعام السوائل، أما النوع الآخر- ويسمى الإضراب الجاف- فيضرب فيه السجن عن الطعام الصلب والسائل معاً.¹

ويستخدم الإضراب كوسيلة كفاحية منذ أمد بعيد وبشكل مختلف لدى حضارات متنوعة، كما استخدمه المهاتما غاندي في مقاومته السلمية للإستعمار البريطاني، واستخدم ويستخدم على نطاق واسع كوسيلة احتجاجية في العالم داخل المعتقلات وخارجها، ومن أبرز البلدان التي أثار فيها إضراب السجناء عن الطعام: إيرلندا، وتركيا، وغواتانامو، وفلسطين.²

يوصل الإحتلال الإسرائيلي سياسته الممنهجة في تدمير وتشيت الشعب الفلسطيني من خلال حملات الاعتقال التي يشنها عليهم، فوصل عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين الذين يقبعون في سجون الإحتلال الإسرائيلي حوالي ستة آلاف وثلاثمئة (6300)³ أسير من الرجال والنساء والأطفال في الربع الأول لعام 2017؛ مما يحرمهم من حريتهم وحقوقهم الإنسانية والقانونية. ولا نبالغ لو قلنا أن الأسرى والمعتقلين⁴ في السجون الإسرائيلية يموتون في اليوم مئة ألف مرة، حيث تنتهك حقوقهم في كافة المناحي دون مراعاة ما نص عليه القانون الدولي والمواثيق الدولية التي تكفل حقوقهم، فقد تكون على الصعيد التعليمي والثقافي بحرمانهم من استكمال الدراسات العليا ومن حصولهم

* محامي ومستشار قانوني - رام الله

على بعض الكتب، وقد تكون على الصعيد الصحي كسياسية الإهمال الطبي المتبع بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين المرضى وعدم وجود بيئة صحية نظيفة في زنازينهم، وقد تصل الانتهاكات الى حرمان أسرهم من زيارتهم إضافة الى فرض عقوبات شديدة بحقهم واستخدام سياسة الاعتقال الإداري والعزل الانفرادي وغيرها.

إن هذه الأوضاع القاسية والتي تصاعدت كثيراً في السنوات الأخيرة أدت الى انفجار في السجون الإسرائيلية؛ مما دفع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين الى اتخاذ خطوات تصعيدية ضد إدارة السجون لتحقيق حقوقهم الأساسية والإنسانية، وذلك من خلال الإضرابات المفتوحة عن الطعام أو كما سميت بـ«معركة الأمعاء الخاوية»⁵ حيث بدأت في عام 2012، والتي لازالت متبعة من قبل عدد من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين كوسيلة للضغط على الجانب الإسرائيلي لتحقيق مطالبهم؛ مما دفع الإحتلال الإسرائيلي الى إتباع وسيلة للتملص من مسؤوليتهم إتجاه الأسرى والمعتقلين في المحافل الدولية؛ وذلك عن طريق ما يُسمى بـ«التغذية القسرية».

إشكالية البحث:

كثيراً ما يقوم الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بتعبيرهم عن رفض حالة الأسر والاعتقال عن طريق الإضراب عن الطعام. ونتيجة للإضراب تعرض العديد من الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام لتدهور صحي وصل في بعض الأحيان لاعتبارها حالات محتمة بالموت، الأمر الذي حاولت معه دولة الإحتلال (إسرائيل) لفرض سياسية وقانون التغذية القسرية، وقد رافق هذه المحاولات عدداً من المواقف المتباينة فيما يتعلق باعتبار هذا الإجراء مشروع لكونه يستهدف الإبقاء على حياة الأسرى والمعتقلين من جهة أو تعذيب بوصفه إنتهاكاً لحقهم في جسددهم وفقاً لقواعد القانون الدولي من جهة أخرى.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من الأهداف التي يسعى الى تحقيقها، مواكباً الجهود الرسمية والأهلية في متابعة قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين المضربين عن الطعام التي تسعى الدولة الفلسطينية لحلها في الآونة الأخيرة، عن طريق طرحها في المحافل الدولية والتفاوض فيها مع الجانب الإسرائيلي، تزامناً مع ازدياد أعداد الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، الذين يلجؤون لهذه الوسيلة السلمية لتحقيق مطالبهم؛ مما يُعرض عدد كبير منهم لمخاطر صحية الى جانب خطر فقدانهم للحياة في أي لحظة؛ وبالتالي سيكون للتوصيات التي سيخرج بها البحث أهمية للجانب الفلسطيني والدولي بتقديم النصائح الأكاديمية لكيفية التعامل مع هذه القضية الخطرة والمستمرة. وتعاظم

أهميتها أيضاً بتوافر عامل الجدة فيها، لكونها تقدم معالجة جديدة لموضوع شحت فيه الأدبيات السابقة، ولم يأخذ مكانه المستحق من حيز البحث العلمي.

أسئلة البحث:

يحتوي البحث على أسئلة رئيسية تكمن في:

- ما هو مفهوم التغذية القسرية وماهي مراحل تطورها التاريخي؟
- ما هو الفرق بين التغذية القسرية والعلاج القسري، وما هي مخاطرها؟
- ما هو موقف القانون والقضاء الدولي والإسرائيلي من التغذية القسرية؟
- ما هي الحقوق المتصلة بالتغذية القسرية؟

أهداف البحث:

- يسعى البحث الى الإجابة على أسئلته لتحقيق الأهداف الآتية:
- تحديد مفهوم التغذية القسرية والتعرف على مراحل تطورها تاريخياً.
 - التمييز بين التغذية القسرية والعلاج القسري؛ لتسهيل تكييف الممارسات الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين المضربين عن الطعام، ومعرفة مخاطر التغذية القسرية الجسدية والنفسية.
 - دراسة موقف كل من القانون والقضاء الدولي والإسرائيلي من التغذية القسرية.
 - تحليل الحقوق المتصلة بالتغذية القسرية، لمعرفة ما اذا كانت نوع من أنواع التعذيب والمعاملة الإنسانية الحاطة بالكرامة مما يجعلها جريمة حرب أم أنها تستهدف الحفاظ على حياة الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام.
 - تقديم التوصيات للجهات الرسمية المعنية للتعامل على أوجه السرعة مع هذه القضية بتشكيل رأي عام داخلي ودولي وجماعة ضاغطة جديدة لحلها، وتعريف الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام بحقوقهم المكفولة دولياً في هذه الحالة.

منهجية البحث:

يقوم البحث أساساً على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال وصف وتحليل النصوص القانونية وأحكام القضاء الإسرائيلي، ومقارنته مع القانون والقضاء الدولي ذات الصلة بالموضوع. وبذلك يستخدم البحث أساليب البحث الكيفي، وكما يستفيد بالاستعانة بالأدبيات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بموضوع البحث، وخصوصاً فيما يتعلق بالإطار النظري للبحث، ويستخدم البحث لجمع مادته أسلوب التحليل المنظم للتشريعات والوثائق التي ستكون المادة المرجعية الأساسية للبحث، مع عمل مقابلات ميدانية قد تساهم في إخراج نتائج وتوصيات مهمة للبحث.

الأدبيات السابقة:

لم تُسفر نتائج البحث في الأدبيات السابقة إلا عن وجود عدد قليل منها ذات صلة بفكرة البحث، وليس خطها العام ومنهجيتها: الأولى من إصدار «هارفارد» مجلة القانون الدولي في نهاية عام 2016؛⁶ والثانية من إصدار «مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان» في نهاية عام 2015.⁷

وجاءت المقالتين توكباً مع صدور قانون التغذية القسرية في 2015/7/30، إلا أنهما تعانيان من قصور في تحديد ماهية التغذية القسرية ومخاطرها الجسدية والنفسية، والفرق بينها وبين العلاج القسري، وعدم احتوائهما على الحقوق المتصلة بالتغذية القسرية بشكل مفصل وواضح؛ كالحق في تقرير المصير مقابل الحق في. وهذا ما يبرر أهمية إعداد هذا البحث، للتصدي لهذا القصور فيهما.

نطاق البحث:

يتناول هذا البحث تعقب إضرابات الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين عن الطعام في السجون الإسرائيلية منذ عام 2012، وتعد هذه الفترة البدايات الفعلية لتشريع قانون يسمح بالتغذية القسرية، وبوصلة الإضرابات الفردية اللاحقة عليها. كما سيجتهد الباحث في تحليل القانون والقضاء الدولي والإسرائيلي للتغذية القسرية.

مفهوم التغذية القسرية

أكد العديد من المختصون خطورة التغذية القسرية وطريقة إجرائها، لذلك ينبغي بدايةً البحث في مفهومها من ثلاثة نواحي، فهي تُعرف طبياً وإجرائياً وقانونياً، وكما تتفق الدول في تعريفها من الناحيتين الطبية والإجرائية، أما القانونية فهي تختلف فيها حسب تعريف كل دولة لها من خلال قوانينها، إلا أنه لم يسبق العمل بها بتشريعيها قانونياً من قبل أي دولة بالعالم باستثناء دولة الإحتلال (إسرائيل).

فمن الناحية الطبية يتم تعريفها بأنها: «إعطاء الغذاء السائل عبر أنبوب أنفي معدي في حالة رفض الشخص تناول الغذاء أو بسبب عدم وجود رغبة لديه»،⁸ أما الناحية الإجرائية فتُعرف بأنها: «إرغام الأسير والمعتقل المضرب عن الطعام على تناول الطعام والسوائل، حيث يتم ربطه بكرسي، أو يمسك به بالقوة سجانون، أو ممرضون إذا كان ذلك في المستشفى، ويتم تثبيت رأسه لمنع من التحرك، ثم يقوم شخص آخر بإدخال أنبوب بلاستيك (بريش) عن طريق الأنف حتى يصل الى المعدة، ثم يضح سائل لزج إلى المعدة مما يشكل خطورة حقيقة على حياة الأسرى والمعتقلين»⁹ وقد تتم التغذية القسرية عن طريق حقن الوريد بالمغذيات، أو إدخال الطعام الى المعدة عن طريق عمل فتحة في جدار البطن الخارجي للوصول للمعدة. وتسبب كل هذه الطرق ضرراً في الأنسجة المحيطة وألماً شديداً وإلتهاباً حاداً.¹⁰ وللتفصيل أكثر حول مخاطر التغذية القسرية.

في حين تُعرف قانونياً بالرجوع الى قانون التغذية القسرية الإسرائيلي أو الذي أطلق عليه ب «قانون منع أضرار الإضراب عن الطعام» المصادق عليه من قبل الكنيست الإسرائيلي في المادة (19/ي/ج/أ) بأنه: «يتم طلب رخصة لإعطاء علاج طبي للأسير إذا رأى الطبيب أن هناك خطر على حياة الأسير إذا استمر في إضرابه أو سيؤدي وضعه إلى إعاقة دائمة، حيث يقدم الطبيب رأيه كتابياً ويرفع تقريره الطبي لرئيس مصلحة السجون ومستشار الحكومة ويتم بعدها رفعه الى رئيس المحكمة المركزية، كما لا يسمح لرئيس المحكمة المركزية أو نائبه بإعطاء العلاج الطبي إلا بعد اقتناعه أنه بذلت كافة الجهود لأخذ موافقة الأسير على التغذية القسرية»¹¹

التطور التاريخي للتغذية القسرية

من المهم جداً معرفة مراحل تطور التغذية القسرية وصولاً الى يومنا هذا؛ لمعرفة

الأساليب والطرق التي كانت تتبع سابقاً والمتعبة الى الآن ومدى شرعيتها مع القانون الدولي، ولكن قبل ذلك ينبغي تتبع الإضرابات عن الطعام بهدف الوصول لبدايات التغذية القسرية.

يدلنا التاريخ الى أن بدايات الإضراب عن الطعام يعود الى ما قبل المسيحية في إيرلندا، حيث كانت تعرف باسم «troscadh» أو «Cealachan» وكانت توجد قواعد محددة للإضراب عن الطعام في ذلك الوقت، ثم مرت بعدها إيرلندا عبر عدة حقبات من التاريخ بالإضراب عن الطعام إلا أن أبرزها بعام 1923 حيث دخل 8000 سجين من الجيش الجمهوري الإيرلندي إضراباً عن الطعام؛ احتجاجاً على استمرار دولة إيرلندا الحرة في اعتقالهم، إضافة الى عام 1981؛ حيث توفي عدد منهم مضربين عن الطعام.¹²

أما في الهند، فقد ألغت الحكومة الهندية عام 1861 ممارسة الإضراب عن الطعام من أجل الحصول على العدالة أمام باب الطرف المخالف (عادة المدين)، وهذا يدل على انتشار هذه الممارسة قبل ذلك التاريخ أو على الأقل الوعي العام بها، وهذه الممارسة الهندية قديمة وتعود إلى نحو 400 إلى 750 قبل الميلاد. وكان أكثر من اشتهر بالمقاومة السلمية «المهاتما غاندي» الذي قام بعدة إضرابات عن الطعام مع عدة من الشخصيات الهندية السياسية؛ بهدف الحصول على استقلال الهند عن المملكة البريطانية.¹³

وفي بريطانيا، خاضت المطالبات بحق اقتراع المرأة في مطلع القرن العشرين إضراباً عن الطعام في السجون البريطانية، وكانت «ماريون دونلوب» أول من بدأت الإضراب عن الطعام في العام 1909، وقد توفيت كل من «ماري كلارك» «وجين هيوارت» «وكاثرين فراي» وغيرهن نتيجة لما تعرضن له من إطعام قسري بالقوة، وقد استخدمت المطالبات الأمريكيات بحق الاقتراع للمرأة أيضاً بهذه الطريقة من الاحتجاج السياسي أسوة بنظيراتهم البريطانيات.¹⁴ ومن هنا نلاحظ أن بداية استخدام التغذية القسرية كانت ضد النساء السجينات في بريطانيا، والتي مهدت الطريق لاحقاً لغيرها من مثيلاتها لاستخدام هذه الطريقة بحق المضربين عن الطعام.

وإنقلاً للتاريخ البشري الحديث كان هنالك عدة دول كانت مجبرة على التعامل مع حالات إضراب جماعية عن الطعام أبرزها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية واللذان اكتسبتا الخبرات في التعامل مع الإضرابات الجماعية عن الطعام واكتسبتا معلومات طبية عن فيسيولوجيا جسم المضرب عن الطعام.¹⁵ ففي عام 2013 دخل أكثر من نصف معتقلي غوانتانامو إضراباً عن الطعام احتجاجاً على تعذيبهم أحد عشر عاماً من

الاعتقال دون وجود تهمة موجة لهم.¹⁶ ومن ينظر للطريقة التي كانت تمارس بها التغذية القسرية في معتقل غوانتانامو لا تدع مجالاً للشك بأنها محاولة للانتقام والتعذيب وليس لإنقاذ حياتهم.¹⁷

وخاض الأسرى الفلسطينيون إضرابات عديدة عن الطعام في مواجهة سياسات الإحتلال كان أشهرها إضراب الأسرى الجماعي عام 2012،¹⁸ وشارك فيه 1800 أسير إعتراضاً على سياسة الاعتقال الإداري، وطالبوا بحق زيارة الأهالي لسجناء غزة وإنهاء تمديد الحجز الانفرادي، ونجح الأسرى حينها بإخضاع الإحتلال لمطالبهم بعد ما يقارب الشهر من الإضراب المتواصل عن الطعام.¹⁹ وكرد من قبل الإحتلال الإسرائيلي على هذا الإضراب الجماعي طرَحَ قانون التغذية القسرية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين المضربين عن الطعام، فقد قام وزير الأمن الداخلي «جلعاد أردان» بطرحه كتعديل لقانون «مرسوم السجون»،²⁰ لاغياً حقهم في الاحتجاج السلمي على الإجراءات التعسفية والانتهاكات اللاإنسانية الممارسة بحقهم، وتمت الموافقة عليه بالقراءة الأولى في العام 2014، ومن ثم تمت بلورته ليصبح مشروع قانون «الإطعام القسري للأسرى المضربين عن الطعام»،²¹ وصادق عليه الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 2015/7/30 بالقراءتين الثانية والثالثة بموافقة 46 عضواً مقابل معارضة 40 عضواً.²²

وكما يجب الذكر، بأن سلطات الإحتلال قد مارست التغذية القسرية ضد معتقلين فلسطينيين في سجن نفحة في عام 1980، مما نجم عن ذلك استشهاد ثلاثة أسرى: وهم الأسير راسم حلاوة، والأسير علي الجعفري، والأسير إسحاق مراغة. 23. وتعد هذه الممارسة الإسرائيلية الأولى للتغذية القسرية، ولم تمارس بعدها الى الآن، إلا أن الإحتلال الإسرائيلي يستخدم أسلوب التهديد باستخدامها بحق الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام وتحديداً بعد صدور القانون المذكور أعلاه.

وفي 2016/9/11 أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية حكماً يجيز إطعام الأسرى المضربين عن الطعام قسرياً، حتى في حال اعتراضوا على ذلك. 24. وسيترك الباحث الحديث عن كل من القانون المذكور أعلاه وموقف القضاء الإسرائيلي الى فرع آخر من هذا البحث.

الفرق بين التغذية القسرية والعلاج القسري

كما سبق وذكر بأنه لغايات تكييف الممارسات الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، ينبغي التفريق بين التغذية القسرية والعلاج القسري من حيث:

أولاً: تعريف كل منهما:

« فتُعرف التغذية القسرية دون إخلالها بالمفهوم الطبي والإجرائي والقانوني سابقات الذكر بأنها: «إطعام الشخص رغماً عنه وعادة ما تتم من خلال أنبوب يدخل عن طريق الأنف ليصل الى المعدة عن طريق المريء. كما ويمكن أن يتم الإطعام القسري من خلال إعطاء المغذيات عن طريق حقن الوريد بها، أو إدخال الطعام الى المعدة عن طريق عمل فتحة في جدار البطن الخارجي للوصول الى المعدة. وتسبب كل هذه الطرق ضرراً في الأنسجة المحيطة وألماً شديداً والتهاب حاداً.» واستخدمت التغذية القسرية بحق الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام كما سبق وذكر في هذا البحث.

« في حين يُعرف العلاج القسري بأنه: « تقديم العلاج الطبي للمريض أو الأسير المضرب عن الطعام رغماً عنه، أو دون الحصول منه على موافقه.»²⁵ وقد استخدم العلاج القسري بحق أكثر من أسير ومعتقل مضرب عن الطعام كالأسير مالك القاضي.²⁶

ثانياً: الغطاء القانوني لكل منهما

« تخضع التغذية القسرية لقانون التغذية القسرية «قانون منع الأضرار الناجمة عن الإضرار عن الطعام» المصادق عليه في 30 تموز 2015 من قبل الكنيست الإسرائيلي، والذي يعد تعديل لقانون «مرسوم السجون».²⁷

« أما العلاج القسري فشكل مشرعو القانون في دولة الإحتلال كإجراء استثنائي آلية للسماح للجان الأخلاق الطبية في المستشفيات بعلاج المرضى دون الحصول على موافقة منهم ورغماً عنهم في حالات الخطر الشديد على حياتهم. وتتص الفقرة (15) من قانون حقوق المريض في دولة الإحتلال لسنة 1996²⁸: «بالسماح للأطباء بتقديم العلاج القسري للمرضى من أجل الحفاظ على حياتهم.» وبناءً على هذا القانون تؤسس لجان أخلاقية في كل مستشفى للنظر في طلب الأطباء علاج مرضاهم قسرياً في حال رفضوا أخذ العلاج بإرادتهم وفي حالات الخطر الشديد على حياتهم. وبحسب الفقرة (24) من قانون حقوق المريض المذكور أعلاه أنه: «تتشكل لجنة الاخلاق الطبية من خمسة أعضاء وهم: طبيبان في تخصصات مختلفة، محامي مخول ان يكون قاضي محكمة مركزية يكون رئيس اللجنة، ممثل عن الجمهور او رجل دين، طبيب نفسي أو مختص اجتماعي وممرضة مختصة.»²⁹

ثالثاً: نظرة القانون الدولي وحقوق الإنسان التي تنتهك في كل منهما³⁰

«التغذية القسرية: تشكل التغذية القسرية بالشكل الذي تمارسه دولة الإحتلال بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين المضربين عن الطعام إنتهاكاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ويخالف ما نصت عليه اللجنة الدولية للصليب الأحمر والبيان المشترك الذي صدر في عام 2015 من الأمم المتحدة والمادة 3 من اتفاقية جنيف الثالثة والمختصة في معاملة أسرى الحرب. وأكد البيان الذي أصدرته الأمم المتحدة في 8 آب 2015 على عدم شرعية التغذية القسرية والاعتقال الإداري بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ودعا البيان الى الإفراج عن جميع المعتقلين الإداريين، أو الإبقاء على احتجاجهم بعد توجيه تهمة واضحة لهم أمام المحاكم. كما وعكس البيان شرعية مطالب المعتقلين المضربين عن الطعام المحتجزين بأوامر اعتقال إداري.

«العلاج القسري: نص إعلان مالطا الذي تبنته منظمة الصحة العالمية على أنه «يحظر ممارسة الضغط لإنهاء إضراب عن الطعام، واستخدام العلاج الطبي القسري». وأشارت اتفاقية طوكيو الى أنه «يحظر مشاركة الأطباء في التعذيب، ويتضمن ذلك التغذية القسرية وعلاج المضربين عن الطعام قسرياً». تعتبر الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعية الطبية العالمية العلاج القسري نوع من أنواع المعاملة القاسية وللإنسانية والمهينة، وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وحقوق الإنسان. كما وتنص المادة الثانية (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على «حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية». وهذا الحق ينطبق دون تمييز على جميع الأشخاص بما فيهم الأسرى والمعتقلين.»

وأخيراً؛ تشترك ممارسة كل من التغذية والعلاج القسري بانتهاك الحقوق التالية: الحق في الاستقلال الشخصي، الحق في تقرير المصير، الحق في عدم التعرض للتعذيب، الحق في الصحة والسلامة الجسدية، الحق في الاحتجاج، كما وتشكل التغذية القسرية انتهاكاً لأداب مهنة الطب ومبادئ القانون الدولي.

مخاطر التغذية القسرية

قبل التطرق للحديث عن مخاطر التغذية الجسدية والنفسية، يجب بدايةً الحديث عن الأخلاقيات الطبية التي تحكم مهنة الطب؛ وبخصوص ذلك تم عمل مقابلة مع الدكتور حسام النادي -أخصائي في الجهاز الهضمي والكبد-، الذي قال: «بأن الأخلاقيات الطبية تمنع الطبيب على إجبار المريض على الوقوع تحت تأثير علاج أو إجراء طبي

(كعملية) أو أي مؤثر خارجي على الجسم قد يؤدي الى آثار إيجابية أو سلبية على حد سواء بالنسبة لمتقبل هذا العلاج أو الإجراء. وفي هذا السياق تأتي التغذية القسرية كأحد الإجراءات أو التأثيرات التي قد يستخدمها الطاقم الطبي إتجاه الشخص أو المريض لهدف أو آخر.»

وكما أكد الدكتور حسام أيضاً على أنه: « ومن ناحية أخلاق المهنة الطبية كذلك؛ فإنها تلزم أي طبيب يقوم بإعطاء علاج معين؛ أو بإجراء طبي معين (كعملية مثلاً)؛ أو تقديم التغذية الى المريض بأخذ موافقة المريض الخطية الصريحة بحضور شهود في حال كان بالغاً وعاقلاً حسب التعريف القانوني، أو أخذ موافقة ولي أمره إذا كان غير ذلك حسب التعريف القانوني أيضاً. وحتى في الحالات الطارئة، عندما قد لا يكون الشخص المريض في وعيه لإعطاء موافقته أو في حالة غياب ولي الأمر في حالة الحاجة إليه؛ فإنه حسب أخلاق المهنة الطبية تتطلب موافقة إثنين أو أكثر من الأطباء أو أعضاء الطاقم الطبي في نفس الوقت، إضافة الى تطابق رأيهما الطبي حول الحالة من أجل إجراء العلاج أو العملية المعينة، وعادةً هذا ينتج في الحالات الطارئة التي تتطلب تدخل لإنقاذ حياة الشخص المريض.»

أما من ناحية التعريف الطبي، فقد عَرَفَ الدكتور حسام النادي التغذية القسرية بأنها: «أي إجراء متبع من قبل الطواقم الطبية أو الطواقم الطبية المساعدة؛ بهدف إدخال الغذاء بأشكاله المختلفة الى جسم الشخص المُمتنع عن الطعام عن أي طريق متعارف عليه طبيًا سواء عن طريق الجهاز الهضمي أو الإدخال المباشر الى الدورة الدموية.» من هنا وحسب التعريف الطبي وكذلك بناء على مبادئ أخلاق المهنة الطبية، يمكن الاستنتاج بأن إجبار الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام من قبل الطواقم الطبية أو الطواقم الطبية المساعدة على تناول الطعام أو إدخاله الى أجسادهم عنوة، يدخل وبشكل واضح في إطار التغذية القسرية التي تتنافى مع أخلاقيات مهنة الطب.

وبالانتقال الى مخاطر التغذية القسرية وتأثيرها ومضاعفاتها، فهي تقسم الى قسمين:

أولاً: المخاطر الجسدية

فمن ناحية طبية، قال الدكتور حسام النادي بأن: «التغذية القسرية للأسرى والمعتقلين تؤدي الى حدوث مضاعفات يترتب عليها مشاكل صحية قد تصل بخطورتها الى تهديد حياة الشخص أو الى الوفاة وذلك لسببين رئيسيين: فالسبب الأول؛ أن التغذية القسرية وبالعكس التغذية العادية الإرادية تتضمن إدخال المواد الغذائية والسوائل المغذية والماء الى

الجسم بحسابات وكميات في الغالب إما أنها تتجاوز حاجة الجسم أو تقل عن المطلوب، لأنها تعتمد على تلبية الاحتياجات الفسيولوجية (الوظيفية الطبيعية للجسم). أما السبب الثاني؛ فهو أن التغذية القسرية عادةً ما تتم بأساليب قسرية ضد إرادة الشخص المستهدف؛ مما يضطر الطاقم المشرف عليه الى استخدام وسائل غير تقليدية في إيصال التغذية القسرية الى داخل الجسم؛ مما قد يترتب عليه حدوث إصابات وخلل في وظائف الجسم نتيجة إتباع هذه الطرق التي عادةً ما تكون عنيفة مقارنة بالوضع الفسيولوجي في تلقي الغذاء.»

- ومن المضاعفات الطبية المحتملة على استخدام التغذية القسرية:³¹
1. التميّه "Over Hydration": ويحدث ذلك نتيجة إعطاء كميات زائدة عن حاجة الجسم إما عن طريق إدخال الماء الى الجهاز الهضمي بطريقة الحقن مباشرة بالماء الى فم الشخص أو عن طريق إدخال أنبوب التغذية عن طريق الأنف ليصل الى المعدة ومن ثم حقن الماء من خلاله الى داخل المعدة بكميات كبيرة أو عن طريق إعطاء السوائل من خلال الحقن الوريدية (القسطرة الوريدية) بكميات كبيرة زائدة عن حاجة الجسم أو ما يسمى التسمم بالماء "Water Taxication".
 2. اختلال تركيز الأملاح بالدم "Electrolyte Disbalance": وينتج ذلك بسبب إدخال السوائل بما فيها المحتوية على الأملاح خاصة عن طريق الوريد بكميات كبيرة؛ مما يؤدي الى زيادة أو نقصان غير طبيعي في تركيز الأملاح في الدم وخاصة أملاح البوتاسيوم والصوديوم والكلور والكالسيوم.
 3. الارتفاع الحاد في ضغط الدم "Hypertension": وتحدث نتيجة إدخال كميات كبيرة من السوائل الى الدورة الدموية عن طريق الحقن الوريدية بشكل زائد عن الحاجة.
 4. الاختناق "Asphyxy": وقد يحدث ذلك نتيجة دخول المواد الغذائية التي يتم حقنها عن طريق أنبوب التغذية الى مجرى التنفس (القصبات الهوائية) بدلاً عن دخولها الى المعدة سواء بسبب خطأ في إدخال الأنبوب الى المكان المناسب أو بسبب إعطاء كميات كبيرة من السوائل داخل الأنبوب بطريقة عنيفة؛ مما يؤدي الى تسربها من المريء الى المجرى التنفسي.
 5. حدوث نزيف الجهاز الهضمي العلوي "Upper GI Bleeding": نتيجة إدخال أنبوب التغذية عن طريق الأنف الى المعدة بطريقة عنيفة فقد يحدث تمزق في أغشية الأنف أو الفم أو المريء أو المعدة؛ مما يؤدي الى نزيف من هذه الأعضاء قد يهدد حياة المريض.
 6. حدوث تسمم الدم نتيجة نسرب العدوى الى مجرى الدم "sepsis": ويحدث عادةً في حالة استخدام الحقن الوريدية (الإبر) التي يتم إدخالها إما داخل الوريد أو تحت

الجلد لإعطاء السوائل أو المواد الغذائية بشكل متكرر؛ مما يزداد احتمال تسرب البكتيريا والفيروسات الى الدم وحدوث تسمم الدم الذي قد يؤدي الى مضاعفات جدية وأحياناً للوفاة.

وفي الواقع، إن الأمر في العلاج القسري من حيث مخاطره لا يختلف عن مخاطر التغذية القسرية الجسدية، فكلاهما لهما نفس التأثيرات والمضاعفات المترتبة على استخدامهما، وكذلك أيضاً يعد العلاج القسري منافياً لأخلاق المهنة الطبية كالتغذية القسرية، لذلك لا مجال للتفرقة هنا بين العلاج القسري والتغذية القسرية من ناحية المخاطر الجسدية الصحية.

ثانياً: المخاطر النفسية

إن أغلب الدراسات في هذا الموضوع تتجه الى دراسة الجانب الجسدي والصحي الناتجة عن التغذية القسرية، مهملت الجانب النفسي للأسير والمعتقل المضرب عن الطعام، لذلك؛ من أجل تفضي القصور من هذا الجانب، سيعرض الباحث البعد النفسي للتغذية القسرية والتي هي ثمرة من ثمار هذا البحث.

بالنظر العام الى التعريف الطبي للتغذية القسرية، بإرغام الأسير المضرب عن الطعام على تناول الطعام والسوائل، فالإرغام هنا هو عدم استعداد للتقبل وله بُعدين؛ فالأول هو البعد الذاتي للشخص (خارج عن إرادته) بالتالي هو الطعن بكرامته؛ أما الثاني ماذا ينجم عن هذا الإجراء. والتغذية القسرية هي إجراء من إجراءات التعذيب،³² تمارس إتجاه الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، وتتأثر بعوامل مختلفة حتى لو كانت نسبية الأثر أي تختلف من شخص لآخر، كعامل الاستعداد؛ أو الشخصية؛ أو الدعم الذي قد يتلقاه من منظمات حقوق الإنسان أو من الأهل أو غيرهم؛ بالإضافة الى عامل الشدة بالإجراء، ولكنه كتأثير له احتمالات متعددة: في أن الشخص نتيجة الإقدام على استخدام هذا النوع من التعذيب، إعتماً على تعريف التعذيب حسب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة واللائسانية عام 1984، يعترض الى ما يسمى ب«إضطراب ضغوط ما بعد الصدمة»، والتي هي غالباً يمكن تلخيصها الى مجموعات من المؤشرات:³³

1. أفكار إقتحامية: تتمثل في ملازمة الشخص على شكل أفكار وصور وأحاسيس، أي ذكريات التجربة وكأنها مستمرة. ومجرد وجود أي شيء يؤشر أو يتقاطع مع التغذية، يصبح وكأنه عبارة عن مثير والذي غالباً يرافقه تغيرات جسمية كسرعة

النبض؛ وسرعة التنفس؛ وأحياناً رعشة في الأطراف؛ إضافة الى نوع من إضراب النوم والكوابيس.³⁴

2. التجنب؛ وذلك بتجنب كل ما يثير ذكريات التجربة، والذي يتمثل عند الشخص بنوع من عدم الرغبة بالتحدث عن هذا الموضوع؛ مما يصبح أكثر ميولاً للانعزال والبعد عن الآخرين والجمود العاطفي في محيطه، ويصبح وكأنه إنساناً غريباً في تصرفاته أو بعيداً كل البعد عن أطباعه الشائعة (أي بعيداً عن المشاركة الاجتماعية) على مستوى محيطه.³⁵

3. الاستثارة العالية، وغالباً يصبح لديه نوعاً من ردود الفعل المبالغ فيها كالتهيج والغضب وأحياناً قد تصل الى حد التكسير، أي لا تتسم وتتفق مع جسامه الحدث؛ إضافة الى عدم التركيز والقدرة في حياته اليومية؛ والحس الأمني العالي أي توجس مبالغ فيه وحذر من الآخرين، ويدفعه ذلك الى التشكيك بمحيطه، والحساسية من الضوضاء وأي من المثيرات المجتمعية، إضافة الى أعراض ثانوية قد يتعرض لها للتخلص من هذه المؤثرات؛ فيتجهون الى التدخين أو الإدمان أو الكحول في بعض الأحيان مع بقاء حالة التوتر والقلق المتواصل.³⁶

إن الأعراض سابقة الذكر، هي أهم ما تميز حالة «ما بعد الصدمة»، مع الاحتمالات العالية أن هذه الأعراض الإكتسابية تتحول من حالة عرضية الى مرضية، فإجراء التغذية القسرية هي طعن لإرادة وأدمية الشخص، مما يُعرضه في بعض الأحيان الى تقدير متدني لذاته، وهذا ما قد ينعكس على شكل أفكار سلبية أو بانعزال أو بشعور بالذنب أو بجلد ذاته وقد تصل الى حد إيذاء الذات. ومن مقتضى الأهمية، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الإيهام بالعمل أي التهديد بإجراء التغذية القسرية هو نوعاً من أنواع التعذيب النفسي وإن لم يتم. وفي حال نجاح الأسير والمعتقل المضرب عن الطعام في تحقيق إرادته ومطالبه، وبمتابعة تحديداً الأسرى والمعتقلين بشكل عام؛ ستبقى هنالك أبعاد وتأثيرات جسدية ونفسية طويلة الأمد وليست آنية.³⁷

الفرع الأول: التغذية القسرية وفقاً للمواثيق الدولية

بالرجوع الى المواثيق الدولية؛ فإننا نجد أن القانون الدولي الإنساني تدرج تحته اتفاقيات جنيف الأربعة، وتحديداً؛ اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب³⁸ واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب،³⁹ وقد نصت المادة (1/3) المشتركة بينهما على: «... ولهذا الغرض، تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن:

(أ) الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، (ج) الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة، ...»⁴⁰ فكما ذكر سابقاً في هذا البحث، في أن التغذية القسرية هي نوع من أنواع التعذيب حسب تعريف اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.⁴¹ وكما تُشكل خرقاً حسب نص المادة (2) من مبادئ آداب مهنة الطب في أنه: «يمثل مخالفة جسيمة لآداب مهنة الطب، وجريمة بموجب الصكوك الدولية المنطبقة، أن يقوم الموظفون الصحيون، ولا سيما الأطباء، بطريقة إيجابية أو سلبية، بأعمال تشكل مشاركة في التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو تواطؤاً أو تحريضاً على هذه الأعمال أو محاولات لارتكابها.»⁴²

وكما جاء في اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى الحرب في المادة (13) منها على أن: «يجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات. ويحظر أن تقترب الدولة الحائزة أي فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت أسير في عهدها، ويعتبر انتهاكاً جسيماً لهذه الاتفاقية. وعلى الأخص، لا يجوز تعريض أي أسير حرب للتشويه البدني أو التجارب الطبية أو العلمية من أي نوع كان مما لا تبرره المعالجة الطبية للأسير المعني أو لا يكون في مصلحته ...»⁴³ وبهذا تعد التغذية القسرية انتهاكاً فاضحاً لهذه الاتفاقية وهذا النص تحديداً، بحيث أن إجراءاتها يمكن أن يفسر حسب النص السابق بأنها معاملة لا إنسانية كونها تنتهك جسد وسلامة الأسير والمعتقل المضرب عن الطعام من خلال أساليبها المستخدمة في إدخال الطعام، إضافة إلى كسر إرادتهم عنوة عنهم مما يؤثر سلباً عليهم من الناحية النفسية. مع ذلك، فقد تهربت الولايات المتحدة في الحجج الموجهة لها ضد إطعام المحتجزين في خليج غوانتانامو؛ عن طريق نقل معتقل غوانتانامو إلى خارج الأراضي الأمريكية من أجل التحايل على المسألة بموجب القوانين المطبقة على البر الرئيسي للولايات المتحدة.⁴⁴

وجاء أيضاً في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في أوقات الحرب في المادة (32) على أنه: «تحظر الأطراف السامية المتعاقدة صراحة جميع التدابير التي من شأنها أن تسبب معاناة بدنية أو إبادة للأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها. ولا يقتصر هذا الحظر على القتل والتعذيب والعقوبات البدنية والتشويه والتجارب الطبية والعلمية التي لا تقتضيها المعالجة الطبية للشخص المحمي وحسب، ولكنه يشمل أيضاً أي أعمال وحشية أخرى، سواء قام بها وكلاء مدنيون أو وكلاء عسكريون.»⁴⁵ بالإضافة إلى البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف في المادة (75) التي نصت على:

«1. يعامل معاملة إنسانية في كافة الأحوال الأشخاص الذين في قبضة أحد أطراف النزاع ولا يتمتعون بمعاملة أفضل بموجب الاتفاقيات أو هذا الملحق «البروتوكول» وذلك في نطاق تأثيرهم بأحد الأوضاع المشار إليها في المادة الأولى من هذا الملحق «البروتوكول»...»
2. تحظر الأفعال التالية حالاً وإستقبالاً في أي زمان ومكان سواء إرتكبتها معتمدون مدنيون أم عسكريون: أ) ممارسة العنف إزاء حياة الأشخاص أو صحتهم أو سلامتهم البدنية أو العقلية وبوجه خاص.
ثانياً: التعذيب بشتى صورته بدياً كان أم عقلياً... ب) انتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة للإنسان والمحطة من قدره والإكراه على الدعارة وأية صورة من صور خدش الحياء...»⁴⁶ وكما ويمكن اعتبارها جريمة حرب وضد الإنسانية حسب المادتين (7) و(8) من نظام روما الأساسي.⁴⁷

أما بالنسبة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، فتشكل التغذية القسرية إنتهاكاً لما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عن حظر التعذيب في المادة (7) منه على: «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر.»⁴⁸ بالإضافة الى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وأيضاً هي تخالف ما نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة (12): «1. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه...»⁴⁹ وهنا أوضحت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة السابقة في تعليقها العام رقم 14 بأن: «بحيث نصت المادة (2/2) على: «لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب.»⁵⁰

أما بالنسبة للعرف الدولي، فجاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (5) منه: «لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.»⁵¹ في حين جاء في إعلان مالطا بشأن المضرين عن الطعام والصادر عن الجمعية الطبية العالمية في نوفمبر 1991 والموقع من (43) جمعية طبية عالمية، والذي أكد على ضرورة أن يكون التدخل الطبي لصالح المضرِب وبموافقته الصريحة أو الضمنية، ودون تدخل طرف ثالث، كما نص الإعلان في مبادئه على: «1. التغذية القسرية لا يمكن قبولها أخلاقياً.»

2. الإكراه على الأكل بالتهديد أو بالإجبار بالقوة هو نوع من انعدام الإنسانية والانحطاط الطبي، حتى لو قصد به إنقاذ حياة المضرّب أو تحقيق فائدة له.
3. ويتضمن ذلك أيضاً التغذية القسرية لبعض المعتقلين لترهيب الباقين ودفْعهم إلى وقف إضرابهم.⁵² «وأنه لمن الأخلاقي السماح للمعتقل بالإضراب حتى الموت طالما كانت هذه إرادته، بدلاً من إخضاعه رغم إرادته لتدخلات علاجية لا يقبل بها.»⁵³ بالإضافة إلى إعلان طوكيو الذي اعتمده الجمعية الطبية العالمية في أكتوبر لسنة 1975، فقد جاء ليمنع ويحظر الأطباء من ممارسة التعذيب أو حتى حضوره، ولقد جاء في مبادئه على: «إذا رفض السجين التغذية واعتبره الطبيب قادراً على تكوين حكم لا يخلو من العقل والعقلانية فيما يتعلق بنتائج هذا الرفض الطوعي للتغذية، فلا يجوز إطعامه بصورة قسرية. وينبغي أن يتأكد من قرار السجين بشأن قدرته على إصدار حكم من هذا القبيل من قبل طبيب مستقل واحد على الأقل. ويجب أن يفسر الطبيب إلى السجين عواقب رفض التغذية.»⁵⁴

وكما جاء بروتوكول إسطنبول في سنة 1999 كدليل التقصي والتوثيق الفاعلين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بحيث احتوى على المعايير الدولية القانونية ذات الصلة كالالتزامات القانونية بمنع التعذيب وهيئات وآليات الأمم المتحدة وغيرها.⁵⁵ وجاءت أيضاً الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على ذات النص فيما يتعلق بالتعذيب كغيرها من الاتفاقيات الدولية، فقد نصت المادة (3) منها على: «لا يجوز إخضاع أي إنسان للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة المهينة للكرامة.»⁵⁶

ومما سبق، يرى الباحث أنه بتفسير تلك الاتفاقيات الدولية؛ قد ضمنت بشكل عام الحماية للمضرّب عن الطعام من إجراء التغذية كونها نوع من أنواع التعذيب كما سبق وذكر، وذلك من خلال إيراد النصوص المانعة للتعذيب والحاطة بالكرامة، إضافة إلى وجود إعلانات قد تضمنت التغذية القسرية وشروطها أي جانب من التفصيل أكثر في الموضوع، وبالتالي يبقى بعد ذلك مدى التزام الدول بهذه الاتفاقيات وكيفية تعاملها مع المضرّبين عن الطعام، بحيث قد تكون موقعة أو مصادقة عليها؛ أو كإعلانات أو المبادئ التي لا تحتاج أساساً إلى توقيع أو تصديق الدول لها؛ مما يعني التزام عري في لها.

موقف القضاء الدولي من التغذية القسرية

نظرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان العديد من القضايا التي رفعت أمامها من قبل السجناء المضرّبين عن الطعام، ففي قضية نيفميرجيتسكي التي رفعتها ضد أوكرانيا في

عام 2005،⁵⁷ وافقت المحكمة على إطعام السجن المضرب عن الطعام، والذي اعتقل بسبب الاحتيال المالي وانتظاره عام على السجن دون محاكمة؛ مما دفعه الى الإضراب عن الطعام، ورداً على ذلك؛ قامت السلطات الأوكرانية بتغذيته قسرياً مستتدة الى قانون محلي يسمح بتغذيته عندما تكون حياة السجن في خطر، فأكدت المحكمة على: «أن التغذية القسرية ليست تعذيباً، شريطة وجود ضرورة طبية حقيقية.» وكررت أيضاً أنه: «لا يمكن من حيث المبدأ اعتبار التدبير الذي يعتبر ضرورة علاجية من وجهة نظر المبادئ الطبية المعمول بها أمراً لا إنسانياً ومهيناً، فذات الشيء هي التغذية القسرية التي تهدف الى إنقاذ حياة السجن الذي يرفض في حالة الوعي تناول الطعام.» ورأت المحكمة أنه يجب على المدعى عليه (أوكرانيا) أن يثبت وجود ثلاثة شروط من أجل الإجبار على التغذية دون أن يشكل عملاً من أعمال التعذيب:

1. الضرورة الطبية؛
2. الضمانات الإجرائية للقرار بالتغذية القسرية؛
3. وألا تتم التغذية بطريقة مهينة أو غير إنسانية.

وقد أدى عدم قدرة حكومة أوكرانيا على إثبات وجود أي ضروريات طبية لإجبار السجن على التغذية، وعدم احترام الضمانات الإجرائية لذلك الى اعتبار قرار التغذية القسرية تعسفياً وعملاً من أعمال التعذيب إستناداً للمادة (3) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.⁵⁸

وكما أعادت ذات المحكمة تأكيد رأيها بشأن هذه المسألة في قضية أوزغول ضد تركيا، حيث ذكرت أن: «المتهمين (تركيا) تصرفوا آنذاك في مصلحة رافع الدعوى (أوزغول)، بهدف منع الضرر الذي لا رجعة فيه.»⁵⁹ وقد أعيد تأكيد مثل هذا الحكم في قضية راباز ضد سويسرا في عام 2013، وكان برنارد راباز مسجوناً بسبب مجموعة متنوعة من الجرائم ذات الصلة بالماريجونان، وشرع في إضراب عن الطعام على نطاق واسع أثناء محاكمته الطويلة التي تم فيها الإفراج عنه مراراً وتكراراً من السجن؛ ولكن بشكل مؤقت فقط. وكما كان يجدد إضرابه عن الطعام عند عودته، فأمرت المحكمة السويسرية الطبيب بإطعامه ضد إرادته أو مواجهة الإجراءات الجنائية، وهو أمر خاضه الطبيب في المحكمة. وعلى الرغم من عدم تحقيق التغذية القسرية أبداً، رفع راباز دعوى قضائية ضد الحكومة السويسرية في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بسبب ما يزعم أنه يعرض حياته للخطر من خلال عدم الإفراج عنه أثناء إضرابه عن الطعام، ورفضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الدعوى، واعتمدت على سابقيتها في نيفميرجيتسكي وأوزغول، وأكدت مجدداً أن أمر المحكمة السويسرية بإجبار السجن المضرب عن الطعام

على الإجبار أمر مشروع في حالة الضرورة الطبية. وفيما يتعلق باعتراضات الطبيب الأخلاقية، لاحظت المحكمة: «أن مختلف الإعلانات المهنية لأخلاقيات مهنة الطب التي تتجنب ممارسة إطعام السجناء بالقوة، كمبادئ آداب مهنة الطب «لا تشئ بحد ذاتها قواعد قانونية.»⁶⁰ وعلاوة على ذلك، وفي قضية أخرى لسيوراب ضد مولدوفا، وفي ضوء اللوائح الداخلية لسلطات السجن في مولدوفا التي تعتبر أن الإضراب عن الطعام سلوكاً غير نظامي، رأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: «أن الغرض من التغذية القسرية هو لا يهدف إلى حماية حياة المدعي (سيوراب) بل إلى تثبيطه ومنعه من استمرار احتجاجه.»⁶¹ وخلاصة الأمر، يرى الباحث أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان استقرت بسوابقها القضائية بأن تسمح بالتغذية القسرية لإنقاذ حياة المضرّب عن الطعام شريطة وجود ضمانات وبطريقة غير مهينة، وبإسقاط مفهوم التغذية القسرية هنا حسب كما سبق وذكر، فمن المستحيل أن تتوفر الشروط اللازمة لقبول التغذية القسرية واعتبارها إنسانية وهدفها الأول والأخير هو إنقاذ حياة المضرّب عن الطعام، فتحديداً تعريفها الإجرائي يتنافى مع إمكانية اعتبارها إنسانية وغير مهينة أو لا تؤدي إلى التعذيب، إضافة إلى أن مخاطرها كما ذكر أيضاً سابقاً تتعارض مع ما وضعته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من شروط، فإن مجرد التهديد بها أو حتى استخدامها تنتهك حرمة وجسد المضرّب عن الطعام وتعذبه نفسياً قبل أن يكون تعذيباً جسدياً.

الحقوق المتصلة بالتغذية القسرية

أولاً: الحق في تقرير المصير مقابل الحق في التدخل

يرتبط الحق في تقرير المصير بالحق في الحكم الذاتي في الرعاية الصحية، وبالنظر إلى التطور التاريخي لتعريف الحكم الذاتي لا نجد تعريف موحد مستقر عليه، إلا أنه ولأغراض هذا البحث، سيستخدم الباحث تعريف الاستقلالية الشخصية لبوشامب وشيلدرس، اللذين ذكرا أن الحكم الذاتي يعكس القاعدة الأساس التي يحق لكل فرد أن يحدد مسار حياته الخاصة به مع خطة يختارها بنفسه، كما أنهم يعتقدون بأن: «الحكم الذاتي الشخصي يشمل، كحد أدنى، الحكم الذاتي الخالي من سيطرة تدخل الآخرين، ومن بعض القيود مثل عدم كفاية الفهم الذي يمنع الاختيار المجدي.» ومبدأ الاستقلال الذاتي هو حالياً يعد أحد المبادئ الأساسية في أخلاقيات مهنة الطب، فالاستقلالية الشخصية واحترام السلامة البدنية والفسولوجية في الرعاية الصحية تلقى اعترافاً متزايداً بعد الأحداث الرهيبة التي وقعت خلال الحرب العالمية الثانية أثناء المحاكمات نورمبرغ والإبادة الجماعية، والعديد من التجارب الطبية المروعة التي قام بها الطاقم الطبي في معسكرات الاعتقال، فأظهرت للعالم أن حقوق الإنسان، بما

في ذلك الاستقلال الذاتي، تحتاج إلى حماية قانونية كافية.⁶²

وكما يعرف حق تقرير المصير بأن للشخص الحق في أن يقرر بنفسه بشكل عام، وفي القضايا المتعلقة بصحته وجسده بشكل خاص، فحق الاستقلال الذاتي وتقرير المصير في الرعاية الصحية يتطلبان فيه أنه يجب على الأطباء دائماً الحصول على الموافقة الصريحة أو الضمنية شفوية كانت أم خطية من المريض المضرب عن الطعام في حالة الوعي والبلوغ والقدرة على اتخاذ القرار، أما إذا كان المريض المضرب عن الطعام في حالة الغيبوبة (اللاوعي) أو عدم بلوغه أو يوجد مشكلة عقلية لا يستطيع خلالها القدرة على اتخاذ القرار فيحال أمر الموافقة الى أقرباء من الدرجة الأولى أو الأقرب درجة له إن لم تتوفر الدرجة الأولى، وفي حال عدم وجود أقرباء له وهو في حالة اللاوعي أو عدم بلوغه أو لوجود خلل في عقله وكانت حالة المريض المضرب عن الطعام خطيرة؛ فهنا تجتمع لجنة مكونة من ثلاثة أطباء أو حسب ما هو متفق عليه في أنظمة المشفى أو مبادئ الطب، من أجل اتخاذ القرار بالتدخل. ويتعرض الأطباء لمسئلة قانونية في حال كان المريض المضرب عن الطعام بالغ ولديه القدرة على اتخاذ القرار، ولكن في حالة لاوعي مع تركه وصية بعدم التدخل وتقديم العلاج أو الإجراء الطبي عند تعرضه للخطر.⁶³ وتأكيداً على ذلك، ففي الولايات المتحدة وبموجب قانون كل ولاية فيها، يحق للكبار البالغين رفض العلاج أو الإجراء الطبي، ويفسر هذا الحق عموماً بأنه يشمل الحق في رفض الطعام والماء. ولكن في سجن غوانتانامو الذي تديره الحكومة الفدرالية، والذي لا تخضع لقوانين الولايات الأمريكية لكنه يخضع للدستور، وفي قضية كروسان ضد دير تحديداً بولاية ميزوري للصحة في عام 1990، إعتبرت المحكمة العليا أن للكبار البالغين الحق في رفض الطعام والماء، إلا أنه في سجن غوانتانامو كان التعامل مع المضربين عن الطعام بعكس ذلك؛ عن طريق التغذية القسرية.⁶⁴ وعلى النقيض من ذلك، تبنت إنكلترا موقفاً محترماً لاستقلال السجن، ففي حكم تاريخي صدر في عام 1994، رأت شعبة الأسرة في المحكمة العليا أن ديريك روب، وهو سجين يبلغ من العمر 27 عاماً، كان من ضمن حقوقه تجويع نفسه حتى الموت (وزير الدولة لشؤون الإدارة الداخلية ضد روب [1995] 1 All ER 677) على الرغم من أنه تلقى تشخيص «اضطراب الشخصية» كان روب يعتبر سليم العقل وعلى هذا النحو، حكمت المحكمة ب«حق المتهم في تحديد مستقبله». وهذا أيضاً ما أكدته لجنة مناهضة التعذيب في تقريرها الثالث لعام 1993 في الفقرة (47).⁶⁶

ثانياً: الحق في عدم التعرض للتعذيب

إن هذا الحق يشمل عدم التعرض للتعذيب من الناحية النفسية والجسدية، فلكل إنسان

الحق في السلامة النفسية وحرمة جسده حتى لو كان معتقل أو أسير، فهي حقوق لصيقة به؛ إذ تتعلق بالكيان المعنوي لتلك الشخصية أي من الناحية النفسية، وكذلك الكيان المادي أي الجسد مهبط الروح وجميع أنشطته، لذا إجراء التغذية القسرية أو التهديد بها؛ معناه انتهاك هذا الحق الذي كُفّل في عدد من المواثيق الدولية التي سبق وذكرنا هنا في هذا البحث كاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيره.

ثالثاً: الحق في الاحتجاج

يعتبر الإضراب عن الطعام وسيلة إرادية لاعنفية يستخدمها الأسير والمعتقل من أجل الكفاح لتحسين ظروفهم الحياتية والإنسانية وتحقيق مطالبهم، وتعد هذه الوسيلة الوحيدة التي يمكن لهم استخدامها للضغط على الحكومات وإدارة السجون والمعتقلات لتحقيق تلك المطالب. فتغذيتهم قسرياً معناه كسر عنفوان هذه الإرادة والوسيلة التي لا يملكون غيرها، وكما يجدر بالذكر بأن المعاهدات الدولية قد شرعت أيضاً الحق في التعبير الذي يندرج تحته الحق في الاحتجاج السلمي؛ كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

التغذية القسرية وفقاً للقانون الإسرائيلي

تعد إسرائيل الدولة الوحيدة التي شرعت قانون خاص يُعنى بالتغذية القسرية للمضربين عن الطعام،⁶⁷ بحيث أن باقي الدول كألمانيا على سبيل المثال، تنص المادة 101 من قانون السجون لعام 1976 صراحة على السماح للسجناء الذين يتغذون بالإطعام، حتى عندما يرفضون التغذية بإرادتهم الحرة، شريطة أن يكون هناك خطر خطير على حياة السجن أو صحته. وينطبق الشيء نفسه على فرنسا (قانون الإجراءات الجنائية، المادة دال - 364) وعدة بلدان أخرى.⁶⁸ ويستدل من ذلك؛ بوجود التغذية القسرية ضمن نصوص القوانين الداخلية في تلك البلدان عدا إسرائيل التي خصصت قانون لوحده سُمي بقانون «منع الأضرار الناجمة عن الإضراب»⁶⁹. وشرعت السلطات الإسرائيلية في مساعي سن هذا القانون في أعقاب بدء الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية إضراباً مفتوحاً عن الطعام، في إبريل لعام 2013. وقد اقترح القانون المذكور من قبل وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلي، وتم تمريره بالقراءة الأولى في الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 2015/6/14. وفي عام 2015/7/30 صادقت الهيئة العامة للكنيست بموافقة 46 عضواً مقابل معارضة 40 عضواً على القراءة الثانية والثالثة لمشروع القانون الذي هو بالأصل تعديل لأمر السجون رقم (48) لسنة 2015.⁷⁰

وقبل الحديث عن نصوص القانون وتحليله، يجب الرجوع قليلاً الى ما قبل المصادقة عليه الى كيفية التعامل مع الأسير والمعتقل المضرب عن الطعام في السجون الإسرائيلية، ففي المادة (56) من قانون مصلحة السجون لعام 1971⁷¹ حددت فيها: «بأن السجين الذي يقوم بأي واحدة مما سيلي يعد مرتكباً لمخالفة: -8 إذا رفض أن يأكل خبز. -11 إتلاف أو إرجاع الأكل بدون أي أوامر (طلب منه). -41 أي عمل أو تصرف أو إهمال قد يؤثر على الوضع اليومي.» وكما عرف المضرب عن الطعام في المادة (4/أ): «فهو السجين الذي لا يتناول الأكل (4 وجبات متتالية) بدون أي مبرر قانوني حتى لو قام بشرب الماء فقط.» ثم تلاها بفقرة (4/ب) حدد فيها المبررات القانونية للامتناع عن الأكل: «كتصريح من طبيب بعدم تناول الأكل أو إذا كان السجين ملزم دينياً بعدم تناول الأكل أو إذا أعطى إذناً خاصاً لأسباب من قبل ضابط شؤون السجون.» وكما نص على إعداد تقرير في حالة وجود تهديد بالإضراب من قبل ضابط السجن والإجراءات الواجب اتخاذها ضد المضربين عن الطعام، وإضافة الى كيفية التعامل مع المضربين في الأقسام.

وبالانتقال الى تعليمات التعامل الطبي مع الأسير والمعتقل المضرب عن الطعام،⁷² نرى بأنه في المادة (2/3) تم تقسيم الأسرى المضربين عن الطعام فيها الى ثلاثة فئات وخلال 48 ساعة من بدأ الإضراب: «أ- المضربين الذين لا يحتاجون لعلاج طبي. ب- المضربين الذين يحتاجون الى علاج طبي ويتلقوه. ج- المضربين الذين يحتاجون لعلاج طبي ويرفضوه.» وجاءت بعدها المادة (3/3) بأنه: «إذا اتضح للطبيب المعالج بأن الإضراب سببه دوافع نفسية فهنا يتم تحويل الأسير في أقرب موعد للفحص النفسي.»

واحتوى أيضاً على كيفية تتبع حالة المضرب عن الطعام مع إلحاقه بملحقات كإرشادات للمضرب عن الطعام وللدائرة الطبية وللمضرب الذي أوقف إضرابه. وأهم ما يهمننا في هذا القانون هي المادة (8) التي فيها أحالت العلاج الخارج عن رغبة المريض لقانون حقوق المريض لسنة 1996، الذي يجيز فيه كإجراء استثنائي عن القاعدة الأصلية بعلاج المرضى دون الحصول على موافقة منهم، ورغمهم عنهم في المادة (15) من القانون الأخير أنف الذكر، كما نص على أنه: «يجب أن تتم عملية الإطعام في مركز طبي أي مشفى أو عيادة.»⁷³ في حين لا تلتزم سلطات الإحتلال بذلك فالأصل أن تتوافر الجاهزية الطبية في هذا المكان وأن تكون هناك نوع من الرقابة في حين تضرب سلطات الإحتلال كل ذلك بعرض الحائط وتنفذ سياستها الوحشية بحق الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، كما وسع القانون لفظ المعالج / الشخص⁷⁴ الذي يقوم بعملية الإطعام الأمر الذي يزيد من الخطورة عند إطعام الأسير والمعتقل نظراً لكون الشخص الذي يقوم بعملية التغذية القسرية غير مختص بذلك، الأمر الذي يخالف كافة الأعراف الطبية، وافتقاده للمبادئ

الذي نص عليها إعلان مالطا والمتعلقة بمنع استخدام الإكراه أو القوة أو القيود المادية أو إساءة المعتقلين واحترام استقلاليتهم بعدم رغبتهم بالطعام، كما يجب على الأطباء الموازنة بين الولاءات المزدوجة أي بين ولائهم لإدارة السجون وولائهم للأسير المريض كما ويمنع على الأطباء التدخل طبياً لأسباب غير طبية،⁷⁵ ولكن ما يجري على أرض الواقع هو ابتعاد الأطباء عن الحيادية الطبية وممارسة العنف الطبي. عدا أنه يجب أن يطعن بدستوريته هو وقانون التغذية القسرية بسبب تعارضه وتنافيه مع ما ورد في قانون أساس حرية الفرد وكرامته في إسرائيل الذي نص على عدم جواز انتهاك حرية الفرد وجسده.⁷⁶

ونصت المادة (13/أ) من قانون حقوق المريض على أنه: «لا يعطى العلاج الطبي إلا إذا أعطى الشخص موافقته لذلك، أي يفترض علم الشخص المراد إطعامه بحيث يعطى للأسير بشكل كاف الموافقة على العلاج المعروض من حيث التشخيص الصحيح لوضعه، ووصف ماهية ومجريات والهدف من التغذية القسرية والفائدة المرجوة ونسبة النجاح للعلاج المعروض، والمخاطر المنوطة بالعلاج والأعراض الجانبية لذلك، وإشعار الأسير إن كان العلاج حديث العهد. وكما يشترط موافقة الأسير على العلاج كتابياً أو شفويّاً أمام شاهدين أو عن طريق التصرف، وفي حال الطوارئ يمكن أن يقوم الأسير بإعطاء موافقته شفويّاً شريطة أن يتم تدوين الموافقة خطياً في أقرب فرصة من إستناداً لنص المادة(14) من قانون حقوق المريض.

ونصت المادة (15) من القانون سابق الذكر الحالات -على سبيل الحصر- التي يتم إطعام المريض وهي إن كانه وضعه النفسي أو الجسماني خطير وبسبب ذلك يتعذر الحصول على موافقته، أو إن كان ليس للأسير أو الولي المعارضة لإعطاء العلاج الطبي، أو إذا تعذر الحصول على موافقة الولي أو المسؤول عنه، أو إن كان قاصراً أو مختلاً عقلياً، وعليه إن وجد خطر كبير على حياة الأسير واستمر في رفض العلاج الطبي، فإنه يمكن للمعالج إعطائه العلاج الطبي اللازم لإنقاذ حياته بموافقة ثلاثة أطباء، وبعد موافقة لجنة الأخلاقيات، وهذا ما أكدت عليه المادة (19 /ي /ج /ب) من قانون التغذية القسرية الإسرائيلي، كما قيدت المادة(2/15) تقديم العلاج الطبي إلا إذا تم تزويد الأسير بالمعلومات الكافية للحصول على موافقته، ومن المتوقع أن العلاج المراد تقديمه سيحسن من صحته، كما اشترطت المادة أن يكون مجال للافتراض أنه بعد إعطاء العلاج الطبي سيعطي الأسير موافقته بشكل لاحق - أي أنه سيكون هناك موافقة مبدئية على ما تم من إجراءات طبية-، ويجب أن يتم إرسال نسخة من التقرير الطبي للأسير أو محاميه. كما يمكن إتباع طريقة التغذية القسرية إذا أرت المحكمة

ولأسباب طبية ضرورية خارجة عن المعتاد النابعة من الوضع الطبي للأسير ولا يمكن الانتظار والحصول على موافقة الأسير، وأنه بذلت المحاولات الجيدة للاتصال بمحامي الأسير وعليه تنظر المحكمة في الأمر بالاطلاع على واجب مصلحة السجون ومسؤوليتها في الحفاظ على حياة الأسير، كما تنظر المحكمة في معايير تتعلق بأمن الدولة في حال تم تقديم بيانات أمامها في موضوع الإطعام القسري للأسير.⁷⁷ ويلاحظ الباحث بأن إسرائيل لا تهتم بذلك إذا أرادت كسر عنوة إضراب الأسير والمعتقل، فهذا ما حدث في حالة الأسير مالك القاضي وقت إضرابه عن الطعام، فبالرغم من تركه وصية خطية بعدم تقديم العلاج له إلا أن إسرائيل والأطباء الإسرائيليين في داخل المشفى خالفوا رغبته وإرادته وحقه في تقرير المصير بعلاجه قسرياً.⁷⁸ وكما تضمن قانون التغذية القسرية لعام 2015، في المادة (19/ ي/ ج/ أ) التي عرفت فيها التغذية القسرية.⁷⁹

ويهدف هذا القانون لقتل الأسرى كونه ينتهك حرية الجسد وأخلاقيات مهنة الطب والرعاية الطبية ويتعارض مع احترام الإرادة الحرة للمريض، حيث تعتبر التغذية القسرية تعذيب للأسرى وتفتقد إلى الإنسانية ومهنية العلاج، حيث تتم التغذية بالقوة العنيفة الأمر الذي يكون ضد مبدأ الاستقلالية الفردية الأمر الذي يؤدي إلى إهانة إنسانية الأسير وربما تصل إلى حد التعذيب والأسوأ من ذلك هو النهج الغير مناسب لإنقاذ الأرواح، الأمر الذي انتقدته بعض الجهات الإسرائيلية وطالبت بعدم التدخل من إدارة مصلحة السجون والتهديد للقيام بالتغذية القسرية وترك الأمر للأطباء القادرين التعامل مع الوضع الحقيقي لصحة الأسير وليس لأي شخص كان.⁸⁰

موقف القضاء والآراء المعارضة والمؤيدة في إسرائيل

للقضاء الإسرائيلي دور كبير في إصدار قرار التغذية القسرية، ففي قرار صادر عن المحكمة العليا الإسرائيلية في تاريخ 2016/9/11، أصدرت حكماً يجيز إطعام الأسرى المضربين عن الطعام قسرياً، حتى في حال اعتراضوا على ذلك، ورفضت المحكمة إلتماساً قدم لها، ينص على إن الإطعام القسري هو حكم غير شرعي ولا يحق للأطباء ولا غيرهم فرضه، زاعمة أن هذا القانون يخدم المصلحة الجماهيرية دون أن يمس بحق الإنسان بالحياة الكريمة وحرية تعبيره. وكما سبق وذكر في الفرع السابق، بأن المحكمة العليا الإسرائيلية حسب المادة (19/ ي/ د/ ه) من قانون التغذية القسرية الإسرائيلي يمكن إتباع التغذية القسرية عن طريقها،⁸¹ ومن الأمثلة على ذلك: حكم المحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ 2016/12/18 الذي أجلت فيه البت في قضية الأسيرين المضربين عن الطعام منذ 86 يوماً، أنس شديد وأحمد أبو فارة، حتى الثلاثاء من ذلك التاريخ،

واقترحت على النيابة الإسرائيلية إمكانية علاج وتغذية الأسيرين قسرياً، مع العلم بأنهما كانا ممتنعاً عن شرب الماء لمدة ستة أيام على التوالي؛ ما شكل خطراً حقيقياً على حياتهما، وأكد حينها عيسى قراقع بأن العليا الإسرائيلية تعاملت باستهتار ولا مبالاة مع وضع الأسيرين الصحي، معتبراً الجلسة مسرحية هزلية، وأنها محكمة تفتقد للنزاهة وما هي إلا أداة بيد السياسات الإسرائيلية القمعية، وتتساوق مع أوامر الشاباك الإسرائيلي وإدارة السجون.⁸² ويجدر بالذكر؛ بأن المحكمة العليا الإسرائيلية في عام 1999⁸³ أصدرت حكماً يمنع التعذيب إلا في حالة القنبلة الموقوتة التي تشكل خطر على دولة إسرائيل كما يدعون؛ إلا أن الباحث لا يرى في حالة الأسير والمعتقل المضرب عن الطعام أي خطر يهدد أمنهم؛ فهم لا يكونون سوى أشباحاً للموت، فلا يمكن لهم بأن يشكلوا خطر وتهديد على إسرائيل، بالتالي لا يتحقق هنا استثناء المنع من التعذيب، إذ كما قد بين الباحث سابقاً؛ بأن التغذية القسرية هي إجراء تعديبي، بالتالي إجراءاتها أو التهديد بها يخالف ما جاءت به المحكمة العليا الإسرائيلية، وهذا لا يدل إلا على أن إسرائيل تضرب عرض الحائط بكل القوانين الدولية والمحلية وحتى القضاء الدولي والمحلي، ويجزم الباحث بأن هذه الطريقة لا تختلف عن ما حدث في غوانتانامو؛ فهدفها الأول والأخير ليس إنقاذ حياة المضربين كما تدعي؛ إنما هزيمة إرادتهم وخفقهم بإذلالهم وإخضاعهم لسيطرتها ولجبروتها.

وبملاحظة الآراء في داخل إسرائيل حول التغذية القسرية، نجد ردود معارضة ومؤيدة له، فمثلاً؛ نقابة الأطباء الإسرائيلية التي عبرت عن معارضتها لذلك، فقال رئيس النقابة الدكتور ليونيد إيدلمان: «إن هذه حالة تتغلب فيها آداب مهنة الطب على القانون بصورة لا لبس فيها، والرسالة التي نمررها للأطباء هي أن التغذية القسرية تعني تعذيباً ويحظر على الطبيب المشاركة فيها»، ويلاحظ موقف النقابة في عدم تطبيق قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بإباحة التغذية القسرية في قضية الأسيرين محمد علان ومحمد الفتيق هو امتناع الأطباء أنفسهم عن ذلك.⁸⁴ ولكن ما يزيد الأمر أكثر خوفاً؛ هو أن الأطباء العاملين في السجون الإسرائيلية لا يتبعون لنقابة الأطباء الإسرائيلية إنما لوزارة الصحة الإسرائيلية، والتي تعتبر أحد أبرز الداعمين لقانون التغذية القسرية. وبالتالي، فإن ما أعلنته نقابة الأطباء لا يمثل موقف أطباء السجون، وتتبع حالات الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، يُرجح فيها تورط الأطباء في تلك السجون في إخفاء الجرائم والمخالفات المرتكبة بحق الفلسطينيين هناك، ولا يوجد ما يمنعهم من استغلال قانون التغذية القسرية للتغطية على ارتكاب مزيد من الجرائم والمخالفات بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين. وكما تداولت وسائل الإعلام الإسرائيلية مع إضراب الكرامة لعام 2017؛ الى تفكير سلطات الاحتلال بجلب أطباء

من الخارج لممارسة هذه الجريمة.⁸⁵ في حين قال البروفيسور أفينو عامر يخيس- رئيس المحكمة التابعة للهستدروت الطبية: «أن الأسرى ينفذون الإضراب عن الطعام احتجاجاً، وهم لا يريدون الموت. ويضيف أن أحد المشاكل العملية في التغذية القسرية هي أنه يجب تقييد الأسير بالسريير وتثبيت رأسه أيضاً، وفي حال فك قيوده سيقوم بسحب الأنبوب من فمه، وعندها يجب إعادة إدخاله مرة أخرى، ويشير في هذا السياق الحديث عن ثلاث مرات في اليوم وبعد أيام التغذية القسرية، ما يعني أنه يجب إبقاؤه مقيداً كل الوقت.»⁸⁶

أما على صعيد الآراء المؤيدة، فقال رئيس اللجنة الداخلية، النائب دافيد مساليم (الليكود): «القانون يخلق التوازن الصحيح بين مصلحة الدولة في حماية حياة السجن من جهة وضمان حقوقه وسيادته في جسمه من جهة أخرى، وحتى في الوقت الحالي فإن القانون القائم يتيح إمكانية العلاج القسري للمريض، ولكنه قانون غير مفصل كما ينبغي وبالتالي لا يتناسب مع حالة المضرب عن الطعام. وتابع: «سيتم العمل بالقانون على أن يحدد الطبيب في تقرير صادر عنه أن استمرار الإضراب عن الطعام سيؤدي في وقت قصير إلى تعريض روح السجن للخطر أو إلى تسبب الضرر الذي لا يمكن إصلاحه لصحته، وفقط عند ذلك ستتاح إمكانية إجباره على تلقي العلاج الطبي. ومن يحسم الأمر سيكون المدعي العام أو نوابه، وفقط بعد الاستماع إلى موقف السجن من ذلك.»⁸⁷

الخاتمة:

إن سياسية الإحتلال الإسرائيلي مستمرة الى الآن لفرض تطبيق قانون التغذية القسرية عن طريق تضليل الرأي العام الدولي بطرحه من جانب إنساني، وأنه يخشى على حياة الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام من الهلاك، لذلك هو يريد أن يبقئهم أحياء عبر إطعامهم بالقوة، تماماً مثلما يتوجب على السجن أن يمنع السجن من الانتحار، بالتالي تقع عليهم مسؤولية الحفاظ على أرواح المضربين عن الطعام إضافة الى مصالح أخرى من ضمان حماية أرواح المواطنين وأمن الدولة.

ولكن الهدف الحقيقي من وراء سياسة الإحتلال بتشريع التغذية القسرية هو كسر الأداة السياسية الفعالة الموجودة بأيدي هؤلاء الأسرى والمعتقلين والمتمثلة بالإضراب عن الطعام، وليس الحفاظ على أرواحهم كما تدعي المنظومة الأمنية. فالإضراب عن الطعام هو الوسيلة الوحيدة الأخيرة التي بقيت في حيازة السجن بعد أن حرّموا منه كل حقوقه-لإلحاق الأذى بجسمه ويريدون سلب الأمر منه.

ويعد هذا القانون قاس وخطير وبمثابة تعذيب، فلا حاجة له، كما أن قانون مميت يسمح بتنفيذ أشياء ممنوعة حسب المعايير الدولية، فهو لا يريد حماية أرواح المضربين عن الطعام بقدر إذلالهم وإخضاعهم، وكما أنه لم يتوف أي أسير ومعتقل فلسطيني قام بخوض إضراب عن الطعام، في المقابل توفى ثلاثة أسرى تمت تغذيتهم قسرياً في سجن نفحة، لذلك هو لا يرمي الى حياتهم إنما الى قتلهم.

وأخيراً، نحن لا نريد شبح النائب الإيرلندي بوبي ساندرز الذي توفي بسبب إضرابه عن الطعام ضد بريطانيا، لذا علينا تكثيف الجهود لكسب أكثر لموقف الأسرى والمعتقلين في المحافل الدولية؛ من أجل الضغط على إسرائيل لإلغاء القانون المجحف بحق الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، وخصوصاً، مع إضراب ما يقارب 1500 أسير ومعتقل فلسطيني في السجون الإسرائيلية بالتزامن مع كتابة هذا البحث، فتطبيقه عليهم يعد إنتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، كما أن عواقبه قد تكون وخيمة لما يترتب على تطبيقه من مخاطر صحية أكثر قد تصيبهم أو فقدانهم لحياتهم.

النتائج:

1. تعرف التغذية القسرية من ناحية إجرائية وطبية وقانونية، فتتفق الدول في تعريفها الطبي والإجرائي؛ بينما تختلف في تشريعها من الناحية القانونية، فلا يوجد قانون يسمي بالتغذية القسرية بشكل مستقل إلا في إسرائيل، أما باقي الدول فقد تضمنت قوانينها الخاصة بالإجراءات الجنائية في فرنسا على نصوص تتضمن على كيفية التعامل مع المضرب عن الطعام بتغذيته قسرياً دون معالجتها في قانون خاص، وغيرها من الدول.
2. لا تعد التغذية القسرية وليدة اللحظة، إنما استخدمت قديماً بناء على تتبع التاريخ لها، ولا زالت مستخدمة الى الآن، وآخر من استخدمها: أمريكا وإسرائيل.
3. يوجد فروق بين التغذية القسرية والعلاج القسري، من حيث التعريف والغطاء القانوني ونظرة القانون الدولي لهما والحقوق المنتهكة في كل منهما، إلا أنه يستنتج بأنهما مخالفان لما تضمنته المواثيق الدولية.
4. إن التغذية القسرية تمثل تعذيباً نفسياً وجسدياً سواء بالتهديد بها أو بإجرائها، ويحظرها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إضافة الى الإعلانات وأخلاقيات مهنة الطب وما صدر عن اللجان الخاصة بحقوق الإنسان.
5. تشكل التغذية القسرية إنتهاكاً للمادتين (7) و(8) من نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية.
6. تنتهك التغذية القسرية الحقوق المكفولة في المواثيق الدولية وهي كل من: الحق في تقرير المصير؛ والحق في عدم التعرض للتعذيب (الجسدي والنفسي)؛ والحق في الاحتجاج.
7. على الرغم من اعتبار التغذية القسرية انتهاك فاضح للمواثيق الدولية، إلا أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان استقرت على أنها لا تشكل تعذيباً، وسمحت بها ضمن ثلاثة شروط: الضرورة الطبية؛ الضمانات الإجرائية؛ وألا تكون بطريقة غير إنسانية أو مهينة، وبهذا كانت تكييف أحكامها حسب توفر الشروط السابقة.
8. لا يوجد فرق على من تمارس التغذية القسرية، أي سواء كانت على المعتقلين أو على أسرى الحرب أم على السجناء الجنائيين، فهي تبقى منتهكة لما تضمنته المواثيق الدولية.
9. تعارض قانون التغذية القسرية وقرارات المحاكم الإسرائيلية مع قانون أساس حرية الفرد وكرامته وقانون حقوق المريض في إسرائيل، ولكن سياستها المتبعة في ذلك ليس لإنقاذ حياة الأسرى والمعتقلين المضربين إنما لكسر عنفوانهم وإذلالهم وإخضاعهم لها.
10. إن سبب عدم تطبيق التغذية القسرية على الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بالرغم

- من قانون التغذية القسرية وقرارات محكمة العدل الإسرائيلية؛ هو رفض نقابة الأطباء في إسرائيل لذلك من باب أخلاقيات آداب مهنة الطب.
11. إن إسرائيل في حال أرادت تطبيق التغذية القسرية بإهمالها التزاماتها وقبولها للمعاهدات الدولية الموقعة عليها، وللموقف الدولي والداخلي وتحديداً لموقف نقابة الأطباء؛ لهو أمر بسيط، فهي تضربها بعرض الحائط، فإن أرادت التغذية القسرية تسخر لتنفيذها الأطباء داخل السجون الإسرائيلية الذين لا يتبعون لنقابة الأطباء الإسرائيلية إنما لوزارة الصحة الإسرائيلية؛ مما يعني أنه لا يمثلهم موقف نقابة الأطباء الإسرائيلية من التغذية القسرية. وقد وسعت من مصطلح المعالج أيضاً كما ذكر في قانون حقوق المريض في إسرائيل.
12. وكما يتضح عزم إسرائيل على تنفيذ التغذية القسرية هو إهمالها لوضع الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، فكانت تقوم مراراً وتكراراً بتأجيل المحاكم الإسرائيلية لنظر قضايا المضربين عن الطعام لإجراء التغذية من عدمها رغم خطورة أوضاعهم وتعريضهم لخطر فقدان حياتهم؛ مما يعني عدم اهتمامهم بإبقائهم على قيد الحياة بقدر إجبارهم وإذلالهم وهزيمة إرادتهم.
13. إن إجراء التغذية القسرية هو أكثر خطورة من الإضراب عن الطعام، بحيث لها مخاطر على الصعيدين الجسدي والنفسي وأثار جانبية طويلة الأمد، وكما توفى ثلاثة أسرى فلسطينيين في سجن نفحة من إستخدامها في حين لم يتوفى أحد من الإضراب عن الطعام، عدا عن أن مجرد التهديد بها له تبعات مستقبلية.

التوصيات:

- يخرج البحث بعدد من التوصيات للكثير من الجهات والأطراف ذات العلاقة، ولاسيما الدولية التي أعلنت عن المواثيق القانونية والإعلانات الحقوقية، ومنها:
1. حث الأطراف الموقعة على تلك المواثيق، تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية والوفاء بالتزاماتها، والعمل على ضمان احترام إسرائيل لهذه المواثيق، وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويرى البحث بأن الصمت الدولي إتجاه تلك الانتهاكات الجسيمة التي تقترفها إسرائيل يشجعها أكثر على التصرف كدولة فوق القانون، وعلى ارتكاب المزيد من الجرائم بحق الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام دون ملاحقة قانونية.
 2. الاستمرار بالمطالبة بتدخل دولي لوقف اعتداءات إسرائيل بحق الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، والسعي لحل مسألة الإضراب عن الطعام بتلبية المطالب المشروعة للأسرى والمعتقلين بدلاً من إجبارهم على إنهاء إضرابهم من خلال ارتكاب المزيد من الفضائح في السجون الإسرائيلية.

3. ضرورة مباشرة المجتمع المدني؛ بما فيه منظمات حقوق الإنسان ونقابات المحامين ولجان التضامن الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، بتحضير ملفات خاصة بالانتهاكات الإسرائيلية التي تصنف بأنها جرائم حرب وضد الإنسانية، بهدف تحديد المسؤولين الإسرائيليين وملاحقتهم قضائياً أمام الجنايات الدولية، وإنهاء التشريعات الخاصة بالتغذية القسرية ومنع إسرائيل من ارتكابها.
4. ضرورة مباشرة الأمم المتحدة؛ بما فيها مجلس الأمن والجمعية العامة، الى إصدار قرارات وتوصيات تحذر إسرائيل من استخدام التغذية القسرية، وفرض العقوبات عليها في حال طبقت التغذية القسرية أو حتى مجرد التهديد بها كالمقاطعة الاقتصادية والسياسية، ووقف عضويتها في الأمم المتحدة.
5. مطالبة اللجان الدولية، ولاسيما الصليب الأحمر، بضمان تقديم المساعدات الإنسانية والطبية للأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، وزيادة عدد الزيارات لهم، وضمان عدم قيام إسرائيل باستخدام التغذية القسرية والتهديد بها، والقيام برفع الشكاوى بالانتهاكات إسرائيل لمجلس حقوق الإنسان.
6. ضرورة اتخاذ الدولة الفلسطينية بمؤسساتها والمنظمات الحقوقية لموقفها إتجاه ما تقوم به إسرائيل بحق الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، عن طريق التوجه للأمم المتحدة والمطالبة بإلغاء قانون التغذية القسرية وكافة الإجراءات التي تمس سلامة الأسرى والمعتقلين والضغط على إسرائيل لإلغائه.
7. ضرورة قيام وسائل الإعلام الدولية والمحلية بالتركيز على هذه المسألة لفضح جرائم إسرائيل والانتهاكات التي ترتكبها، للمساهمة في كسر مؤامرة الصمت التي تمارسها العديد من الحكومات حيال هذه الجرائم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

- أمر العلاج الطبي للأسير المضرب عن الطعام رقم 4002-01، غير منشور.
- الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان 1950، منشورة على موقع جامعة منيسوتا - مكتبة حقوق الإنسان:
<http://hrlibrary.umn.edu/arab/euhrcom.html>
- إتفاقية جنيف الثالثة 1949، بشأن معاملة أسرى الحرب، منشورة على موقع جامعة منيسوتا- مكتبة حقوق الإنسان، دخلت حيز النفاذ في أكتوبر 21، 1950: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b092.html>
- إتفاقية جنيف الرابعة 1949، بشأن حماية المدنيين في أوقات الحرب، منشورة على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، دخلت حيز النفاذ في أكتوبر 21، 1950:
<https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm>
- إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية والإلسانية أو المهينة 1984، المنشورة على موقع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ودخلت حيز النفاذ في حزيران 26، 1987:
<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CAT.aspx>
- إسرائيل. قانون التغذية القسرية الإسرائيلي لسنة 2015 (الجريدة الرسمية: 2499، 2015/8/5)، 241.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، المنشور على موقع الأمم المتحدة:
<http://www.un.org/ar/documents/udhr>
- إعلان طوكيو 1975، المنشور على موقع الجمعية الطبية العالمية باللغة الإنجليزية:
<http://www.cirp.org/library/ethics/tokyo>
- إعلان مالطا 1991، المنشور على موقع الجمعية الطبية العالمية باللغة الإنجليزية:
<https://www.wma.net/policies-post/wma-declaration-of-malta-on-hunger-strikers>
- بروتوكول إسطنبول 1999، منشور على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان:
<http://www.ohchr.org/Documents/Publications/training8Rev1en.pdf>
- تعليق اللجنة الخاصة بالحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية رقم (14) للمادة (12) بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، منشور على موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة، أغسطس، 2000 باللغة الإنجليزية: <http://bit.ly/1f1tFH>.
- تعليمات وإرشادات للتعامل مع الأسرى المضربين عن الطعام رقم (04.16.00) و(5002-20)، غير منشورة.
- تقرير لجنة مناهضة التعذيب الثالث لعام 1993 في الفقرة (47) بالإنجليزية: <http://bit.ly/2oGRrOi>
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية 1966، المنشور على موقع الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ودخل حيز النفاذ في كانون الثاني 2، 1967:
<http://hrlibrary.umn.edu/arab/b002.html>
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966، المنشور على موقع الأمم المتحدة، ودخل حيز النفاذ في آذار 23، 1967: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html>
- قانون أساس كرامة الفرد وحرية 1992، المنشور على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية:
<http://bit.ly/2pZjTwZ>
- قانون حقوق المريض في إسرائيل 1996، المنشور على موقع نيفو الإسرائيلية:
https://www.nevo.co.il/law_html/law01/133_001.htm
- قانون مصلحة السجن 1971، وتعديلاته، المنشور على موقع قانون بلا حدود: <http://bit.ly/2q6M7BT>
- مبادئ آداب مهنة الطب 1982، منشورة على موقع جامعة منيسوتا- مكتبة حقوق الإنسان:
<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/MedicalEthics.aspx>
- الملحق الأول الإضافي الى إتفاقيات جنيف بشأن حماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة 1977، منشور على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعقد في آب 12، 1949:
<https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5ntccf.htm>
- نظام روما الأساسي 1998، منشور على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ودخل حيز النفاذ في حزيران 1، 2001:
<https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/6e7ec5.htm>

ثانياً: المراجع:

1.2. المجلات الإلكترونية:

- Lempel, Jesse. Strike: Israel as a case study in International Law. Harvard International Law, December 2, 2016: <http://bit.ly/2oPStla>.
- Jacobs, Pauline. Force-Feeding of Prisoners and Detainees on Hunger Strike: Right to Self-Determination versus Right to Intervention. Intersentia: Tilburg University, 2012: <http://bit.ly/2oYY9z8>.

2.2. البرامج التلفزيونية:

- « جوركا، سيباستين. برنامج من واشنطن. فيديو. عبد الرحيم فقرا. قطر: إستديو الجزيرة، أيار 22، 2013. قناة الجزيرة.
- « الحاج، سامي. برنامج من واشنطن. فيديو. عبد الرحيم فقرا. قطر: إستديو الجزيرة، أيار 22، 2013. قناة الجزيرة.
- « د. رجب، منذر. برنامج عين على فلسطين. فيديو. وجدان الربيعي. بريطانيا: إستديو قناة المغاربية، أيلول 18، 2016. قناة المغربية.
- « قاسم، رمزي. برنامج من واشنطن. فيديو. عبد الرحيم فقرا. قطر: إستديو الجزيرة، أيار 22، 2013. قناة الجزيرة.
- « كوينو، فينس. برنامج من واشنطن. فيديو. عبد الرحيم فقرا. قطر: إستديو الجزيرة، أيار 22، 2013. قناة الجزيرة.

3.2. أحكام المحاكم:

- European Court of Human Rights, Ciorap v. Moldova, App No 12066/02, 19th SEP 2007.
- European Court of Human Rights, Nevmerzhitsky v Ukraine, App No 54825/00, 5th April 2005.
- European Court of Human Rights, Özgül v. Turkey, App No 7715/02, 2th DEC 2002.
- European Court of Human Rights, Rappaz v. S Switzerland, App No 73175/10, 14th DEC 2010.

4.2. المقالات الإلكترونية:

- « أقرع، عبد الرحمن. «الأخلاقيات الطبية في التعامل مع السجناء المضربين عن الطعام». مقالة منشورة على موقع دنيا الوطن بتاريخ 2015/5/11، إنظر الرابط التالي: <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/260229.html>، تاريخ الوصول: 2017/3/17.
- « حمدونة، رأفت. «الإضراب عن الطعام». مقالة منشورة على موقع دنيا الوطن بتاريخ 2016/4/4، إنظر الرابط التالي: <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/04/04/399511.html>، تاريخ الوصول: 2017/3/25.
- « ناطور، كامل. «معلومات أساسية عن الإطعام القسري». مقالة منشورة على موقع وكالة معاً الإخبارية بتاريخ 2015/8/11، للمزيد، إنظر الرابط التالي: <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=791537>، تاريخ الوصول: 2017/3/25.

5.2. التقارير:

- « - مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، «قانون التغذية القسرية - غطاء «قانوني» لجرائم التعذيب»، في تقرير إنتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى في سجون الإحتلال، (رام الله-فلسطين المحتلة، 2015)، 32.

6.2. دراسات غير منشورة:

- « يوسف، سجي. «مسودة دراسة التغذية القسرية للأسرى - تعذيب تحت ستار القوانين الإسرائيلية «قانون الموت». دراسة غير منشورة، ص6.

7.2. مقابلات غير منشورة:

- « د. النادي، حسام. (أخصائي الجهاز الهضمي والكبد) مقابلة مع منال خصيب. مشفى رام الله الحكومي، آذار 28، 2017.
- « سحويل، وسام. (مدير وحدة البحث في مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب) مقابلة مع منال خصيب. مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، آذار 27، 2017.

« القاضي، مالك، (أسير سابق مضرب عن الطعام) مقابلة مع منال خصيب، جامعة بيرزيت، نيسان 8، 2017.

8.2. المواقع الإلكترونية:

« دنيا الوطن: <http://bit.ly/2qETp2N>

« المركز الفلسطيني للإعلام: <http://bit.ly/2oJkwJH>

« مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان: <http://www.addameer.org>

« موقع الكنيست الإسرائيلي: <http://www.knesset.gov.il>

« موقع المدنيات: <http://bit.ly/2pYdvW0>

« موقع كيويرس: <http://bit.ly/2oejXad>

« وكالة الأناضول: <http://bit.ly/2p5Yi0X>

« وكالة معاً الإخبارية: <http://www.maannews.net>

« وكالة وفاء للأخبار والمعلومات الفلسطينية: <http://bit.ly/2rGAWQK>

« Harvard International Law Journal: <http://bit.ly/2oPSlta>

« Verdict, LEGAL ANALYSIS AND COMMENTARY FROM JUSTIA: <http://bit.ly/2pK7ZCw>

الهوامش:

- 1 عبد الرحمن أقرع، «الأخلاقيات الطبية في التعامل مع السجناء المضربين عن الطعام»، مقالة منشورة على موقع دنيا الوطن بتاريخ 2015/5/11، إنظر الرابط التالي: <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/260229.html>. تاريخ الوصول: 2017/3/17.
- 2 الموقع السابق، تاريخ الوصول: 2017/3/17.
- 3 حسب إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، إنظر في: <http://www.addameer.org/ar/statistics>. تاريخ الوصول: 2017/4/24.
- 4 يعرف الأسير حسب اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى على الحرب عام 1949، في المادة (4) منها بأنه: «هم الأشخاص الذين ينتمون إلى إحدى الفئات التالية، ويقعون في قبضة العدو: 1. أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، والمليشيات أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من هذه القوات المسلحة. 2. أفراد الميليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم، حتى لو كان هذا الإقليم محتلاً. على أن تتوفر الشروط التالية في هذه الميليشيات أو الوحدات المتطوعة، بما فيها حركات المقاومة المنظمة المذكورة... 3. أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحائزة. 4. الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءاً منها، كالأشخاص المدنيين الموجودين ضمن أطقم الطائرات الحربية، والمراسلين الحربيين، ومتعهدي التموين، وأفراد وحدات العمال أو الخدمات المختصة بالترفيه عن العسكريين، شريطة أن يكون لديهم تصريح من القوات المسلحة التي يرافقونها. 5. أفراد الأطقم الملاحية، بمن فيهم القادة والملاحون ومساعدهم في السفن التجارية وأطقم الطائرات المدنية التابعة لأطراف النزاع، الذين لا ينتفعون بمعاملة أفضل بمقتضى أي أحكام أخرى من القانون الدولي. 6. سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية دون أن يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية، شريطة أن يحملوا السلاح جهراً وأن يراعوا قوانين الحرب وعاداتها...» في حين يعرف المعتقل حسب اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في أوقات الحرب عام 1949، في المادة (4) منها بأنه: «هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها...»
- 5 معركة الأمعاء الخاوية: هي معركة يقودها الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون إسرائيل من خلال امتناعهم عن تناول الطعام في إضراب عن الطعام عام ومفتوح الأجل، حيث يمارسون فيها سياسة الضغط على إدارة السجون من أجل تحقيق مطالبهم. انظر في: <http://bit.ly/2pYdvW0>.
- 6 Jesse Lempel, Force-Feeding Prisoners on a Hunger Strike: Israel as a Case Study in International Law, Harvard International Law Journal, December 2, 2016, <http://bit.ly/2oP5tla>.
- 7 Addameer Prisoner Support and Human Rights Association. For more: <http://bit.ly/2opc57U>, accessed March 3, 2017.
- 8 وكالة معاً الإخبارية. للمزيد، إنظر : <http://www.maannnews.net/Content.aspx?ID=792949>، تاريخ الوصول: 2017/3/22.
- 9 المرجع السابق، تاريخ الوصول: 2017/3/22.
- 10 مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، «قانون التغذية القسرية - غطاء «قانوني» لجرائم التعذيب»، في تقرير انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال، (رام الله-فلسطين المحتلة، 2015)، 32.
- 11 قانون التغذية القسرية لسنة 2015 (الجريدة الرسمية: 2499، تاريخ النشر 2015/8/5)، 241.
- 12 رافت حمدونة، «الإضراب عن الطعام»، مقالة منشورة على موقع دنيا الوطن بتاريخ 2016/4/4، إنظر الرابط التالي: <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/04/04/399511.html>. تاريخ الوصول: 2017/3/25.
- 13 المرجع السابق، تاريخ الوصول: 2017/3/25.
- 14 المرجع السابق، تاريخ الوصول: 2017/3/25.
- 15 كامل نامطور، «معلومات أساسية عن الإطعام القسري»، مقالة منشورة على موقع وكالة معاً الإخبارية بتاريخ 2015/8/11، للمزيد، إنظر الرابط التالي: <https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=791537>، تاريخ الوصول: 2017/3/25.
- 16 فينس إياكوبينو، برنامج من واشنطن، فيديو، عبد الرحيم فقرا (2013): قطر: إستديو قناة الجزيرة، أيار 22، 2013، للمزيد، إنظر: <https://www.youtube.com/watch?v=2dHzPhJwh2l>. تاريخ الوصول: 2017/3/22.
- 17 سامي الحاج، برنامج من واشنطن، فيديو، عبد الرحيم فقرا (2013): قطر: إستديو قناة الجزيرة، أيار 22، 2013، للمزيد، إنظر: <https://www.youtube.com/watch?v=2dHzPhJwh2l>. تاريخ الوصول: 2017/3/22.

- 18 وكان أبرز من قاد الإضراب الجماعي آنذاك، الأسير خضر عدنان صاحب معركة «الأمعاء الخاوية»، للمزيد، إنظر: <http://bit.ly/2oJkwJH>، تاريخ الوصول: 2017/3/25.
- 19 إنظر: <http://bit.ly/2oejXad>، تاريخ الوصول: 2017/3/25.
- 20 وكالة معاً الإخبارية. إنظر: <http://www.maannnews.net/Content.aspx?ID=792949>، تاريخ الوصول: 2017/3/25.
- 21 موقع الكنيست الإسرائيلي، يجدر بالذكر؛ أنه ورد في بيان المصادقة النهائية للقانون مسمى «قانون منع الأضرار الناجمة عن الإضراب عن الطعام»، إنظر في: <http://www.knesset.gov.il/spokesman/arb/doc/PR300715.pdf>، تاريخ الوصول: 2017/3/12.
- 22 مرجع سابق، تقرير مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.
- 23 مرجع سابق.
- 24 وكالة الأناضول. للمزيد، إنظر: <http://bit.ly/2p5Yi0X>، تاريخ الوصول: 2017/3/25.
- 25 أوراق حقائق صادرة عن مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، إنظر في: <http://bit.ly/2oJzn6O>، تاريخ الوصول: 2017/3/22.
- 26 دمنذر رجب، برنامج عين على فلسطين، فيديو، وجدان الربيعي(2016؛ بريطانيا: إستديو قناة المغاربية، أيلول 18، 2016)، للمزيد، إنظر: <https://www.youtube.com/watch?v=4hwCSYBbt3Q>، تاريخ الوصول: 2017/3/25.
- 27 مرجع سابق، ص 6. للمزيد، إنظر: <http://www.maannnews.net/Content.aspx?ID=792949>، تاريخ الوصول: 2017/3/25.
- 28 يقتضي التنويه؛ بأن أمر العلاج الطبي للأسير المضرب عن الطعام رقم 4002-01 نص بالفقرة (8) على أن: «العلاج الخارج عن رغبة المريض المضرب عن الطعام يخضع لقانون حقوق المريض في إسرائيل لسنة 1996.» غير منشور.
- 29 وكالة معاً الإخبارية. للمزيد، إنظر: <http://www.maannnews.net/Content.aspx?ID=792949>، تاريخ الوصول: 2017/3/25.
- 30 المرجع السابق.
- 31 د.حسام النادي (أخصائي الجهاز الهضمي والكبد) مقابلة مع منال خصيب، مشفى رام الله الحكومي، آذار 28، 2017.
- 32 يُعرف التعذيب كما جاء في إعلان حماية الأشخاص من التعذيب الذي اعتمدهت الجمعية العامة في 9 كانون 1975، وهو ذات التعريف الوارد في إتفاقية مناهضة التعذيب: «أي عمل ينتج عنه ألم أو عناء شديد جسدياً كان أو نفسياً يتم إلحاقه عمداً من هذا الشخص أو من شخص آخر على معلومات أو إعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه به في أنه ارتكبه أو تخويفه ... عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية ولا يشمل التعذيب الألم أو العناء الذي يكون ناشئاً عن مجرد جزاءات مشروعة أو ملازمة لها أو مترتباً عنها في حدود تمشي ذلك مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.»
- 33 وسام سحويل (مدير وحدة البحث في مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب) في مقابلة مع منال خصيب، مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، آذار 27، 2017.
- 34 المرجع السابق.
- 35 المرجع السابق.
- 36 المرجع السابق.
- 37 المرجع السابق.
- 38 إتفاقية جنيف الثالثة 1949، منشورة على موقع جامعة منيسوتا - مكتبة حقوق الإنسان، دخلت حيز النفاذ في أكتوبر 21، 1950. إنظر في: <http://hrlibrary.umn.edu/Arab/b092.html>، تاريخ الوصول: 2017/4/10.
- 39 إتفاقية جنيف الرابعة 1949، منشورة على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دخلت حيز النفاذ في أكتوبر 21، 1950. إنظر في: <https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm>، تاريخ الوصول: 2017/4/10.
- 40 للمزيد، إنظر المرجع السابق.
- 41 إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1984، منشورة على موقع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ودخلت حيز النفاذ في حزيران 26، 1987. إنظر في: <http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CAT.aspx>، تاريخ الوصول: 2017/4/10.
- 42 مبادئ آداب مهنة الطب المتصلة بدور الموظفين الصحيين، ولا سيما الأطباء، في حماية المسجونين والمحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1982، منشورة على موقع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإعتمدت ونشرت بموجب قرار الجمعية العام رقم 37/194 في كانون الأول 18،

1982. إنظر في: <http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/MedicalEthics.aspx>. تاريخ الوصول: 2017/4/10.
- 43 إتفاقية جنيف الثالثة 1949، منشورة على موقع جامعة منيسوتا - مكتبة حقوق الإنسان، دخلت حيز النفاذ في أكتوبر 21، 1950. إنظر في: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b092.html>. تاريخ الوصول: 2017/4/10.
- 44 Addameer Prisoner Support and Human Rights Association. For more: <http://bit.ly/2oYK2KZ>, accessed April 4, 2017.
- 45 إتفاقية جنيف الرابعة 1949، منشورة على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دخلت حيز النفاذ في أكتوبر 21، 1950. إنظر في: <https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm>. تاريخ الوصول: 2017/4/10.
- 46 الملحق الأول الإضافي إلى إتفاقيات جنيف بشأن حماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة 1977، منشور على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعقد في آب 12، 1949. إنظر في: <https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5ntccf.htm>. تاريخ الوصول: 2017/4/10.
- 47 نظام روما الأساسي 1998، منشور على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ودخل حيز النفاذ في حزيران 1، 2001. إنظر في: <https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/6e7ec5.htm>. تاريخ الوصول: 2017/4/10.
- 48 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966، منشور على موقع جامعة منيسوتا - مكتبة حقوق الإنسان، دخل حيز النفاذ في آذار 23، 1976. إنظر في: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html>. تاريخ الوصول: 2017/4/11.
- 49 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، منشور على موقع جامعة منيسوتا - مكتبة حقوق الإنسان، دخل حيز النفاذ في 3 كانون الثاني، 1976. إنظر في: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b002.html>. تاريخ الوصول: 2017/4/11.
- 50 CESCR General Comment No. 14: The Right to the Highest Attainable Standard of Health (Art. 12), OHCHR, August 2000, (E/C.12/2000/4). For more: <http://bit.ly/1f1tFH>, accessed April 11, 2017.
- 51 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، منشور على موقع الأمم المتحدة. إنظر في: <http://www.un.org/ar/docu-ments/udhr>. تاريخ الوصول: 2017/4/11.
- 52 WMA Declaration of Malta on Hunger Strikers, adopted by the 43rd world medical assembly ST Julians, Malta, November 1991, Article Published on 31/08/2015, pages 1-5, see the following link: <https://www.wma.net/policies-post/wma-declaration-of-malta-on-hunger-strikers/>, accessed April 12, 2017.
- 53 للمزيد، إنظر: <http://www.maannews.net/Content.aspx?ID=792949>. تاريخ الوصول: 2017/3/22.
- 54 Guidelines for Medical Doctors concerning Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment in relation to Detention and Imprisonment. Adopted by the 29th World Medical Assembly, Tokyo, Japan, October 1975, see the following link: <http://www.cirp.org/library/ethics/tokyo/>, accessed April 12, 2017.
- 55 Istanbul Protocol, Manual on the Effective Investigation and Documentation of Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment. Submitted to the United Nations High Commissioner for Human Rights, New York and Geneva, August 2004, see the following link: <http://www.ohchr.org/Documents/Publications/training8Rev1en.pdf>, accessed April 12, 2017.
- 56 الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان 1950، منشورة على موقع جامعة منيسوتا - مكتبة حقوق الإنسان. للمزيد إنظر الرابط: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/euhrcom.html>. تاريخ الوصول: 2017/4/12.
- 57 Nevmerzhtsky v. Ukraine, App No 54825/00, 5th April 2005, European Court of Human Rights.
- 58 The previous reference.
- 59 Özgül v. Turkey, App No 77152, 02/th DEC 2002, European Court of Human Rights.
- 60 Rappaz v. S Switzerland, App No 7317514, 10/th DEC 2010, European Court of Human Rights.
- 61 Ciorap v. Moldova, App No 1206619, 02/th SEP 2007, European Court of Human Rights.
- 62 Pauline Jacobs, Force-Feeding Of Prisoners and Detainees On Hunger Strike: Right To Self-Determination Versus Right To Intervention, Intersentia: Tilburg University, 2012. See the following link: <http://bit.ly/2oYY9z8>.

- 63 The previous reference.
- 64 Verdict, LEGAL ANALYSIS AND COMMENTARY FROM JUSTIA. For more: <http://bit.ly/2pK7ZCw>, accessed April 17, 2017.
- 65 Harvard International Law Journal. For more: <http://bit.ly/2oPStla>, accessed April 17, 2017.
- 66 ونصت على: « كل مريض قادر على التمييز حر في رفض العلاج أو أي تدخل طبي آخر، وينبغي أن يستند أي استثناء لهذا المبدأ الأساسي إلى القانون ولا يتعلق إلا بظروف استثنائية واضحة المعالم ومحددة بدقة تنطبق على الأشخاص ككل.»، للمزيد: <http://bit.ly/2oGRrOi>.
- 67 قانون التغذية القسرية الإسرائيلي لسنة 2015 (الجريدة الرسمية: 2499، 2015/8/5)، 241.
- 68 The previous reference, page 33. For more: <http://bit.ly/2oPStla>, accessed April 17, 2017
- 69 موقع الكنيست الإسرائيلي: للمزيد حول بيان المصادقة النهائية، انظر في: <http://www.knesset.gov.il/spokesman/arb/doc/PR300715.pdf>، تاريخ الوصول: 2017/3/12.
- 70 وكالة معاً الإخبارية: للمزيد: <http://www.maannnews.net/Content.aspx?ID=792949>، تاريخ الوصول: 2017/4/17.
- 71 قانون مصلحة السجون 1971 وتعديلاته، المنشور على موقع قانون بلا حدود. انظر في: <http://bit.ly/2q6M7BT>.
- 72 تعليمات وإرشادات للتعامل مع الأسرى المضربين عن الطعام رقم (04.16.00) و(20-5002)، غير منشورة.
- 73 قانون حقوق المريض لسنة 1996 في المادة (2)، المنشور على موقع نيفو (قاعدة بيانات إلكترونية). للمزيد، انظر: https://www.nevo.co.il/law_html/law01.htm.001_133.
- 74 يشمل لفظ المعالج / الشخص الذي يقوم بعملية التغذية القسرية: طبيب أسنان ممارس، ممرض أو ممرضة، أو قابلة، طبيب نفسي، متخصص تغذية، متخصص علم الإجرام، معالج الأمور الحياتية، أو كل صاحب مهنة اعترف به في الجريدة الرسمية في المجتمع الإسرائيلي.
- 75 The previous reference, page 27. For more: <http://bit.ly/2oonPSu>, accessed April 12, 2017.
- 76 قانون أساس كرامة الإنسان وحرية لسنة 1992، المنشور على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية. انظر: <http://bit.ly/2pZjTwZ>.
- 77 انظر المادة (19 / ي / د / ه) من قانون التغذية القسرية الإسرائيلي.
- 78 مالك القاضي (أسير سابق مضرب عن الطعام) مقابلة مع منال خصيب، جامعة بيرزيت، نيسان 8، 2017.
- 79 للمزيد، انظر ص9 من هذا البحث.
- 80 سجي يوسف، «مسودة دراسة التغذية القسرية للأسرى- تعذيب تحت ستار القوانين الإسرائيلية «قانون الموت» دراسة غير منشورة، ص6.
- 81 انظر الصفحة السابقة.
- 82 دنيا الوطن. للمزيد: <http://bit.ly/2qETp2N>، تاريخ الوصول: 2017/4/17.
- 83 مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان. انظر في: <http://bit.ly/2oR19OA>، تاريخ الوصول: 2017/4/17.
- 84 وكالة معاً الإخبارية. انظر في: <http://www.maannnews.net/Content.aspx?ID=792949>، تاريخ الوصول: 2017/4/18.
- 85 وكالة وفاء للأبناء والمعلومات الفلسطينية. للمزيد: انظر في: <http://bit.ly/2rGAWQK>، تاريخ الوصول: 2017/5/6.
- 86 المرجع السابق.
- 87 المرجع السابق، ص35. للمزيد: <http://www.knesset.gov.il/spokesman/arb/doc/PR300715.pdf>، تاريخ الوصول: 2017/4/18.

تقارير

تراجع الحريات الإعلامية في فلسطين

شيرين خليفة *

تتواصل انتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين ما بين اعتقالات للصحفيين والنشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي دون أن تشهد الساحة أي تحسّن يمكن أن يُشار له بالبنان، والحقيقة أن عدة عوامل تؤدي دوراً في تواصل الأزمة التي يعاني منها الجميع بشدة، فما بين حالة الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وترهّل القوانين التي تحمي حرية التعبير وغياب جسم نقابي فاعل ومؤثر؛ يدفع أصحاب الرأي الثمن.

ما يزيد الواقع تعقيداً هو احتكام فلسطين لقوانين قديمة احتوت العديد من الفقرات الفضفاضة، مثل قانون المطبوعات والنشر لعام 1995 وقانون العقوبات الفلسطيني وكذلك قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام 1979م.

انتهاكات

في قطاع غزة كما هو الحال في الضفة الغربية الفلسطينية يعاني الجميع تبعات هذه الظروف المعقّدة، إلا أن التقرير الحالي لـ «تسامح» يتحدث عن واقع الحريات الإعلامية في قطاع غزة، فوفق تقرير للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان صدر في النصف الأول من العام الجاري 2017، فقد تلقت (18) شكوى في قطاع غزة، منها (3) شكاوى حول التعرض لحرية العاملين في المجال الإعلامي، شكوى واحدة تتعلق بحرية العاملين وحرية النشر والبيت، و (13) شكوى على خلفية الرأي والتعبير على مواقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك»، وشكوى واحدة حول الحق في الحصول على المعلومات، إضافة إلى مواصلة اعتقال جهاز الأمن الداخلي للصحفي فؤاد جرادة مراسل تلفزيون فلسطين في غزة حتى لحظة إعداد هذا التقرير دون أي أخبار حول نية الإفراج عنه.

د. تحسين الأسطل نائب نقيب الصحفيين الفلسطينيين عقب على الحالة

* صحفية مقيمة في غزة

الإعلامية في قطاع غزة بقوله إنها تشهد العديد من الانتهاكات بصورة باتت ملحوظة، آخرها مواصلة اعتقال مراسل تلفزيون فلسطين فؤاد جرادة، بالإضافة إلى إغلاق عدة مواقع إخبارية بأمر من النائب العام في رام الله، وكل هذا يندرج بان واقع الحريات الإعلامية يشهد تراجعاً في فلسطين عموماً.

وأكد أن النقابة تتواصل مع العديد من الجهات الدولية وتبلغ الاتحاد الدولي للصحفيين من أجل العمل على وقف كل هذه الانتهاكات باعتبارها اعتداءً على حق المواطن في المعرفة.

مكتب الإعلام الحكومي في وزارة الإعلام بقطاع غزة والذي شكّله حكومة حماس عقب توليها الحكم في القطاع، عملياً مهمته الدفاع عن وجهة نظر الحكومة، إلا أنه في قطاع غزة يجد نفسه مضطراً لأخذ أدوار إضافية بتقريب وجهات النظر بين الصحفيين ومؤسسات الحكومة المختلفة.

سلامة معروف مدير مكتب الإعلام الحكومي وإن كان لا يصف الأوضاع بالجيدة، لكنه في ذات الوقت يدافع عن وجهة النظر الحكومية عبر الإصرار على مقارنة ما يجري بمراحل زمنية سابقة وحتى بما يجري من انتهاكات في الضفة الغربية.

يقول معروف إن الحديث عن واقع الحريات الإعلامية ليس مطلقاً، فأعتى الديمقراطيات تقيّد الحريات أحياناً، وهنا علينا أن نستحضر مقارنات زمنية ومكانية بما كان عليه الوضع قبل عشر سنوات حين كان يتم التعدي على الصحفيين وكانوا يسجنوا، وحتى القتل كما حدث مع الصحفي خليل الزبن، وكانت هناك حالة من الفوضى، لكن منذ عام 2007 حتى الآن نحن نشهد انخفاضاً في حجم الانتهاكات وهذا يدل على حالة من الحراك والعمل المتواصل في غزة لإعطاء هامش أوسع من الحريات الإعلامية.

حول هذا الجانب قال المحامي بكر التركماني مسؤول وحدة الشكاوي في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن الهيئة تابعت خلال العام 2016 الكثير من القضايا ذات العلاقة باحتجاز صحفيين وكتّاب رأي ومدونين، جزءاً من هذه الشكاوي كان باتجاه جهاز الأمن الداخلي وجزء باتجاه المباحث العامة وتتمثل الانتهاكات بالتوقيف والاحتجاز على خلفية منشورات على صفحات الفيس بوك، ومنها ما حدث خلال الحملة الشهيرة ضد انقطاع

الكهرباء في قطاع غزة في فبراير 2017م والتي أخذت صدى كبيراً، إذ تم استدعاء عدد كبير من المواطنين غردوا حول هذه الأزمة، معرباً عن أسفه لأن تؤخذ هذه الأزمة لاتجاهات سياسية.

انتهاكات الأجهزة الأمنية

وفق تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، فإن جهاز الأمن الوقائي والمخابرات العامة في الضفة الغربية، وجهاز الأمن الداخلي في قطاع غزة أكثر الجهات تعرضاً للحق في حرية الرأي والتعبير وحرية العمل الصحافي، وتتصدر هذه الأجهزة أعلى عدد في الشكاوى الواردة للهيئة.

هنا لم يشأ معروف التطرق إلى التفاصيل وقال أنه يفضل الصمت فحسب رأيه الصحفي شأنه شأن أي مواطن يمكن أن يمثل في قضية أمام جهاز أمني فأحياناً لا علاقة للاعتقال بعمله الصحفي، ويكون الصمت كي لا يجرح اعتبارية المهنة مع إقراره أن الاعتقال لدى الامن الداخلي يثير حفيظتهم لأنه ليس هذا دورهم. وقال معروف إن مكتب الإعلام الحكومي توجه للنائب العام بطلب أن يكون هو العنوان للاستدعاء في حال تعلق الأمر بالعمل الصحفي وعن طريق مكتب الإعلام الحكومي الذي يتولى مهمة إخبار الصحفي وتحديد موعد مع وجود ممثل عن المكتب.

لكنه أكد أن دورهم يتوقف فقط على متابعة المشاكل التي يواجهها الصحفيون وليس النشاط وأحياناً يتدخلوا في قضايا ذات علاقة بالرأي، كما حدث عندما تم نشر إشاعات مثل إشاعة خطف رجل أعمال وإبان النشر حول قضية اغتيال القيادي مازن فقهاء ولكن بالأساس يتعاطى المكتب مع القضايا الخاصة بالصحفيين.

في مقابلة مع المحامي بكر التركماني مسؤول وحدة الشكاوى بالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضح ان الحق في حرية الرأي والتعبير مكفولة بموجب القانون الأساسي الفلسطيني والقوانين ذات العلاقة، لكن هذا النوع من الحقوق عادة يواجه صراعاً وخاصة مع السلطة التنفيذية فيتعرض للانتهاك، وأكثر من يواجهون الانتهاك هم العاملين في حقل الإعلام، أحدثها حجب مجموعة من المواقع الالكترونية بقرار من النائب العام في رام الله السيد أحمد البراك.

وشرح التركماني أن مثل هذا النوع من الإجراءات يمثل انتهاكاً واضحاً لأن فيه فقدان للأساس القانوني الذي يبنى عليه هذا النوع من الانتهاكات، مؤكداً أن الهيئة خاطبت المستشار البراك وطالبت بإلغاء حجب المواقع معتبراً أن هذا النوع من القرارات يقلق المواطنين الفلسطينيين والعاملين في مجال الإعلام كونه يؤثر على الحق في الحصول على المعلومات، ليس فقط من طرف المصدر فهذا واجبه بل أيضاً من حق المواطنين الاستماع لوجهات النظر المختلفة خاصة في ظل الظروف التي نعيشها.

مشكلة القوانين

ويرى معروف أن القوانين التي تحتكم لها وزارة الداخلية هي قانون العقوبات الفلسطيني بالتالي حين تم اعتقال نشطاء على خلفية نشر أخبار غير صحيحة تدخل المكتب وتم الاكتفاء بتوقيع تعهد بعدم تكرار النشر إلا عند التأكد من صحة الخبر وان كل صحفي مسؤول عن صفحته وما ينشر فيها فلا يقول انه نشر خبراً نقلاً عن آخرين.

وأضاف أن مشكلة القوانين لها أكثر من جانب فهناك مشكلة على مستوى تعامل أجهزة الأمن وفهم طبيعة عمل الصحفيين وأحياناً تحدث تجاوزات مبعثها حساسية الواقع الأمني، بالمقابل هناك حالة من الاستهتار، وعدم فهم الدور لدى بعض الصحفيين، فمكانة الصحفي مرتبطة بمسؤوليته الاجتماعية وابتسها أن يكون مسؤولاً عما ينشر.

وتابع بأن الانقسام أوجد لدينا جيلاً من الصحفيين لا يعرف من عمل الصحافة إلا الفبركة والتدليس، وحين نشخص علينا أن نضيف اهتراء المنظومة القانونية، فقانون المطبوعات والنشر لو تم تطبيق المادة 37 منه لن تسلم أي وسيلة إعلام. حول التزامات فلسطين الدولية تجاه حرية الرأي والتعبير قال التركماني أن الهيئة لم تلحظ أي تطور في هذا الاتجاه، فالسلطة الفلسطينية وقّعت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وحتى اللحظة لم تقدم تقريرها المرتبط بحرية الرأي والتعبير وهذا التزام على فلسطين، وأن تقدم مؤسسات المجتمع المدني تقرير الظل، كما لم تحدث أي تعديلات على القوانين ذات العلاقة.

في قطاع غزة أوضح التركماني أن الاستدعاءات عادة تتم عن طريق جهاز الأمن الداخلي

والأصل إذا كانت هناك قضايا تتعلق بمخالفات لما هو وارد في القانون بمعنى سب أو قذف وشتيم فصاحب الاختصاص هي النيابة العامة والجهات الشرطية هي جهات تنفيذية.

وانتقد التركماني غياب دور نقابة الصحفيين الفلسطينيين، معتبراً أنه يحتاج إلى تعزيز وحرية تحرك فمكتب الإعلام الحكومي يجب أن يكون دوره تقديم وجهة نظر الحكومة ولكن اضطر إلى لعب أدوار أخرى، وهذا مُختلف عليه ما بين الإيجاب والسلب.

حول التهم التي توجه لمن يتم احتجازهم قال التركماني إنهم لا يقولون على خلفية عمل صحفي، إنما هناك تهم أخرى مثل إثارة النعرات والقلق العام وتحديدًا عندما تكون القضية طرف جهاز الأمن الداخلي الذي يطبق قانون العقوبات الثوري وهو قانون قديم ومساحة الاتهام فيه واسعة ويدخل فيها الكثير من الأشياء.

وقال اننا نفتقد لتحديد معيار نعرف بموجبه هل القضية التي يعتقل بموجبها الصحفي على خلفية عمل صحفي أم لا، مثلًا ما مفهوم التواصل مع رام الله كي نعتبره تهمة، كذلك استدعاء صحفيين للكشف عن مصادرهم وهذه من الأمور الحساسة ويجب التوقف عندها بجديّة فلا يجوز إجبار الصحفي على كشف مصادره إلا بقرار قضائي. لكن التركماني أوضح أن الصحفيين أيضاً بحاجة إلى المزيد من التوعية في الإطار القانوني حول المصطلحات التي يتم استخدامها خاصة في التحقيقات الاستقصائية، مؤكداً في الوقت ذاته أنه حين يتم سؤال الأجهزة الأمنية حول أحد المعتقلين ليس المعيار دائماً إن كان يتم التجاوب أم لا فأحياناً يتم ولكن لا يكون مرضياً، كما حدث في قضية اعتقال فؤاد جرادة ومطالبة الهيئة بالإفراج عنه وأن اعتقاله تم بطريقة غير قانونية كان الرد ان الاعتقال كان بناء على قرار من النيابة العسكرية وهذا رد غير مقنع للهيئة. المتابع لواقع الحريات الإعلامية يدرك جيداً الأثر السلبي الذي عكسه الانقسام على الحالة الإعلامية، حلحلة هذا الواقع تتطلب بالضرورة إعادة اللحمة للجسم الصحفي والتوعية القانونية للصحفيين بما يحميهم من الوقوع تحت سطوة أجهزة الامن إضافة إلى العمل الجدي على تطوير منظومة القوانين الناظمة للعمل الصحفي، فقدم هذه القوانين أحد أهم أسباب الأزمة.

ثقافة

المرجعية المعرفية للخطاب الإعلامي الإسرائيلي

عماد موسى *

إن ما يطلق عليه الإطار المعرفي المرجعي للخطاب الإعلامي الإسرائيلي والذي يدرج في محورين لمتطلبات الدراسة، انطلاقاً من أن «المعرفة هي ما يمكن أن نتحدث عنه في ممارسة خطابية مخصصة، إنها المجال الذي تكونه موضوعات مختلفة، تحوز أو لا تحوز صفة العلمية»¹، وذلك لأن المفاهيم كالنظريات وكالبيوت، والأجساد عرضة للانتهاك، في كل لحظة، بل، قد ينتج ذلك الاضطراب عن التحريف المقصود، أو الأحكام المسبقة، أو كثرة الاستعمال، فتتحول الكلمة إلى بداهة، تسمى مساءلتها².

ومن خلال قراءة متأنية للتهديدات والمخاطر، والتي تحولت إلى استراتيجية في الخطاب الإعلامي الإسرائيلي، لابد من الأخذ بعين الاعتبار «التصنيف أساس (مرجعي) بمعنى أن يتم تحديد أصناف الخطاب من حيث غلبة مرجعية ما على عملية التأصيل المنهجي، في داخل هذا الخطاب، وينبغي هنا أن يقصد بدقة ماهية» غلبة مرجعية ما³.

إذ أن الإطار المعرفي المرجعي قد عمل على بناء الخطاب الإعلامي الإسرائيلي وتشكيله، من هنا، تمكن الخطاب الإعلامي من نقل رسالته إلى الجماهير الإسرائيلية، وذلك لأن «لكل رسالة قصدها وموقفها، وظروف تلقيها»⁴، وكما عمل الإطار المعرفي المرجعي على «صياغة قوانين الذاكرة الجمعية... أي قوانين تشغيل الذاكرة، وصياغة الآليات التي على أساسها»⁵.

يعتبر يعقوب عميد رور من أكثر المهتمين، في ترسيم الإطار المعرفي للتهديدات، فقد قام بطرح هذه التهديدات والمخاطر وتكثيفها، الأمر الذي جعلها تشكل إطاراً معرفياً مرجعياً لصياغة الوعي، وإعادة تشكيله، لدى النخب الإسرائيلية، بحيث يعتمد عليها منتجو الخطاب الإعلامي، سواءً كان في صياغة استراتيجياته أو صياغة أهدافه، ومقاصده، وكذلك الخطاب السياسي والأمني والعسكري، أو غيره، فيقول: «نالت التهديدات التي تواجهها دولة إسرائيل، تأكيدات مختلفة، خلال الستين عاماً الماضية، غير أن المبدأ

الأساس الذي يشكل أرضية لفهم سائر التهديدات لم يتغير، وهو أن العالم العربي المحيط بنا، لا يقبل بوجود دولة يهودية مستقلة وذات سيادة، في قلب الشرق الأوسط، وسيبذل كل ما في استطاعته للقضاء عليها. ولا يدور الحديث هنا على الأراضي التي احتلت في حرب عام 1967. أو على هذا الاحتلال أو ذاك، وإنما يدور على وجود الدولة اليهودية، في حد ذاته. هذا الفهم الأساس، هو حجر الزاوية في فهم التهديدات، وفي أساس بناء القوة العسكرية للدولة اليهودية».

إن الذين لا يفهمون هذا المبدأ، متوهمين، بأن الوضع ليس خطيراً إلى هذا الحد، وأن العالم قد تغير، سيواجهون فشلاً أكيداً في ساحة القتال، لأنهم لن يقوموا ببناء القوة بشكل سليم ولن يستعدوا للحرب كما يجب.

صحيح أن هذا التوجه أو التفكير يعلوه التشاؤم، وأنا أدرك أن الناس يفضلون الأوهام. لكن من يعمل في بناء القوة العسكرية، وتفحص التهديدات، عليه أن ينظر إلى الواقع كما هو، وألا يخدع نفسه، ويخدعنا. عليه أن ينظر إلى التهديدات من زاوية السناريو الأخطر. وأن لا يعتمد على أو على نظام يبدو في فترة معينة، أنه موجود خارج منظومة التهديدات فحصول تغيير في الحكم أو السلطة، في دولة معينة في الشرق الأوسط، يمكن أن يؤدي إلى تغيير في توجهات هذه الدولة، ومن ثم انضمامها إلى دائرة التهديد. وأذكر أنه جرت نقاشات في الجيش الإسرائيلي قيل فيه، أنه في أعقاب الحرب في العراق، لم يعد ثمة ما يدعو للقلق من جبهة شرقية، ولكنني، أتساءل: هل، يمكن لأحد أن يقول لي، كيف سيبدو العراق، بعد عشرين عاماً. أو ليس من واجبنا إن نستعد اليوم لتطورات سيئة.

هنا بطبيعة الحال يأتي دور تحديد سلم الأولويات في استثمار الموارد المالية، وبناء القوة العسكرية فعلياً... في العام 1995 تقريباً، وفي سياق متصل في العلاقات بين إسرائيل وتركيا، طرح السؤال بشأن الحاجة إلى إقامة علاقات معينة مع تركيا، وقد كان تقديرنا، أن تركيا، تشهد عملية تحول نحو الأسلمة، وأنها دولة إسلامية ستبتعد عن إسرائيل. لم نجد رأينا هذا قبولا، حيث توطدت شبكة العلاقات مع تركيا. ولكن العملية التي شخصناها جارية بالفعل.

وفي هذا السياق علينا أن نتذكر شبكة العلاقات التي كانت قائمة بين إسرائيل وإيران - قبل الاطاحة بنظام شاه إيران- وكيف قدرت بعض الأوساط في إسرائيل، أن لبنان سيكون الدولة العربية الثانية، التي ستوقع اتفاق سلام مع إسرائيل. هذه الأمور تتبع من واقع أننا غير مستعدين للإقرار بضرورة بناء نظريتنا الأمنية⁶. وقبل أن نلج إلى داخل

الخطاب لا بد من التأشير أولاً إلى أن «الاقتراب من محاولة التحديد (للأطر المعرفية) يستلزم منا تقديم قراءة من داخل اللغة للألفاظ الدالة على تلك المفاهيم»⁷.

من هنا نجد أن الخطاب منذ البداية يستعمل ملفوظ (نالت) ليؤشر به إلى طبيعة الاهتمام المتواصل بالتهديدات، وليقدمها كإطار معرفي، فالكلمة تحمل دلالات ثرة، فهي تعلن أولاً: عن مدى الاهتمام الكبير الذي حظيت به (التهديدات) لتصبح استراتيجية، ومبدأ أساس في استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، ومن ثم استراتيجية من استراتيجيات الخطاب الإعلامي الإسرائيلي، دون التورط في تفاصيل كرونولوجية متجاوزاً هذه المعضلة، التي قد تحدث خلال، في بناء استراتيجية الخطاب التي أسسها على الحجاج، والافتقار باستعمال التحقيب الكرونولوجي، للدلالة على الزمن التاريخي منذ قيام إسرائيل فاستعمل الخطاب «خلال الستين عاماً الماضية» ومن ثم ينتقل إلى طرح المبدأ الأول الذي تتشكل منه استراتيجية التهديدات «إن العالم العربي المحيط بنا، لا يقبل بوجود دولة يهودية، مستقلة وذات سيادة في قلب الشرق الأوسط».

فالخطاب بعد أن يحدد التهديد بالعالم العربي يقدم تفسيراً ماهية هذا التهديد لأنه «لا يقبل بوجود دولة يهودية» وهو المصطلح البديل لـ «دولة إسرائيل» ومن ثم يقدم الخطاب حججه، وبراهينه، «لا يدور الحديث هنا على الأراضي التي احتلت في حرب 1967، وإنما يدور على وجود الدولة اليهودية»، وهكذا يستبدل مصطلحاً بمصطلح ويدغم الأراضي المحتلة عام 1967 في الدولة اليهودية كآلية واعية لتبطين المقصدية، من هنا اعتبر «وجود الدولة اليهودية، في حد ذاته. هذا الفهم الأساس، هو حجر الزاوية في فهم التهديدات، وفي أساس بناء القوة العسكرية للدولة اليهودية»، وكذلك المبرر الأيدولوجي المتبطن أيضاً في مصطلح الدولة اليهودية، «لبناء القوة العسكرية (للدولة اليهودية) والذي يسميه الخطاب «بالمبدأ» ويشغل الخطاب على إخراج جزء من الجمهور، ويصنفهم بالذين لا «يفهمون هذا المبدأ» والمصابين بالتوهم «متوهمين» لكونهم لا يدركون «بأن الوضع ليس خطيراً إلى هذا الحد» ويستعمل الخطاب ملفوظاً يشير إلى المستقبل وهو محمول بالتهديدات وبالمخاوف المستقبلية «سيواجهون فشلاً أكيداً في ساحة القتال»، فالحجاج هنا يأخذ منحى زرع المخاوف من الهزيمة لا لشيء، سوى أنهم أغفلوا هذا المبدأ الذي تترتب عليه محمولات متعددة، ولكنها متعاكسة ومتضادة، «لأنهم لم يقوموا ببناء القوة العسكرية بشكل سليم، ولن يستعدوا للحرب كما يجب»، ولمزيد من تعزيز التهديدات وبناء المخاوف من الفشل، يوظف الخطاب في بنائه استراتيجية الافتقار للجمهور «صحيح أن هذا التوجه والتفكير يعلوه التشاؤم» وبهذا الأسلوب يغلف الخطاب نفسه وسماء الجمهور (المتلقي) بغيمة التشاؤم، فهي قابلة للانزياح، لأن منتج الخطاب

يؤكد على أنه يفهم ما يفكر به الجمهور «أدرك أن الناس يفضلون الأوهام، إلا أنه يخرج من بين الناس باستعمال كلمة (لكن) للفصل بينهم وبين الآخرين»، لكن من يعمل في بناء القوة العسكرية، «فهذا الفريق مطالب بمجموعة من الينبغيات»، وهي: تفحص التهديدات، عليه أن ينظر إلى الواقع كما هو، وأن لا يخدع نفسه، ويخدعنا. عليه أن ينظر إلى التهديدات من زاوية السيناريو الأخطر، وان لا يعتمد على نظام يبدو في فترة معينة، أنه موجود خارج منظومة التهديدات فحصول تغيير في الحكم أو السلطة، في دولة معينة في الشرق الأوسط، يمكن أن يؤدي إلى تغيير في توجهات هذه الدولة، ومن ثم انضمامها إلى دائرة التهديد.

ويستمر في سرد رواياته للأقناع «وأذكر أنه جرت نقاشات في الجيش الإسرائيلي قيل فيه، أنه في أعقاب الحرب في العراق، لم يعد ثمة ما يدعو للقلق من جبهة شرقية، ولكنني، أتساءل: هل، يمكن لأحد أن يقول لي، كيف سيبدو العراق، بعد عشرين عاما. أو ليس من واجبنا إن نستعد اليوم لتطورات سيئة» لذلك، أخرج العراق نسبيا من دائرة التهديدات الآن على إسرائيل، ولكن ينبغي على الجمهور الذي يسعى الى اقتناعه بأن «ينظر إلى التهديدات من زاوية السيناريو الأخطر. وان لا يعتمد على اتفاق، في إشارة واضحة إلي مصر، وإلى منظمة التحرير ويختزلها بالسلطة، أو على نظام يبدو في فترة معينة، أنه موجود خارج منظومة التهديدات. فحصول تغيير في الحكم أو السلطة، في دولة معينة في الشرق الأوسط، يمكن أن يؤدي إلى تغيير في توجهات هذه الدولة، ومن ثم انضمامها إلى دائرة التهديد. ويسرد الخطاب مزيدا من القصص لإقناع الجمهور بأن التهديدات جدية وواقعية» أن تركيا، تشهد عملية تحول نحو الأسلمة» وهذا بحد ذاته يشكل تهديدا، ويضيف الخطاب أنه «علينا أن نتذكر شبكة العلاقات التي كانت قائمة بين إسرائيل وإيران - قبل الاطاحة بنظام شاه إيران-» في اشارة واضحة الى التهديد النووي الذي تشكله إيران بعد هذا التحول في عهد الآيات واحمدي نجاد وبهذا يقدم الخطاب آخر سردياته لإقناع الجمهور بالمخاطر المحدقة بهم من المحيط العربي والمحيط الاسلامي السني والشيعي في الشرق الأوسط. من خلال «التجسيد المعرفي للتخاطب التواصلي، وعلى مسألة المتخاطبين في الخلفية اللسانية والثقافية، التي تمثل القاعدة الموسوعية، كما يقول ريكور لتوليد التواصل عبر وسائط محددة»⁸.

ماهية المخاطر والتهديدات

بعد أن قام بتسجيل ما أسماه بالملاحظات يقول الجنرال يعقوب عميد رور، سأنقل إلى الحديث عن ماهية المخاطر والتهديدات ذاتها، وفي هذا السياق علينا أن نتذكر

بأن إسرائيل تقبع في وضع ثابت غير قابل للتغيير بسبب عدد من عدم التناظرات التي تشكل الإطار الذي يتعين، بناء القوة داخله. ولا بد أن ندرك أن ندرك أن عدم التناظرات هذه ستستند دائماً وأبداً إلى الفهم بأن دولة إسرائيل هي دولة لا يسلم العالم المحيط بها، بوجودها، وعلى أساس هذه اللاتناظرات يجب أن تبنى القوة العسكرية.

- **عدم تناظر المساحة خلافاً لجاراتها:** لا تملك إسرائيل عمقاً تنفيذياً أو استراتيجياً... في المقابل، يملك أعداء إسرائيل عمقاً هائلاً وقدرة امتصاص كبيرة، لإخفاقات تكتيكية أو عمالية، فدولة إسرائيل بأكملها بمثابة جبهة قتال، بسبب مساحتها الضيقة، وكونها محاطة من كل الجهات بأعداء فعليين، ومحتملين. كذلك، فإن قدرة إسرائيل على الامتصاص محدودة جداً، نظراً لعدم قدرتها على نشر البنى والقواعد التحتية مع احتياط كاف، وهو أمر له أهمية بالغة في عصر الصواريخ. وتواجه إسرائيل وضعا صعبا في مواجهة الإرهاب، على اختلاف أنواعها، نظراً لأن الجزء الأكبر من أراضيها، وتجمعاتها السكانية، يقع في مرمى نيران منظمي «حزب الله» و«حماس»، كما أنه لا يتوفر زمن إنذار كاف في مواجهة ارهابيين ينطلقون من مراكز إرهاب محتملة في قطاع غزة والضفة الغربية.
- **محدودية حجم السكان:** سيبقى الإسرائيليون إلى الأبد قلة في مواجهة الكثرة. حتى لو هاجر كل يهود العالم، فإن إسرائيل ستبقى محاطة بدول أكبر منها بما لا يقاس. بناء عليه سيبقى الجيش الإسرائيلي صغيراً، وستضطر إسرائيل دائماً وأبداً، إلى استنفاد جل طاقات المجتمع الإسرائيلي.
- **غياب التأييد الواسع في الساحة الدولية:** إن غياب التأييد، لا ينبع فقط من أعمال وتصرفات إسرائيل، وإنما لأنه لا توجد في المنظومة الدولية، كتلة تضم ستين دولة، تصوت أتوماتيكياً ضد إسرائيل. هذا يعني وجود قيود في الجدول الزمني الدولي، عندما تريد إسرائيل القيام بأي عمل عسكري، أي أنها تملك زمناً قصيراً جداً، لاستنفاد قدرتها العسكرية.
- **الحسم:** ليس في استطاعة إسرائيل الحاق الهزيمة بأعدائها، وليس في إمكانها فرض تغيير أنظمة حكم، في العالم العربي، ولا حتى إحداث تغيير في مفاهيم ومواقف، هذه الأنظمة. في المقابل، فإن انتصاراً واحداً يحققه أعداء إسرائيل، كفيل بتصفية وجودها. ويشكل هذا اللاتناظر أحد عوامل التأثير الكبرى، على مبنى القوة العسكرية، ولا بد للجمهور في إسرائيل، وفي مقدمته صانعو القرارات من أن يدركوا ذلك.
- **الوسائل:** إسرائيل مقيدة من حيث الوسائل، التي في إمكانها اللجوء إليها. فهي لا تستطيع شن عمليات قصف مركزة، بالقنابل على مناطق مدنية، كما فعلت روسيا في الشيشان مثلاً، وينسى ويتناسى قصف أميركا للجمهورية العراقية في بغداد إبان الحرب

على العراق، ولذلك فإن دعوات من قبيل «هيا نسحقهم وندمرهم» وما شابه لا تتصف بالمسؤولية والجدية، لذلك لا يجوز لنا أن نخدع أنفسنا، يجب على إسرائيل أن تحافظ على الحد الأدنى الضروري، من القواعد الأخلاقية، إذا ما كنت ترغب في أن تبقى دولة ديمقراطية، ويهودية. هذه اللاتناظرات كلها نافذة على قاعدة المنطق القائل: بأن وجود إسرائيل في الشرق الأوسط غير مرغوب فيه، وأن وجودها مرغوب بقدرتها، على ردع أعدائها، وليس في تغيير مواقفهم ومنطلقاتهم⁹.

تحليل الخطاب:

إن المستقرى لما تقدم يمكن أن يستنتج «أن الفكر ليس ما يجعلنا نؤمن بما نفكر، أو نرضى بما نفعل، بل هو ما يجعلنا نطرح مشكلة ما نحن عليه بالذات¹⁰». وذلك من منطلق أن «ليس من عمل الفكر أن يدين الشر الذي قد يسكن كل ما هو موجود، بل أن يستشعر الخطر الذي يكمن في كل ما هو مألوف، وأن يجعل كل ما هو راسخ موضع إشكال¹¹».

ويمكننا أن نستنتج أن الخطاب قد احتوى على الأطار المعرفي-والذي صاغ منها الخطاب الإعلامي جزءا كبيرا من استراتيجياته، والتي ضمنها اهدافه ومقاصده، وذلك لأن «الجميل المرجعية (الواردة في الخطاب) هي التي تتيح للخطاب أن يتحقق¹²» كما وردت في خطاب يعقوب عميد رور- بالإضافة إلى عدد من الاستراتيجيات غير المذكورة في خطابه، لأنه يركز على الناحيتين الأمنية والعسكرية. وهذه الأطر هي:

أولاً: العالم العربي المحيط بإسرائيل: عالم تهديدي ويشكل مخاطر وجودية على إسرائيل لذا، فهو عالم معاد لإسرائيل، لا يقبل بوجود دولة يهودية مستقلة وذات سيادة، في قلب الشرق الأوسط، وسيبذل كل ما في استطاعته للقضاء عليها، وترتب على هذا المبدأ اتخاذ كافة الإجراءات العسكرية وامتلاك القوة العسكرية، وتطوير العقيدة العسكرية، والعيش تحت مظلة نووية، بما يتساوق مع حجم التهديدات والمخاطر في وسط هذا المحيط العربي المعادي. وهذا يتطلب دائماً من إسرائيل رصد التهديدات ووضع التهديد في محمل الجد والسيناريو الأكثر خطورة. عليها، والتعامل مع هذه الخطورة في الوقت المناسب.

إن القارئ للخطاب سيكتشف ان التشكل الفعلي للخطاب: يحاول أن يمكس الخطاب قدرته على الاثبات، بل أقصد القدرة على تشكيل مجالاً من الموضوعات مجالات تثبت

بصدده، أو تنفي قضايا صحيحة أو خاطئة، ولنطلق على مجالات الموضوعات هاته، اسم الوضعيات¹³، لأن الخطاب يتشكل من وضعيات مختلفة، ولكل وضعية منها مضامين تهديدية محددة اشتغل عليها الخطاب الاعلامي الاسرائيلي.

ثانياً: عدم الوثوق في الاتفاقات التي وقعتها إسرائيل مع مصر و م.ت.ف. والاردن. مما يعني عدم الركون إلى هذه الاتفاقات في معنى مبطن غير ظاهر في لغة مباشرة. هذا الإطار المعرفي شكل استراتيجية حل الدولتين والدولة الواحدة.

ثالثاً: عدم الاعتماد على النظم التي تدور في فلك إسرائيل وتربطها علاقات تعاون عسكري وأمني واقتصادي، وعلمي، لأنها معرضة للتغيير، وساق أمثلة على ذلك «العراق، تركيان إيران»، ليقدم برهاناً معرفياً، بوجود احتمالية دخول مثل هذه الدول في دائرة التهديد لإسرائيل.

رابعاً: بناء نظرية أمنية، تأخذ بالحسبان أسوأ المتغيرات المحتملة التي قد تحدث في الدول والنظم ذات العلاقة بإسرائيل والتي تتطلب عقيدة أمنية، تمتلك القدرة على مواكبة المتغيرات وعلى مواجهة التحديات، والمخاطر، والتهديدات الناجمة عن هذا التغيير.

خامساً: صغر مساحة إسرائيل الجغرافية بالقياس مع محيطها العربي ومع جاراتها. إن هذا الإطار المعرفي تحول إلى استراتيجية الاستيطان في الخطاب الإعلامي، ودفع صناع القرار ومتخذيه أيضاً باتجاه الضم للضفة الغربية واستكمال تهويد القدس. لذلك فلا غرابة، أن نجدهم ينظرون لموضوع صغر مساحة إسرائيل، وهذا من وجه نظرهم، يشكل تهديداً، فالحل لا يكون الا بالتوسع الكولونيالي، أي بممارسة العدوان، لذا «كرست الحركة الصهيونية جل مصادرها، بغية تثبيت الجماعة السكانية القائمة وتسريع بلورتها، كمجتمع قابل للحياة، وعلى توسيع الأرض التي تحت سيطرتها، وعلى اجتلاب أعداد متزايدة من اليهود إلى أرض فلسطين¹⁴».

من هنا لجأت اسرئيل إلى استراتيجية حرب كل عشر سنوات تقريبا، وإلى عمليات اجتياح وقصف جوي خلال العشر سنوات بهدف اضعاف الفلسطينيين، والعرب وفرض شروط لتسوية مذلة، وخلق وقائع على الأرض. بما يتيح لإسرائيل بناء المستعمرات.

لأنهم يرون أنه «ثمة تمييز واضح بين إسرائيل الواقعة في نطاق حدود ما قبل حرب

الأيام الستة (حرب 1967) وبين أرض إسرائيل - فلسطين في حدودها الانتدابية، عشية الإعلان عن تقسيم أرض إسرائيل في تشرين الثاني 1947¹⁵، هكذا يتم قلب الوعي في العقل الإسرائيلي، ففلسطين الانتدابية، تصبح (إسرائيل) وأرض فلسطين، تصبح أرض إسرائيل. لذلك، كان مصطلح «أرض إسرائيل» غامضاً على الدوام حين يتعلق الأمر بالحدود الدقيقة، فإن المصطلح يحدد الملكية بكل وضوح¹⁶.

سادساً: مواجهة الإرهاب المتعدد: حزب الله وحماس، ومن الضفة الغربية.

سابعاً: الاحساس بالعزلة الدولية: نتيجة عدم وجود تأييد دولي كاف لإسرائيل لدوام الاحتلال واستمراره.

ثامناً: الحسم: ويعني عدم قدرة إسرائيل على تحقيق انتصار على أعدائها، الأمر الذي يترتب عليه تصفية وجود إسرائيل، وعلى الرأي العام الإسرائيلي وصناع القرار إدراك هذه المخاطر.

تاسعاً: الوسائل: تدعي إسرائيل أنها مقيدة في استعمال الوسائل العسكرية (إسرائيل مقيدة من حيث الوسائل، التي في امكانها اللجوء إليها) وتنتكر بالمطلق إلى استعمالها للأسلحة المحرمة دولياً في عدونها على لبنان عام 1982، وعلى لبنان عام 2006 وعلى قطاع غزة.

عاشراً: محدودية الديموغرافيا الإسرائيلية وهنا يقصد اليهودية ما يضع معادلة الكثرة السكانية العربية مع المساحة الكبيرة في مقابل ديموغرافية يهودية قليلة ومساحة جغرافية صغيرة وجيش صغير فعليه أن يقر أنه «سيكون بمقدور إسرائيل البقاء والاستمرار في الوجود فقط، إذا ما توفرت فيها، أغلبية يهودية صهيونية واضحة، تعيش في منطقة جغرافية، تسمح مقاساتها وحدودها، بتحقيق سيادة الدولة والدفاع عنها، وإذا ما عم فيها، مستوى معيشي، يلائم مجتمعا غريباً».

إن تحقيق هذين الشرطين الضروريين لوجود إسرائيل، اليهودية الصهيونية، ليس أمراً مفروغاً منه، إذ أن السيرورات، الديموغرافية الجارية في إسرائيل، تهدد القدرة على تحقيقها¹⁷. لهذا، يتفق العقل الإسرائيلي، عن فكرة الترانسفير للفلسطينيين العرب الذين لم يغادروا وطنهم، لتحقيق هذه الغاية. (التوازن الديموغرافي) وصولاً إلى أغلبية يهودية، ودفع هذا العقل المرعب إلى التفكير إلى ما هو أبعد من ذلك، وهو العمل

على ابتكار الأساليب للحد من تكاثر الفلسطينيين العرب الذي صمدوا في وطنهم فإن سيفضي إلى تكاثر اليهود «ونتيجة لوقف التكاثرين العرب، ولأن نسبة التكاثرين الحريديم المتدينين القوميون في إسرائيل، ستبقى مرتفعة نسبياً، فإن نسبة اليهود قد ترتفع نسبتهم، على أعتاب العام (2030) تحديداً، إذ يتوقع أن ترتفع نسبتهم، في هذا العام (2030) إلى 72,2% (بحسب مكتب الإحصاء المركزي، 2010)»¹⁸.

أتينا فيما تقدم على ذكر الأطر المعرفية المؤسسة للتهديدات والمخاطر الإسرائيلية، وكذلك استعرضنا ماهية هذه المخاطر والتهديدات، وسنقوم باستعراض أبعاد هذه التهديدات والمخاطر وتطورها التاريخي، حتى نكتشف طبيعة العقل الإسرائيلي، وماهية تفكيره التي تشكل الوعي، وتفرض نفسها على أنماط التفكير وعلى البنى المعرفية والثقافية وعلى الاستراتيجيات العسكرية والأمنية، حيثما تصبح لاهوتاً، يتم الاتكاء عليه وتوظيفه لتجنيد الرأي العام الإسرائيلي، والأمريكي، خصوصاً اليهود الأمريكيين، فماهي هذه الأبعاد كما حددها منتج الخطاب المعرفي، الجنرال احتياط يعقوب عميد رور، هناك ثلاثة أبعاد للتهديدات المحدقة، بإسرائيل وفق ما تطورت بمرور السنوات وهي:

القدرة العملية التي يمتلكها الطرف الآخر، على أساس المتاح له، ومدى استعداده للتضحية، وقدرته على منع سقوط النظام¹⁹.

1. ينطلق الجنرال يعقوب عميد رور من التاريخ الذي لم يأت على ذكره في هذا المقال وهو أنه «عشية إعلان «الاستقلال» عام 1948، بدأ التهديد في فلسطين أكثر شؤماً بكثير، وأعلن ديفيد بن غوريون، أن «700» ألف يهودي قد وضعوا في مواجهة 27 مليون عربي- أي ما نسبته واحد إلى أربعين» وانضمت الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة، في فرض حظر لتصدير السلاح إلى المنطقة، معززة بذلك تفوقاً عربياً واضحاً في ميزان التسلح، وانتبه الأمريكيين اليهود مخاوف من وقوع «حل نهائي» نازي آخر. وإذ استهجن «اللجنة الأمريكية اليهودية» أن تسلح الدول العربية، «تابع هتلر المفتي (أمين الحسيني)، فيما تفرض الولايات المتحدة حظر تسليح على المنطقة». فقد توقعت انتحاراً [يهودياً] جماعياً وهولوكوستياً كاملة في فلسطين²⁰.

2. نلاحظ هنا كيف يتم توظيف المحرقة النازية مع ربط مقصود بين الحاج أمين الحسيني وهتلر في عملية واعية لشحن الذاكرة اليهودية وإعادة شحنها بحيث تكون مصحوبة بالفوبيا، عبر تصوير الحالة اليهودية في فلسطين على أنها قريبة من حافة الهاوية والتي أطلقوا عليها مصطلح «حل نهائي، نازي آخر» وحتى تتضح صورة الحل يتم استحضار الهولوكوست المصنعة عند اليهود الأمريكيين. وأما عميد رور فيضرب مثلاً آخر في سياق تاريخي آخر على ذلك، وهو ما حدث في سوريا في

النصف الثاني منه، عقد الثمانينيات، ففي أعقاب التطورات، التي شهدتها العالم. ومن ضمن ذلك خروج مصر من دائرة المواجهة بعد توقيعها على معاهدة السلام مع إسرائيل، أدرك (الرئيس السوري الراحل) حافظ الأسد بشكل قاطع، أنه لا يستطيع القضاء على دولة إسرائيل²¹.

ولطالما يعترف منتجو الخطاب المعري في بأن «سوريا غير قادرة أو غيرها القضاء على إسرائيل، فلماذا يصر على تبني القوة لإزالة التهديدات الافتراضية. ولهذا تستدعي الفوبيا وضع القيود على التهديدات الافتراضية».

- قيود امتلاك الأسلحة: لا تملك غالبية الدول العربية قدرة حقيقية على إنتاج الأسلحة. ولكن هناك حالتين شاذتين، فمصر تملك صناعة أسلحة، وإن لم تكن متطورة جداً، فيما تملك سوريا قدرة على صنع الصواريخ على اختلاف أنواعها. ومن ناحية مبدئية، فإن إمكانية الحصول على أسلحة حديثة من الخارج تشكل أحد العوامل المؤثرة على نشوء التهديدات من جانب دول وجهات غير دولانية. وهذا ما يدفع إسرائيل دائماً للبحث عن امتلاك السلاح دون حدود وترفض أي توجه لنزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة، وهو ما حدا بها إلى تدمير المفاعل النووي العراقي واغتيال علماء الذرة العراقيين، وتدمير المفاعل النووي السوري واغتيال المشرف عليه في طرطوس. وهي تحاول وصف البرنامج النووي الإيراني بأنه يشكل تهديداً وتذهب كل مذهب لتبرير الضربة العسكرية الإسرائيلية للمنشآت النووية الإيرانية، وشرعت عملياً في اغتيال علماء الذرة الإيرانيين، وفي تحريض الدول الغربية وأميركا والعربية ضد إيران لفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية عليها، كما فرض من قبل على العراق وصولاً لتصفية علماء الذرة العراقيين.
- فهم الطرف الآخر لكيفية القدرة على تحقيق انجازات ومكاسب أثناء الحرب. فالأهمية التي اكتسبها جهد النيران في السنوات الأخيرة، تستند إلى فهم الطرف الآخر، للمستطاع وغير المستطاع تحقيقه. هذا التهديد ينشأ في الأوقات أو الظروف التي تؤدي فيه انتصارات إسرائيل إلى تغير في التهديدات، وظهور تهديدات جديدة، في أعقاب إدراك الطرف الآخر، بأنه لا يستطيع تحقيق إرادته في ساحة القتال²².

نلاحظ بوضوح كيف يوظف الخطاب إستراتيجية الاقتناع عبر طابع نسق من التهديدات مما يجعلها تتمثل الوقائع والتحويلات تمثلاً خاصاً في الذهنية الإدراكية للجمهور «المتلقي» فتتحقق غاياتها بتقبل التهديدات وتتفاعل معها، مما يؤثر فيه، ويدفعه إلى اتخاذ سلوك ما.

الإطار المعرفي المرجعي التوجيهي

تبدأ ورقة التعليمات للجهاز الإعلامي «أولويات الإعلام الإسرائيلي للعام 2003» بالقول «لقد تغير العالم، وأصبح من الضروري أن تتغير الكلمات، والمواضيع، والرسائل الاسرائيلية لتلائم حقيقة عالم ما بعد صدام حسين، تضمننا سابقا بتوصيات أقل حدة لإسرائيل خوفا من أن يلوم الشعب الأميركي إسرائيل على ما يجري في الشرق الأوسط، والآن أن الأوان، لربط نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع الارهاب، والأنظمة الدكتاتورية بواسطة القوة وبالجهود الاسرائيلية الحالية، لاجتثاث الارهاب من حولها وداخل حدودها»²³، وقد ذكرت الوثيقة الخطوات الواجب اتباعها عند بناء الخطاب الاعلامي الاسرائيلي: «التزام إسرائيل الصمت مدة ثلاثة أشهر قبل الحرب، وثلاثة أسابيع خلال الحرب، كان استراتيجية صحيحة، وقد أثبتت جميع استطلاعات الرأي جدوى هذا التوجه. ومع اقتراب العمل العسكري من نهايته. أن الأوان لإسرائيل كي تطرح «خارطة الطريق» خاصتها للمستقبل، والتي تشمل دعما منقطع النظير لأميركا، والتزاما تجاه الحرب على الارهاب. وقد طرحت وثيقة التعليمات استنتاجات ضرورية:

1. العراق طغى على الجميع، وصدام هو وسيلتكم الأفضل للدفاع، حتى وإن كان ميتاً... عليكم استغلال اسم صدام لعام كامل. سوف يبقى صدام رمزا للإرهاب.

2. تمسكوا برسالتكم ولا ترددها بالطريقة نفسها مرتين، فالأمريكيون يراقبون المستجندات الدولية عن كثب، وهم حساسون على وجه التحديد لأي نوع من المعتقدات الواضحة، أو العروض المعلقة، إذا سمعواكم تكرر الكلمات نفسها مرات عدة، فإنهم قد لا يثقون برسالتكم، وإذا لم يجد متحدثوكم طرقا مختلفة للتعبير، عن المبادئ نفسها، فمن الأفضل أن يصمتوا.

3. لن يساعد امتداح الرئيس جورج بوش، وإذا أردتم التوحد والاصطفاف إلى جانب أمريكا فقولوا ذلك، لكن لا تستعملوا جورج بوش رديفا للولايات المتحدة، فحتى بعد انهيار صدام... لا يزال حوالي 20% من الشعب الاميركي يعارض الحرب على العراق، وغالبية من الديمقراطيين، وفي كل مرة تمتدحون بوش، فإنكم تعادون نصف الديمقراطيين، بشكل غير ضروري، لا تفعلوا ذلك.

4. ايصال الشعور بالإحساس والقيم واجب، تحدثوا عن الأطفال والعائلات والقيم الديمقراطية... أظهروا ذلك في لغتكم. عنصر الأطفال مهم جداً، من المهم أن

تحدثوا عن اليوم الوشيك الذي سيلعب فيه الأطفال الفلسطينيون والإسرائيليون مع بعضهم بمباركة من أولياء أمورهم.

5. الأمن: أصبح الهاجس الرئيس بالنسبة لجميع الإسرائيليين، الأمن هو السياق الذي من خلاله يمكنكم توضيح حاجتكم إلى ضمانات القروض والدعم العسكري، وتبرير رفض إسرائيل التنازل عن الأرض، المستوطنات بالنسبة للأمريكيين هي «كعب أخيل» أو نقاط ضعف، والرد الأفضل على ذلك أن إسرائيل بحاجة للأمن الذي توفره تلك المناطق العازلة.

6. اربطوا بين تحرير العراق ووضع الشعب الفلسطيني فإن الحجة الأكثر فاعلية لديكم اليوم هي الربط بين حق الشعب العراقي في الحرية، وحق الشعب الفلسطيني في أن يحظى بقيادة تمثله بشكل حقيقي، وإذا عبرتم عن قلقكم تجاه وضع الشعب الفلسطيني، وكيف انه ليس من العدل والإنصاف والأخلاق أن يجبر هذا الشعب على قبول قيادة يسرقون ويقتلون باسمه، فستبنون مصداقية عن دعمكم المواطن الفلسطيني العادي في الوقت الذي تضربون فيه مصداقية قيادته.

7. قليل من التواضع: أنتم بحاجة للحديث باستمرار عن تفهمكم «لوضع الشعب الفلسطيني، والتزامكم بمساعدة هذا الشعب، نعم هذه ازدواجية معايير؟ (لا أحد يتوقع أن يدعم الفلسطينيون إسرائيل) لكن هذه هي الحال. التواضع هو دواء مر، لكنه يطعمكم ضد الانتقادات القاتلة، إنكم لم تعملوا بما فيه الكفاية من أجل السلام. اعترفوا بالأخطاء بعدها كيف أن إسرائيل هي دائماً الشريك الذي يعمل لتحقيق السلام.

أكدت الوثيقة على الكلمتين الأكثر أهمية: صدام حسين حيث تتحدث عن اللغة... صدام حسين هما الكلمتان اللتان تربطان إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلالهما يمكن لإسرائيل على دعم الكونغرس، وهما كلمتان من بين أكثر الكلمات المكروهة في اللغة الانجليزية حتى الآن...وعليه من الضروري توجيه دعم طويل الأمد لجيش قوي، والالتزام بالأمن القومي، وتذكير الشعب مراراً وتكراراً، بأن هناك أوقات يكون من الضروري، فيها اتخاذ إجراءات وقائية، ويكون التدخل العسكري أفضل، من استرضاء العدو على حساب المبادئ. مع التحذير لقول البعض: إن صدام حسين أصبح أخباراً قديمة، هؤلاء لا يفهمون التاريخ ولا يفهمون في الاتصال والإعلام، ولا يفهمون كيف يستغلون التاريخ والاتصال لمنفعة إسرائيل، اليوم الذي ندع فيه صدام يأخذ مكانه

الأبدي، في سلة مهملات التاريخ، هو اليوم الذي نفقد فيه أقوى اسلحتنا في الدفاع اللغوي عن إسرائيل. ومن ثم حددت الوثيقة شجرة رسالة المساعدات الإسرائيلية:

1. كدولة ديمقراطية، لإسرائيل الحق والمسؤولية في الدفاع عن حدودها، وحماية مواطنيها.

2. أعمال وقائية، حتى مع انهيار نظام صدام حسين، لا يزال التهديد الإرهاب يملأ منطقتنا.

كل ما أوردناه في المذكرات السابقة، لن يجدي عندما يتعلق الأمر بدولارات الضرائب الأمريكية. لذلك إنكم بحاجة إلى شماعة «الأمن القومي» التي تربط بين مصالح كل من إسرائيل وأمريكا... فالحرب تعني تهديداً جدياً للأمن الشخصي، والعائلي في أمريكا وصدام حسين، سواء أكان حياً أم ميتاً، يبقى يجسد هذا التهديد. لقد عارضت إسرائيل طموحات صدام حسين المجنونة لعقود، أكثر مما عارضتها الولايات المتحدة، ذكروا الجمهور بأن إسرائيل وأمريكا تحملان القيم المشتركة نفسها، ومن ثم شددوا كذلك على أن أعداءنا مشتركون.

أكدت الوثيقة على الاهتمام بكلمات ذات جدوى:

عندما تواجه عدوا عنيدا يكون لديك خياران: الردع أو التدمير، صدام لم يرتدع بالتفتيش، ولم يرتدع بالتهديدات، حتى أنه لم يرتدع بالعمل العسكري ضده العام 1991. ولو امتلك اسلحة نووية، فلن يردعه شيء، لقد تحدثت الأمم المتحدة عشر سنوات عن الردع وعشر سنوات راوغ صدام المجتمع الدولي... لكن الردع هو نصف الرسالة، أنتم تحتاجون حقا، إلى إظهار استعدادكم التاريخي، للتنازل والتضحية نيابة عن أمريكا، هذا قد لا يكون مؤثرا لدى بعض الساسة الإسرائيليين، لكن له أثراً كبيراً في الولايات المتحدة... وجاء في الوثيقة المرجعي مع الأخذ بعين الاعتبار الضبابية التي تلف هذه الشخصية، يجب عدم اطلاق انتقادات فورية لمحمود عباس، إذ أن أي نقد يوجه لمحمود عباس قد يكون محرّجاً لثلاثة أسباب:

1. السلبية العلنية: إذا تبين أن محمود عباس يريد تحقيق السلام بطرق شرعية، وقام بتمثيل المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، فإن الهجمات التي تشنوها عليه ستؤلب الرأي العام العالمي ضد إسرائيل غداً. وستفقدون مصداقيتكم كشريك حقيقي للسلام. إذا أطلقت النار على أول شريك حقيقي للسلام قدمه الفلسطينيون.

2. العنصر المجهول: محمود عباس هو شخصية غير معروفة في الساحة الدولية، انظروا إلى ظهوره الذي يبدو كأنه جاء جزءاً من حملة سياسية فهو ليس مرشحاً للجلوس على مائدة المفاوضات حتى يثبت جدارته، وبشكل غير مؤكد قد يجعل استراتيجيتكم

الاعلامية معقدة، لكن يجب بالضرورة ألا يغير أولويتكم، وكلما تحدثتم عنه أكثر تحدث الناس عنه أكثر وهذا يقود الى النقطة التالية.

3. الانتظار بصبر شريك السلام ربما يكون محمود عباس القائد الذي يريد السلام، ولكن عليه أن يتولى مهام منصبه، أن يثبت أنه الشريك الحقيقي، والجاد الذي انتظرتة اسرائيل لصنع السلام معه، سواء أكان منتخبا أم معيننا لهذا المنصب، فهو مطالب بأن يظهر على نحو ملموس بأنه يريد السلام.

ملحوظة: لا نقصد بهذا أن يعطى محمود عباس الحرية في وسائل الإعلام بل نقصد ان يقتصر النقد على ما يفعله لإعاقة مسيرة السلام، كقائد للشعب الفلسطيني. امنحوه فرصة النجاح... لهذا عندما يطلب الناس ردود فعل أو آراء حول أبومازن، ضوعوا ذلك في شكل تقارير استطلاعية تشمل هاتين الحقيقتين:

أولاً: لقد تم تعيينه محل عرفات الذي هو محل شك،

ثانياً: لقد أنكر المحرقة (الهولوكوست)، وهذا مريب في أفضل الأحوال وهجومى في أسوأها. إذا كان محمود عباس عرفات جديداً، ولكن بمظهر غربي، فسيعرف الشعب الأمريكي ذلك، من تصرفاته وطلباته، وتلك جريمة سيورط نفسه فيها. هل انكاره المحرقة مقلق؟ هل هذه الحقيقة تقنع الأمريكيان بأنه لا يستطيع تمثيل الشعب الفلسطيني بأمانة من أجل السلام بصعوبة، فالشعب الأمريكي لا يريد أن يسمع أكثر عن المحرقة، وعلى وجه التحديد من الشعب اليهودي.

وتحت كلمات مجدية جاء في الخطاب المرجعي» تعلم ما معنى أن نعيش حياتنا مع التهديد اليومي بالإرهاب، نعلم معنى أن نرسل أطفالنا إلى المدرسة، في اليوم الأول وندفنهم في اليوم التالي، بالنسبة لنا الإرهاب ليس شيئاً نقرأ عنه في الصحف، إنه شيء نراه بأم أعيننا دائماً «مبدئياً» لا يحق للعالم أن يفرض على إسرائيل التنازل لأولئك الذين يرفضون علنا حق إسرائيل في العيش أو ينادون بإزالتها عن الوجود، «حتى اليوم، هناك مجموعات ارهابية مثل حماس والجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى»، ولم تنجح أو لم ترغب السلطة في كبحها، وبسبب ذلك يستمر الإسرائيليون في مواجهة الموت.

وتحدثت الوثيقة المرجعية عن الفارق الثقافى بين الإسرائيليين والفلسطينيين الاعتراف بوجود فارق ثقافى بين الإسرائيليين والفلسطينيين وهو شيء جيد لقضيتكم، حتى أولئك الأمريكيون الذين يتعاطفون مع النضال الفلسطيني يجدون أنفسهم قريبين من الإسرائيليين نظرا لاشتراك الأمريكيين والإسرائيليين في الثقافة نفسها. وكذلك التقاليد والقيم²⁴».

سنقوم بمحاولة كشف مديات الاستحواذ، والتشاكل، والمقاسبات، التي وظفها الخطاب الإعلامي في استراتيجياته، وإبراز الملفوظات والافكار المستعملة، في الخطاب المرجعي، والتي وظفها الخطاب الإعلامي في بنياته، بحيث استقرت في رحمه لتشكل بؤراً دلالية، تحيل إلى مرجعيات أخرى، عبر الاسترجاع، ونبش الذاكرة الجمعية. خصوصاً أن مثل هذه المتابعة المعرفية، ترمي إلى محاولة اكتشاف مدى التزام الخطاب الاعلامي بصيرورة الخطاب المعرفي وقدرته على رسم استراتيجياته بالاعتماد على مواقع التفكير المتضمنة في الخطاب المعرفي، ومن ثم إعادة صياغتها وتشكيلها، لتكون جزءاً من بنياته، لأن لكل خطاب خصوصيته، فالمعريف خطاب تعليمات وتوجيهات للجهاز الإعلامي الإسرائيلي، ليقوم بتوظيفه في خطابه، في حين أن الخطاب الإعلامي موجه للجمهور الإسرائيلي، بحيث نتمكن، من النفاذ إلى مستويات هذا الخطاب وتأويله.

منذ البداية علينا أن نذكر بمسألة في غاية الاهمية وهي أن «مديرو أجهزة الاعلام (يقومون) بوضع أسس عملية تداول «الصور والمعلومات» ويشرفون على معالجتها، وتقيحها، وإحكام السيطرة عليها، تلك الصور والمعلومات التي تحدد معتقداتنا ومواقفنا، بل، وتحدد سلوكنا في النهاية²⁵». لذا، فإن الخطاب المرجعي قد عمل على تحديد السياسة العامة للإعلام الإسرائيلي والتي تحتقب صفة الالتزام والالتزام، ومن خلال تحليل الاطار المرجعي للخطاب الإعلامي الإسرائيلي، يمكننا أن نرصد بدقة المحددات المعرفية التي تقدم للخطاب الإعلامي لاستعمالها، وهي:

أولاً: التلاؤم مع المتغيرات في عالم يتغير، بما يتطلب:

1. تغيير اللغة الاعلامية (الكلمات)
2. تغيير المواضيع لتتناسب المتغيرات العالمية
3. تغيير الرسائل في المضمون
4. التعامل مع الارهاب والتوافق الأمريكي الاسرائيلي في هذه القضية.

ثانياً: الالتزام بالصمت. والتي أضحت من استراتيجيات الخطاب الإعلامي.

ثالثاً: تحويل صدام الى رمز للإرهاب، بحيث يعاد توظيف هذا الرمز في الخطاب الاعلامي كلما دعت الضرورة إلى ذلك. من هنا يستعمل الخطاب المرجعي مفردة «العراق» للتأشير على الدولة الجغرافيا السياسية بمكوناتها دون الافصاح عن مكونات هذه الدولة، بل اكتفى بقوله العراق، ثم بدأ باستخراج البؤرة الدلالية المستهدفة من التعليمات وهي «صدام حسين»، والتي تختزل العراق في شخصه، بحيث يصبح المثال الأمثل للدفاع عن السياسة الاسرائيلية أمام هذه الرمزية المكثفة، والمختزنة بالإرهاب

ودلالاته، لذلك، استعمل الخطاب جملة «وإن كان ميتاً» وهذا يؤشر إلى طبيعة العقل الاسرائيلي الذي ما يزال يوظف (هتلر) عندما تحدوه الرغبة الجامحة من خلال آلية الاسترجاع والتذكر والنش التاريخي للسيطرة على جمهرة الإعلاميين والذين بدورهم يتولون مهمة السيطرة على عقول الرأي العام، «لأن هذه التعبيرات هي بمنزلة مواقف، لكنها تمثل في الوقت نفسه، استراتيجيات تهدف إلى تعديل الوضع القائم بالفعل²⁶» متبوعة بتوضيح على شكل تعليمات «استغلال اسم صدام لعام كامل سوف يبقى صدام رمزاً للإرهاب»، وقد تفضي هذه «الجملة المرجعية إلى أنماط مختلفة من البناء تعتمد على درجة عموميتها، وعلى عاطفية الحوادث التي تشير²⁷».

رابعاً: «تمسكوا برسالتكم ولا ترددها بالطريقة نفسها مرتين، فالأمريكيون يراقبون المستجدات الدولية عن كتب آخر المستجدات الدولية، وهم حساسون على وجه التحديد، لأي نوع من المعتقدات الواضحة، أو العروض المعبدة، إذا سمعوكم تكرررون الكلمات نفسها مرات عدة، فإنهم قد لا يتقنون برسالتكم²⁸».

وهنا تجري عملية تنظيم الإطار المرجعي المعرفي بوعي، عبر التوكيد على صحة المعلومات ودقة مصادر المعلومات والاعلام، من خلال صناعة مثل المنتج المعرفي الذي يأتي خلاصة واستخلاصاً للمؤتمرات البحثية والعلمية، كمؤتمر هرتسليا السنوي للأمن، ويشير هذا إلى أن «التغير في توجهات الصحافة اقتصر... في التزام المشروع الصهيوني، وعكست رغبات السلطة في تحقيق سياسة صهيونية، مع ابراز المواقف البسيطة، بين المواقف السياسية المتعددة، وبرز هذا اللاتزام بصورة خاصة في فترات الأزمات²⁹».

لذلك، فإن هذه التعليمات تحمل شكلاً من اشكال السيطرة، وشكلاً من اشكال ممارسة السلطة على الجهاز الإعلامي الإسرائيلي، لأن الخطاب المعرفي المرجعي، يدخل نفسه عنوة في الخطاب الإعلامي، لأنه صادر عن سلطة فعلية، وهذا يؤكد على أن «السلطة قائمة، كامنة في كل خطاب، تقوم به حتى لو كان يصدر من موقع خارج السلطة³⁰» ويفرض هيمنته عليه، مما يؤكد على أن «الاطار المرجعي، لم يكن ينطوي على هذا القدر من التأثير، لو أن وسائل الاعلام كانت قائمة على التعددية، التي تزعم اتصافها بها، ولو أن توجهاتها كانت متنوعة بصورة فعلية، لكن مع التوكيد على المتعدد المصادر من الوجهة الاعلامية، والمتحقق من خلال وسائل إعلامية عديدة، تختلف كل منها عن الاخرى في الشكل، يجري تعليق ووعي معظم الناس بصورة محكمة...³¹».

خامساً: ويتضمن الخطاب المعرفي المرجعي التعليمية الأمرة «لكن لا تستعملوا جورج بوش

رديفاً للولايات المتحدة³²»، نجد هذه التعليلة بأنها تقوم بعملية مزدوجة:
أولاً: فصل الرئيس وإبعاده عن دولته، وهذا ما حدث أيضاً، في موضوع فصل
(صدام حسين) وإبعاده عن العراق دون أن يكون ذلك واضحاً،
ثانياً: ليتسنى لمنتجي الخطاب الإعلامي التلاعب بعقول الرأي العام في العراق،
 وأمريكا، ولعل «هذه السيطرة، والهيمنة لخطاب بعينه، كانت تتم من خلال...
الاذعان الاجتماعي، وتزييف الوعي في أحسن الأحوال³³».

سادساً: توظيف القيم الديمقراطية عبر اشعال جذوة الشعور والإحساس بها، والتي
عنوانها الأطفال والعائلات والقيم الديمقراطية...«أظهروا ذلك في لغتكم. عنصر
الأطفال مهم جداً» وهكذا، تشكل الجمل المرجعية سلطة قاهرة للدفع باتجاه ممارسة
التضليل لعقول جمهرة الإعلاميين، والذين سيمارسون حتما الدور ذاته في عملية «تضليل
عقول البشر، والتي تصبح حسب قول «باولو فرير» «أداة للقهر، فهو يمثل إحدى الأدوات
التي تسعى النخبة من خلالها إلى تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة³⁴».

سابعاً: توظيف الأمن بأوسع دوائره ومحدداته، وربطه بالاستيطان وعدم التنازل عن
الأرض وتحويله الى هاجس قومي وسراب فردي وبالتالي فهو حاجة ملحة ودائمة
تتطلب اجراءات وتدابير وتبريرات، عبر إقامة مناطق عازلة، فهذه الأيقونة تصبح
استراتيجيات في الخطاب الإعلامي كما سيتضح لاحقا عند استعراضنا لاستراتيجيات
الخطاب. وهذا يؤكد على أن «المتغيرات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي بعد 1967،
ينبغي فهمها، لا بوصفها انتقالات من مجتمع صهيوني - اشتراكي، إلى مجتمع يميني
كولونيالي، وإنما بوصفها استمراراً طبيعياً للمشروع الكونيالي عبر الانتقال من شكل
استيطاني معين، إلى شكل آخر³⁵».

ثامناً: اختزال اللغة في جملة مرجعية واحدة وهي مؤلفة من كلمتين (صدام حسين) هي
بمثابة الرابط الحيوي في العلاقة بين اسرائيل وامريكا ويفسر منتج الخطاب المرجعي
أهمية هذه الايقونة اللغوية لكونها (كلمتان من بين أكثر الكلمات المكروهة في اللغة
الانجليزية حتى الآن³⁶، والإيحاء بضرورة التدخل العسكري، كما تم ضد صدام فهو
النموذج الذي يحتقب دلالات مكثفة ذات رمزية عالية، بحيث يترك الخطاب المرجعي
الحرية الكاملة للمؤولين، لاستخراج المعاني الايقونية الكامنة داخله. ولذا يحذر الخطاب
المرجعي من التعاطي مع (صدام حسين) كشيء من الماضي، فهذا يدل على قصر النظر
وعجز في الفهم وعدم القدرة على توظيف (صدام حسين) يعد قصورا ذهنيا، لأنه
يشكل استراتيجية لغوية للدفاع عن اسرائيل وهي بنظرنا تشبه إلى حد ما توظيف

(المحرقة واللا سامية) لذا اعتادوا في إسرائيل على «استغلال ذكرى الهولوكوست بصورة نفعية وسياسية، ولهذا فقد عرضت فقط من زاوية عبر الصهيونية، وذلك على حساب التماثل الانساني مع الضحايا، وعلى حساب استخلاص العبر³⁷» الواردة في الخطاب الإعلامي الإسرائيلي. وبهذا يصبح (صدام حسين) جملة مرجعية في بناء الخطاب الإعلامي الإسرائيلي والذي سيكون معادله الموضوعي (أحمدي نجاد) ويكون نجاد معادلاً موضوعياً (لهتلر)، كما سنورد ذلك لاحقاً. من هنا فإننا لا نستطيع إغفال مسألة هامة وهي «أن الأيدلوجيا والقوالب الثقافية، لا يمكن التغاضي عنها، في التأويل النصي، لأن المعنى لا يكمن في فقط «في» الكلمات، بل في نظام القيم والتضمينات التي هي قضايا تاريخية وينبغي أن تفهم بهذا الشكل³⁸».

ويتمدد التحذير ليصل إلى درجة يتم فيها ربط الحرب والتهديد الجدي للأمن الشخصي، والعائلي في أمريكا ب(صدام حسين)، سواء أكان حياً أم ميتاً، فيبقى (صدام حسين)، مجسداً لهذا التهديد في الثقافة الأمريكية والذي يلعب في الوقت نفسه في الخطاب المرجعي ليتم ترويجه في الخطاب الإعلامي. هكذا يتم تصنيع الذاكرة الجمعية عبر تغليب الوعي وخلق اسطورة التهديد للكائن الحي الميت فهو قد يبعث من جديد بثياب احمدي نجاد، وهذا يتطلب تفجير الذاكرة الأمريكية للشعب الأمريكي ليعرف ما المشترك بين اسرائيل وأمريكا. فهي القيم المشتركة نفسها، ومن ثم شددوا على (الأعداء المشتركين). ويستمر الخطاب المرجعي في الاتكاء على (صدام حسين) كجملة مرجعية، لدفع الخطاب الإعلامي لتبني استراتيجية التهديد والتخويف والترويع عبر سرد قصير لما كان يشكله (صدام حسين) من تهديد، وهذه تشكل أرضية خصبة لبناء استراتيجية المخاطر والتهديدات للنووي الإيراني، فقد ذهب (صدام) وحل محله نجاد، وحلت إيران النووية مكان العراق، ويتم ذلك كما نرى عبر تكنيك أو مبدأ «الاستبدال الموقعي... (إذ) لا يتحقق التقريب الموقعي الا بواسطة التصور الذهني، فالمرسل في انتاجه للخطاب يتصور تجريديا متلقيا محمدا يخاطبه، كما ان المتلقي اثنا تأويله للرسالة يتمثل الخصائص الملازمة للتواصل³⁹». هذه هي الاستراتيجية الأساسية في الخطاب المعرفي المرجعي التوجيهي المقدمة للخطاب الإعلامي لاستعمالها، قد نجد أنها «في هذا التفكيك، يكشف التحليل طبيعة نسق خطابي فرضته آليات القهر السياسي والاجتماعي بوصفه «الحقيقة المطلقة» التي يعد الاقتراب منها بالنقد أو بالتحليل⁴⁰، بأنه لا سامياً أو يهودياً كارهاً لنفسه، وغيرها من النعوت الجاهزة للإطلاق على كل من يحاول توجيه النقد.

تاسعاً: المطالبة بتوظيف المحرقة في الخطاب الاعلامي خصوصاً لمن ينكرها من غير

اليهود: «لقد أنكر (الهولوكوست) المحرقة، وهذا مريب في أفضل الأحوال وهجومي في أسوأها. إذا كان محمود عباس عرفات جديدا، ولكن بمظهر غربي، فسيعرف الشعب الأمريكي ذلك، من تصرفاته وطلباته، وتلك جريمة سيورط نفسه فيها. هل انكاره المحرقة مقلق؟ هل هذه الحقيقة تقنع الأمريكيان بأنه لا يستطيع تمثيل الشعب الفلسطيني بأمانة من أجل السلام بصعوبة. فالشعب الأمريكي لا يريد أن يسمع أكثر عن المحرقة، وعلى وجه التحديد من الشعب اليهود⁴¹».

نلاحظ كيف يطالب الخطاب المعرفي المرجعي بضرورة توظيف (الهولوكوست) من أجل إحداث التأثير في الأشخاص والهيئات أو الجماعات «بطريقة تتطوي على التمويه والتلاعب⁴²»

عاشراً: توظيف الارهاب مع التركيز على الفصائل الفلسطينية، فقد ورد تحت كلمات مجدية في الخطاب المعرفي المرجعي «تعلم ما معنى أن نعيش حياتنا مع التهديد اليومي بالإرهاب، نعلم معنى أن نرسل أطفالنا إلى المدرسة، في اليوم الأول وندفنهم في اليوم التالي، بالنسبة لنا الإرهاب ليس شيئاً نقرأ عنه في الصحف، إنه شيء نراه بأعيننا دائماً «مبدئياً... لا يحق للعالم أن يفرض على إسرائيل التنازل لأولئك الذين يرفضون علنا حق إسرائيل في العيش أو ينادون بإزالتها عن الوجود، وحتى اليوم، هناك مجموعات إرهابية مثل حماس والجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى ولم تتجح أو لم ترغب السلطة في كبحها، وبسبب ذلك يستمر الإسرائيليون في مواجهة الموت⁴³».

فإن استعمال (صدام حسين) والمحرقة، والارهاب، هي نوع من «الربط التلازمي الذاتي بين الاسماء والمسميات ينتهي إلى إعطاء الاسماء، الالفاظ نوعا من الوجود الموضوعي بحيث تتحول اللغة إلى انطولوجيا بدلا من ان يقتصر دورها على الدلالة⁴⁴».

يمثل الخطاب المعرفي المرجعي التوجيهي الممارسة الفعلية للسلطة والرغبة والاكراه على الجهاز الإعلامي الإسرائيلي، مما يكشف عن دور المؤسسة وأهميتها في الابقاء على السيطرة والرقابة فهي إذن، ذات أبعاد وظيفية تختزلها في جانبين، وظيفة الكابح، ووظيفة الموجه، فهي كابحة بالمراقبة، والاختيار، وهي موجهة بالتنظيم، وإعادة التوزيع⁴⁵».

وهنا يبرز دور متأسس على هذه الوظيفة للخطاب الإعلامي، ألا وهو الدور الوسيط بين السلطة والرأي العام، ويتجلى في تحديد كيفية تبليغ الخطاب، الذي «يراهن على المحيط المعرفي باعتباره أساس المعرفة الذهنية، المشتركة بين المتواصلين⁴⁶».

ومع ذلك فإننا نستطيع القول أن «مثل هذا المنطق يحتكم في تعامله مع (الخطاب) إلى القراءة الداخلية ولا يتلفت كثيرا إلى الخارج، فصاحب (الخطاب) وعقيدته لا ينيرون (الخطاب) من داخله. بل، يفضي إلى أحكام القيمة التي فيها من الذاتية أكثر مما فيها من الموضوعية»⁴⁷.

الهوامش:

- 1 عبد العزيز العيادي، ميشال فوكو، المعرفة والسلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1994، ص 41.
- 2 عبد العزيز العيادي، ميشال فوكو، المعرفة والسلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1994، ص 9
- 3 خالد علي زاوي، مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2012، ص 26
- 4 د. صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992، ص 98.
- 5 نصر حامد أبوزيد، النص والسلطة والحقيقة، إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 2000، ص 1، 18 يتم انتاج الخطاب الاعلامي الاسرائيلي
- 6 الجنرال احتياط يعقوب عميد زور، رئيس أسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) والمنشورة في نشرة « جيش واستراتيجياً » معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب، عدد حزيران 2010، المشهد الإسرائيلي، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية . الثلاثاء، 2010/6/22.
- 7 نصر حامد أبوزيد، النص والسلطة والحقيقة، إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 1، 2000، ص 15.
- 8 أحمد العاقد، تحليل الخطاب الصحفي من اللغة إلى السلطة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، 2002، ص 45
- 9 الجنرال احتياط يعقوب عميد زور، رئيس أسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) والمنشورة في نشرة « جيش واستراتيجياً » معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب، عدد حزيران 2010، المشهد الإسرائيلي، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية . الثلاثاء، 2010/6/22
- 10 ميشيل فوكو، نسائية الأخلاق، حوار مع هيبويرتوديفوسوبول رابينوف، ضمن كتابهما، فوكو مسيرة فلسفية، تعريب جورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ص 204
- 11 ميشيل فوكو، نسائية الأخلاق، حوار مع هيبو برتو ديفوسوبول رابينوف، ضمن كتابهما، فوكو مسيرة فلسفية، تعريب جورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ص 204
- 12 سوزان رويين سليمان، وأنجي كروسمان، القارئ في النص، ترجمة حسن كاظم، وعلي صالح، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط 1، 2007، ص 88
- 13 ميشيل فوكو نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص 50
- 14 د. إسماعيل الناشف، فك الصهيونية، الفضاء والأيديولوجيا في المدينة الإسرائيلية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ط 1، 2005، ص 14.
- 15 يفعينيا بستروف، وأرنون سوفير عنوان، إسرائيل ديمغرافيا 2010-2030 في الطريق نحو دولة دينية، أوراق إسرائيلية 55، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية رام الله، 2011، ص 27
- 16 د. نور مصالحة، الصهيونية واللجانة الفلسطينيون، ترجمة عزت الغزاوي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2003، ص 17
- 17 مرجع سابق، يفعينيا بستروف، وأرنون سوفير، ص 27.
- 18 مرجع سابق، يفعينيا بستروف، وأرنون سوفير، ص 28
- 19 الجنرال احتياط يعقوب عميد زور، مرجع سابق، نشرة « جيش واستراتيجياً » معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب، عدد حزيران 2010، المشهد الإسرائيلي، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية . الثلاثاء، 2010/6/22.
- 20 د. نورمان فنكلستين، ترجمة. د. سماح ادريس وأيمن حداد، دار الآداب، بيروت، ط 1، 2001، ص 35
- 21 الجنرال احتياط يعقوب عميد زور، مرجع سابق، نشرة « جيش واستراتيجياً » معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب،

- عدد حزيران 2010، المشهد الإسرائيلي، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. الثلاثاء، 2010/6/22، ملحق يوزع مع جريدة الأيام.
- 22 مرجع سابق، الجنرال احتياط يعقوب عميد رور، المشهد الإسرائيلي، مدار، الثلاثاء، 2010/6/22، جريدة الأيام.
- 23 اولويات الاعلام الاسرائيلي لعام 2003، نضال فقهاء، المشهد الاسرائيلي، الثلاثاء، 2003/5/20، العدد 27.
- 24 اولويات الاعلام الاسرائيلي لعام 2003، ضال فقهاء المشهد الاسرائيلي، الثلاثاء، 2003/5/20، العدد 27
- 25 هريبرت، أ شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، 243، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الاصدار الثاني، مارس آذار، 1999، ص 7
- 26 بيير بورديو، التلفزيون وآليات التلاعب في بالعقول، تر، درويش الحلوجي، دار كتعان للدراسات والنشر والخدمات الجامعية، ط1) 2004، ص 98.
- 27 سوزان روبين سليمان، وانجي كروسمان، القارئ في النص، تر، حسن كاظم، وعلي صالح، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2007، ص90.
- 28 اولويات الاعلام الاسرائيلي لعام 2003، تر، نضال فقهاء، المشهد الاسرائيلي، الثلاثاء، 2003/5/20، العدد 27
- 29 كميل منصور، دليل إسرائيل العام 2011، أمل جمال، «الصحافة والإعلام الإسرائيلي» مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص473-474.
- 30 رولان بارت، درس السيميولوجيا، تر، عبد السلام بعدالوالي، دار تويقال للنشر، الدار البيضاء، ط3، 1993، ص11
- 31 هريبرت، أ شيللر، المتلاعبون بالعقول، تر، عبدالسلام رضوان، عالم المعرفة، 243، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الاصدار الثاني، مارس آذار، 1999، ص 38
- 32 اولويات الاعلام الاسرائيلي لعام 2003، تر، نضال فقهاء، المشهد الاسرائيلي، الثلاثاء، 2003/5/20، العدد 27
- 33 نصر حامد ابوزيد، النص والسلطة والحقيقة، إرادة المعرفة، وإرادة الهيمنة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط4، 2000، ص9
- 34 هريبرت، أ شيللر، المتلاعبون بالعقول ، تر، عبدالسلام رضوان، عالم المعرفة، 243، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، الاصدار الثاني، مارس آذار، 1999، ص 7
- 35 انطوان شلحت، ذاكرة دولة وهوية، دراسات انتقادية حول الصهيونية وإسرائيل، غرشون شفر «الأرض والعمل والسكان في الاستيطان الصهيوني، وجوانب عامة وخصوصية» مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2002، ص 148.
- 36 اولويات الاعلام الاسرائيلي لعام 2003، تر، نضال فقهاء، المشهد الاسرائيلي، الثلاثاء، 2003/5/20، العدد 27
- 37 انطوان شلحت، ذاكرة دولة وهوية، دراسات انتقادية حول الصهيونية وإسرائيل، «الذاكرة والدولة»، أوري رام «مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2002، ص23
- 38 روبرت شولز، السيمياء والتأويل، تر، سعد الغانمي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1994، ص33-34.
- 39 أحمد العاقد، تحليل الخطاب الصحافي من اللغة إلى السلطة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط1، 2002، ص37-38.
- 40 نصر حامد ابوزيد، النص والسلطة والحقيقة، إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، ط4، 2000، ص5-6
- 41 اولويات الاعلام الاسرائيلي لعام 2003، تر، نضال فقهاء، المشهد الاسرائيلي، الثلاثاء، 2003/5/20، العدد 27
- 42 هريبرت أ شيللر، المتلاعبون بالعقول، تر، عبدالسلام رضوان، عالم المعرفة، 243، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الاصدار الثاني، مارس آ دار، 1999، ص7
- 43 اولويات الاعلام الاسرائيلي لعام 2003، ترجمة نضال فقهاء، المشهد الاسرائيلي، الثلاثاء، 2003/5/20، العدد 27
- 44 نصر حامد ابوزيد، النص والسلطة والحقيقة، رادة المعرفة وإرادة الهيمنة، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، ط4، 2000، ص 191
- 45 د. جمال بند حمان، الأنساق الذهنية في الخطاب الشعري، التشعب والانسجام، رؤية للنشر والتوزيع، 2011، ص37.

46 احمد العاقد، تحليل الخطاب الصحافي، ص 73

47 احمد يوسف، القراءة النسقية، سلطة البنية وهم المحايثة، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ط1، 2003، ص178

